



USC RANKING



انعكاسات نمذجة التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي المصري: نماذج كمية ودراسة تطبيقية

إعداد

د/ محمد موسى علي شحاتة *

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

Mohamed.mousa@com.usc.edu.eg

<https://orcid.org/0000-0002-6120-0343>

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

▪ التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

شحاتة، محمد موسى علي، (٢٠٢٤)، " انعكاسات نمذجة التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي المصري: نماذج كمية ودراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية كلية التجارة – جامعة مدينة السادات، ١٦ (٣)، ١ – ٧٣.

رابط المجلة: <https://masf.journals.ekb.eg>

* د. محمد موسى علي شحاتة، أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة مدينة السادات، حصل على درجة الماجستير من كلية التجارة بشعبين الكوم جامعة المنوفية عام ٢٠١١م، كما حصل على درجة الدكتوراه من كلية التجارة جامعة مدينة السادات عام ٢٠١٦م، وأخيراً ترقى أستاذ مساعد المحاسبة والمراجعة عام ٢٠٢١م، وله اهتمامات بحثية في مجالي المحاسبة المالية والمراجعة.

■ ملخص البحث:

✓ **هدف البحث:** تمثل الهدف الرئيس للبحث في دراسة وتحليل النماذج الكمية والمتطلبات النوعية لقياس مخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية، وفقاً لمتطلبات لجنة بازل III، IV للرقابة المصرفية وتعليمات البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية، وعرض اسهامات معايير التقارير المالية الدولية IFRS في قياس وتقييم الأثار المالية لهذه المخاطر وآليات وسياسات الإفصاح عنها بالتقارير الدورية، وبيان انعكاسات التقييم المحاسبي (الأثر الكمي والنوعي) لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات السلامة المالية كل على حده من حيث معيار كفاية رأس المال وجودة الأصول ومؤشرات الربحية ومؤشرات السيولة.

✓ **التصميم والمنهجية:** قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية لعينة قوامها (١٢ بنك) من البنوك التجارية العاملة في مصر، حيث تم تجميع وتحليل البيانات التي تخدم متغيرات الدراسة لسلسلة زمنية مكونة من خمس سنوات تبدأ من عام ٢٠١٩ وتنتهي عام ٢٠٢٣م بواقع (٦٠) مشاهدة لعدد (٣١) متغير، لقياس أثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات السلامة المالية باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

✓ **نتائج البحث:** تؤثر مخاطر التركيز الائتماني بشكل جوهري على قدرة البنوك على ممارسة أنشطتها المصرفية، حيث أن غياب الأسس المنهجية والنماذج الدقيقة والموضوعية لقياسها وتقييمها وإحكام الرقابة عليها، ينتج عنه تداعيات مالية سلبية تُهدد كفاية رأس المال، وتعصف بجودة الأصول المالية وغير المالية، وتُضعف قدرة البنك على تحقيق معدلات الربحية المستهدفة. وقد كشفت الدراسة التطبيقية عن وجود أثر ذو دلالة معنوية للتقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني بالبنوك التجارية العاملة في مصر على كل من: مؤشرات كفاية رأس المال ككل بمستوى معنوية (٠,٠١٥) ومعامل تحديد R^2 (٠,٤٥)، ومؤشرات جودة الأصول ككل بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) ومعامل تحديد R^2 (٠,٧٧)، ومؤشرات الربحية ككل بمستوى معنوية (٠,٠١١) ومعامل تحديد R^2 (٠,٥١٧)، ومؤشرات السيولة ككل بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، ومعامل تحديد R^2 (٠,٦٥٧). وعلى مستوى المؤشرات الفرعية تبين عدم معنوية نموذج الانحدار لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر CAR_{TI} ، وذلك بمستوى معنوية (٠,١٨٢)، كما تبين عدم معنوية نموذج الانحدار لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر رأس المال الأساسي المستمر إلى الأصول المرجحة بالمخاطر CER_{TI} ، وذلك بمستوى معنوية (٠,١٥٨) وكلاهما أكبر من (٠,٠٥). في حين تبين معنوية نماذج الانحدار لباقي مؤشرات السلامة المالية الفرعية.

✓ **الأصالة والإضافة:** يُسهم هذا البحث في استخلاص أهم النماذج الكمية والمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني، وبيان انعكاساتها على مؤشرات السلامة المالية بالبنوك التجارية العاملة في مصر، وطرح أهم الاستراتيجيات الحصيفة لإدارة هذه المخاطر في ضوء متطلبات لجنة بازل IV وتعليمات البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية.

■ **الكلمات الدالة:** التقييم المحاسبي، مخاطر التركيز الائتماني، مقررات لجنة بازل IV، معايير IFRS، مؤشرات السلامة المالية، البنوك التجارية المصرية.

Implications of the accounting assessment modeling of credit concentration risks on the financial soundness indicators of the Egyptian banking sector: quantitative models and an applied study

Abstract:

- ✓ **Study objective:** The main objective of the research was to study and analyze quantitative models and qualitative requirements for measuring credit concentration risks in the bank loan portfolio, in accordance with of Basel Committee requirements III and IV for Banking Supervision and the instructions of the Central Bank of Egypt as a supervisory and regulatory authority, Presenting the contributions of the International Financial Reporting Standards (IFRS) in measuring and evaluating the financial impacts of these risks and the mechanisms and policies for disclosing them in periodic reports, and explaining the implications of the accounting assessment (quantitative and qualitative impact) of credit concentration risks on financial soundness indicators individually in terms of capital adequacy standard, asset quality, profitability indicators, and liquidity indicators.
- ✓ **Design and methodology:** The researcher conducted an applied study for a sample of (12) commercial banks operating in Egypt, where the data that serves the variables was collected and analyzed for a time series of five years starting from 2019 and ending in 2023, with (60) observations of (31) variables, to measure the impact of the accounting assessment of credit concentration risks on financial soundness indicators using the statistical analysis program SPSS.
- ✓ **The study results:** Credit concentration risks fundamentally affect the ability of banks to carry out their banking activities, as the absence of systematic foundations and accurate and objective models for measuring, evaluating, and tightening control over them results in negative financial consequences that threaten capital adequacy, affects the quality of financial and non-financial assets, and weaken the bank's ability to achieve target profitability rates. The applied study revealed a significant impact of the accounting assessment of credit concentration risks in commercial banks operating in Egypt on: capital adequacy indicators as a whole at a significance level (0.015), the determination coefficient R^2 (0.45), and asset quality indicators as a whole at a significance level (0.000), the determination coefficient R^2 (0.77), the profitability indicators as a whole at a significance level (0.011), the coefficient of

determination R^2 (0.517), the liquidity indicators as a whole at a level of significance (0.000), and the determination coefficient R^2 (0.657). At the level of the sub-indices, the regression model of the effect of the accounting assessment of credit concentration risks on the first tier of capital to risk-weighted assets index (CAR_{T1}) was found to be non-significant, at a level of significance (0.182). The results also showed that the regression model of the impact of the accounting assessment of credit concentration risks on the continuous basic capital to risk-weighted assets index (CER_{T1}) is not significant, with a significance level of (0.158) and both of them are greater than (0.05). While the regression model shows significance for the rest of the financial soundness sub-indicators.

- ✓ **Originality and addition:** This research contributes to extracting the most important quantitative models and qualitative indicators for assessing credit concentration risks, explaining their implications on financial soundness indicators in commercial banks operating in Egypt, and presenting the most important prudent strategies for managing these risks in light of the requirements of the Basel IV and the instructions of the Central Bank of Egypt as a supervisory and regulatory authority.
- **Keywords:** Accounting assessment, Credit Concentration Risks, Basel IV, IFRS, Financial Soundness Indicators, Egyptian Commercial Banks.

القسم الأول: الإطار العام للبحث

أولاً: المقدمة:

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الحيوية التي تحدد مدى قوة وصلابة المؤسسات المالية والنظام الاقتصادي ككل، والذي يتأثر بالعديد من العوامل الداخلية والتحديات الخارجية التي تواجه النظم الاقتصادية، وفي سياق ما تقضتية أحكام القانون ١٩٤ لعام ٢٠٢٠م بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري، حيث يباشر البنك المركزي المصري جميع الاختصاصات لضمان استمرارية صلابة القطاع المصرفي أمام الأزمات المالية محتملة الحدوث، من خلال تبني الاستراتيجيات والنظم الفعالة لإدارة كافة المخاطر التي تواجه النظام المصرفي على المستويين الجزئي والكلّي، وتقديم نهج استباقي وآليات فعالة لتجنب الأزمات المالية وإدارتها حال حدوثها، فضلاً عن تعزيز مهام تطبيق السياسات الائتمانية والمصرفية بغرض إحكام الرقابة على النظام المصرفي واتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لضمان استمرار النظام المالي في أداء دوره في الوساطة المالية ودفع عجلة النمو الاقتصادي (إسماعيل وآخرون ٢٠٢١؛ البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣).

وإسترشاداً بما قدمه تقرير مؤشرات السلامة المالية لأكثر عشرة بنوك بخلاف البنك المركزي المصري، والذي كشف عن تراجع عدد من هذه المؤشرات في ظل تحديات الاقتصاد المحلي والدولي، وتتضمن هذه المؤشرات كل من معيار كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والربحية، بالإضافة إلى معيار السيولة. حيث أظهر التقرير انخفاض القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر من ١٩,٦٪ بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢م إلى ١٧,٣٪ بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣م، وعلى الرغم من انخفاض القاعدة الرأسمالية "معيار كفاية رأس المال" في هذه الفترة إلا أنها تفوق الحد الأدنى لمقررات بازل III وهي ٨,٥٪ وكذلك تعليمات البنك المركزي المصري وهي ١٢,٥٪. وفيما يخص مؤشرات جودة الأصول، فقد كشف التقرير عن زيادة مؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض من ٢,٣٪ بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢م إلى ٢,٦٪ بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣م، في حين إنخفضت مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة من ١٠,٠٪ بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢م إلى ٩,٦٪ بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣م، كما إنخفضت القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء من ٥٠,٢٪ بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢م إلى ٤٣,٩٪ بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣م. وعلى مستوى مؤشرات الربحية فقد إنخفض معدل العائد على متوسط الأصول من ١,٤٪ بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢م إلى ١,٢٪ بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣م، كما إنخفض معدل العائد على متوسط حقوق الملكية من ٢٠,٢٪ بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢م إلى ١٩,٥٪ بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣م، ولا سيما إنخفض صافي هامش العائد من ٤,٣٪ بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢م إلى ٣,٦٪ بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣م. وأخيراً كشفت مؤشرات السيولة عن إنخفاض نسبة تغطية السيولة LCR بالعملية المحلية والأجنبية من ١٨٥٥,٦٪ و ١٨١٪ بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢م إلى ١٣٩٤٪ و ١٥٦,٦٪ بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣م على التوالي، كما إنخفضت نسبة صافي التمويل المستقر NSFR بالعملية المحلية والأجنبية من ٢٦٦,٢٪ و ١٩١,٩٪ بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢م إلى ٢٣٤,٥٪ و ١٨١,١٪ بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣م على التوالي (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣).

وكنتيجة حتمية لتعرض البنوك التجارية للعديد من المخاطر المالية وغير المالية، التي قد تتسبب في حدوث خسائر مالية كبيرة، والتي يأتي في مقدمتها مخاطر الائتمان Credit Risk ومدى تركيزها سواء على مستوى النظام المصرفي أو على المستوى القطاعي، حيث

تقترن بالعديد من التداعيات والآثار السلبية التي تضعف سلامة وصلابة الوضع المالي للمؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة، وتهدد قدرتها على الاستمرار في الأجلين القريب والبعيد (حسن، ٢٠١٩؛ إسماعيل، ٢٠٢١؛ Glabadanidis, 2023).

وتأكيداً على أن مخاطر التركيز الائتماني Credit Concentration Risk تمثل أحد صور المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك التجارية، والتي تنشأ نتيجة تركيز معظم محفظة القروض على عميل واحد أو مجموعة محددة من العملاء أو توجية المحفظة الائتمانية نحو صناعات أو قطاعات اقتصادية معينة، أو مناطق جغرافية بعينها، أو تمويل مجموعة من الأنشطة التي تتأثر معاً بعوامل اقتصادية واحدة، ومن ثم تزداد حدة الخسائر الناجمة عن هذه المخاطر وتداعياتها السلبية على مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك بوجه عام وعلى مؤشرات السلامة المالية على وجه التحديد من حيث كفاية رأس المال وجودة الأصول ومؤشرات الربحية ومعدلات السيولة التي تكفل قدرة البنوك على الاستمرار في مزاوله أنشطتها المختلفة (Moody's, 2020; Ji, 2022).

وتزامناً مع تفاقم أزمات المؤسسات المالية والمصرفية بدول العالم الثالث واقتصاديات الأسواق الناشئة، فقد أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية Basel Committee on Banking Supervision (BCBS) عدد من الوثائق الإرشادية الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية من حيث منهجية تحديدها وتحليلها، وتبني نماذج موضوعية لقياسها وتقييمها، وإتخاذ إجراءات وسياسات واضحة ومعلنة لإحكام الرقابة عليها. فقد أكدت الدعامة الأولى من مقررات بازل II، III على بناء متطلبات رأس المال وفق أسس تفترض وجود تنوع كامل لأنشطة البنوك، مما يستلزم تصحيح سوء تقديرات المخاطر من خلال حساب مخاطر التركيز وتخصيص رأس المال اللازم لمواجهتها، كما أشارت الدعامة الثانية إلى ضرورة الاحتفاظ بالحد الأدنى من رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي لم يتم تغطيتها بالكامل في الدعامة الأولى كمخاطر التركيز ومخاطر أسعار العائد بالمحفظة لغير أغراض المتاجرة، ومخاطر السيولة، وأخيراً قدمت هذه الإصدارات المتطلبات الكمية والنوعية لقياس مخاطر التركيز الائتماني ومؤشرات تقييمها وآليات الإفصاح عنها بشكل دوري (Yanquen et al., 2022).

وعلى الصعيد المصري، فقد حرص البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية على تعزيز قوة الجهاز المصرفي ورفع كفاءته في مواجهة أي أزمات مالية محتملة، من خلال تطبيق أفضل الممارسات الدولية بشأن الرقابة المصرفية، حيث وافق مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في ٢٨ مارس ٢٠١٩ على إصدار التعليمات الرقابية الخاصة بمنهجية إدارة مخاطر التركيز في سياق الدعامة الثانية لمقررات بازل III، والتي تعين على البنوك البدء في تطبيق تلك التعليمات وفق المتطلبات الكمية لقياس التركيز الائتماني بشقيه الفردي والقطاعي فضلاً عن الالتزام بالمتطلبات النوعية لإدارة مخاطر التركيز بصفة عامة إعتباراً من مارس ٢٠١٩. كما ألزم كافة البنوك التجارية بتقييم مخاطر التركيز الناشئة عن كافة المخاطر الأخرى لديه سواء مخاطر السوق، والسيولة، والتشغيل بهدف إدارة مخاطر التركيز المتعلقة بأنشطة البنك (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣).

ومن ثم يستهدف البحث الحالي بيان انعكاسات نمذجة التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني وفق الإرشادات الدولية التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، وتعليمات البنك المركزي المصري، على مؤشرات السلامة المالية بالبنوك التجارية المصرية، وذلك من خلال بناء النماذج الكمية لقياس وتقييم الآثار المالية المترتبة عليها مع تقديم دراسة تطبيقية.

ثانياً: مشكلة البحث:

تعد مؤشرات السلامة المالية نظام إنذار مبكر بشأن تقييم الوضع المالي للبنوك التجارية، كما تمثل أداة هامة لتقييم المخاطر المالية وغير المالية وأداء القطاع المصرفي ككل، حيث تعكس مدى قدرة البنوك التجارية وكفائتها التشغيلية في إدارة الأصول والالتزامات، وبيان قدرة هذه البنوك على الإلتزام بمتطلبات كفاية رأس المال، والاحتفاظ بمستويات مناسبة من السيولة تمكنها من إستيعاب الصدمات المالية. وتتضمن مؤشرات السلامة المالية بيانات فردية ومجمعة يتم إستخدامها لتقييم أداء البنوك على المستوى الجزئي وتقييم المخاطر المختلفة على مستوى البنك، وكذلك المخاطر النظامية على المستوى الكلي، كما تدعم هذه المؤشرات إتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات الإحترازية لإدارة هذه المخاطر سواء على المستوى الجزئي أو الكلي (عبيد وأخرون، ٢٠٢٣؛ البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣).

وفي سياق تزايد المخاطر المالية وغير المالية التي تقترن بممارسة البنوك التجارية لأنشطتها المصرفية، والتي يأتي في مقدمتها مخاطر التركيز الائتماني، وما ينجم عنها من تداعيات وأثار مالية سلبية لا تقتصر على عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القروض والتسهيلات الائتمانية فقط، بل تمتد إلى خسارة القروض ذاتها ولا سيما ودائع العملاء. حيث تنشأ مخاطر التركيز نتيجة إعتقاد البنوك في مزاولة أنشطتها على توظيف محفظة القروض في أنشطة وقطاعات محددة أو لدى عدد محدود من العملاء، أو الاعتماد على مصادر محدودة للحصول على التمويل أو أي خدمات أخرى، كما ترتبط مخاطر التركيز بصفة عامة بالمخاطر الأخرى مثل مخاطر السوق والسيولة والتشغيل التي يتعرض لها البنك، الأمر الذي من المحتمل أن ينتج عنه خسائر كبيرة بشكل يهدد قدرة البنوك على ممارسة أنشطتها الرئيسية، و/أو حدوث تغير جوهري بهيكل المخاطر في غير صالح البنك (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣؛ Kashyap, 2023).

وكتيجة حتمية لزيادة مستوى تركيز المحافظ الائتمانية بالبنوك التجارية سواء على مستوى القطاع الاقتصادي أو المناطق الجغرافية سعياً نحو تحقيق مزيد من الأرباح و/أو التغلب على صعوبة الوصول إلى عملاء متنوعين اقتصادياً، الأمر الذي ينجم عنه آثار مالية سلبية على مؤشرات السلامة المالية، تتجلى في عدم كفاية رأس المال اللازم لمواجهة مثل هذه المخاطر، وإنخفاض مؤشرات جودة الأصول المقترنة بها، وتدني مؤشرات تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر اللازم لمواجهةها، ولا سيما تعثر البنوك وتعرضها لمخاطر الإفلاس (إسماعيل، ٢٠٢١). وعلى الرغم من تأكيد مقررات لجنة بازل II، III بالدعامة الأولى والثانية، وتعليمات البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية على ضرورة قيام البنوك التجارية بالاعتماد على مؤشرات كمية ونوعية لتقييم درجة مخاطر التركيز بمحفظة القروض، وتبني إستراتيجيات إحترازية لإدارة تلك المخاطر، ومراعاة السياسات والحدود الموضوعية في هذا الشأن (BCBS, 2019).

إلا أنه توجد بعض الممارسات السلبية التي ترتبط بقرارات منح الائتمان من قبل البنوك التجارية سواء للأفراد أو المؤسسات، من حيث تجاوز القواعد والارشادات المنظمه لمنح القروض والتسهيلات الائتمانية أو تركيز منح الائتمان لعدد محدود من العملاء أو لقطاعات معينة، فضلاً عن عدم الإلتزام بالنماذج الكمية والمتطلبات النوعية لتقييم الأثار المالية المترتبة على مخاطر التركيز والإفصاح عنها بشكل دوري، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل أهمها (إسماعيل وأخرون، ٢٠٢١؛ كاظم & كاظم، ٢٠٢٣؛ Rahman et al., 2022; Glabadanidis, 2023).

- ضعف الإستراتيجية التمويلية بالبنوك التجارية، الأمر الذي يسمح بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية دون استيفاء الشروط والموافقات اللازمة، ومنح القروض لعملاء جدد بدون ضمانات كافية أو دراسة متعمقة لمراكزهم المالية و/أو الائتمانية.
- عدم وجود سياسات دقيقة وموثقة ومعتمدة من قبل مجلس إدارة البنك، بشأن منهجية إدارة مخاطر التركيز الائتماني.
- عدم وجود نظام معلوماتي متكامل وفعال لتحديد وقياس كافة أنواع مخاطر التركيز بمحفظة القروض والتسهيلات الائتمانية، وتقييمها وفقاً للسياسات والحدود المعتمدة في هذا الشأن.
- مرونة الحدود والضوابط التي تُنظم مخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية من قطاع لآخر، ومن منطقة جغرافية لأخرى، وكذلك تعدد نماذج قياس المخاطر التي يتعرض لها البنك (معيارية – داخلية – مركبة).
- صعوبة تطبيق النماذج الكمية لقياس مخاطر التركيز الائتماني (الفردية – القطاعية)، نتيجة ارتباط بعض مفردات هذه النماذج بالتقديرات المستقبلية التي تتسم بالغموض.
- عدم قيام إدارة البنوك التجارية بإجراء عمليات مراجعة تفصيلية لبيئة المخاطر المحيطة بالقطاعات المختلفة التي تُشكل محفظة القروض المصرفية، والتحقق من وجود تنوع فعال في مصادر وأجال تمويلها.

ومن ثم تتجسد مشكلة البحث في تدني مؤشرات السلامة المالية بالقطاع المصرفي المصري في الآونة الحالية، خاصة ما يتعلق بمؤشرات كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والربحية ومعدلات السيولة سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، نتيجة العديد من العوامل والتحديات الداخلية والخارجية، والتي تقترن على المستوى الجزئي بتزايد حدة مخاطر التركيز الائتماني وجوهرياً آثارها وتداعياتها المالية السلبية على هذه المؤشرات، فضلاً عن عدم استخدام البنوك التجارية نماذج دقيقة وموضوعية لتقييم مخاطر التركيز (الفردية - القطاعية) بمحفظة القروض والتسهيلات الائتمانية، وتبني استراتيجيات فعالة لإدارتها، ولا سيما غياب السياسات والآليات الفعالة للإفصاح عنها ضمن التقارير الدورية وفق متطلبات المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية. ويمكن صياغة مشكلة البحث في

مجموعة الأسئلة التالية:

- ١- ما هي النماذج الكمية والمتطلبات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية؟ وما هي إستراتيجيات إدارتها وفق متطلبات الإصدارات المهنية؟
- ٢- ما أثر نمذجة التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية على معدل كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وتعليمات البنك المركزي المصري؟
- ٣- ما أثر نمذجة التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية على مؤشرات جودة الأصول؟
- ٤- إلى أي مدى تؤثر نمذجة التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية على مؤشرات الربحية؟
- ٥- إلى أي مدى تؤثر نمذجة التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية على مؤشرات السيولة؟

ثالثاً: عرض وتحليل الدراسات السابقة والإصدارات المهنية ذات الصلة: يمكن عرض وتحليل الدراسات السابقة والإصدارات المهنية ذات الصلة، وفقاً لارتباطها بمتغيرات البحث، وذلك على النحو التالي:

١- دراسات وإصدارات مهنية تناولت نماذج قياس وتقييم مخاطر التركيز الائتماني:

أكد تقرير (KPMG 2015) بعنوان In the detail PRA proposals on Pillar II capital requirements، على أن المنهجية المقترحة لمخاطر التركيز الائتماني تتمثل في حساب مؤشرات التركيز للتعرضات ذات المخاطر الفردية والقطاعية والجغرافية، ومن ثم يجب تطبيق متطلبات رأس المال لكل من هذه التركيزيات على حده، وذلك باستخدام مقياس متدرج يعتمد على مدى تركيز مخاطر الائتمان لكل نوع من هذه الأنواع. **وقد كشف التقرير** أن التركيز على عميل واحد من شأنه أن يجذب متطلب الركيزة الثانية لمقررات بازل II بنسبة تتراوح من صفر إلى ٤٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر ضمن المحفظة ذات الصلة، والتركيز على تعرضات قطاع بعينه يكون بنسبة تتراوح من صفر إلى ٢,٨٪، في حين أن التركيز الائتماني على المستوى الجغرافي يتراوح بين نسبة صفر إلى ١,٤٪، ومن الجدير بالذكر أنه يتم استبعاد كافة القروض المقدمه للأفراد من حساب التركيز الائتماني على مستوى القطاع، كما يتم استبعاد محافظ الرهن العقاري السكني في جنوب أفريقيا من حساب التركيز الجغرافي. الأمر الذي يكفل تخفيض مخاطر تركيز الائتمان، واستيفاء متطلبات رأس المال للركيزة الثانية لمقرضي الرهن العقاري، وخاصة تلك التي تتبع منهج ضمان تحسن معدلات الأداء في ظل الإدارة المنهجية السديده لمخاطر التركيز.

وقد نوهت دراسة (Fischer 2018) بعنوان A Discussion on Recent Risk Measures with Application to Credit Risk: Calculating Risk Contributions and Identifying Risk Concentrations، أنه في كل من النظرية والممارسة المالية، أصبحت القيمة المعرضة للخطر (VaR) مقياس للمخاطر السائده في العقدين الماضيين. وقد تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تقديم نظرة عامة حالية عن المنافسين ذوي الصلة مع التركيز على إدارة مخاطر الائتمان التي تشمل المحددات والأطر المرجعية والخصائص المميزة ومحددات تصنيفها، كما ركزت الدراسة على مؤشرات قياس تركيزات مخاطر المحافظ الائتمانية. ومن الجدير بالذكر أنه يتم استخدام نماذج المحفظة الائتمانية لقياس المخاطر الإجمالية للمحفظة، ومن ثم يتم تطبيق مخطط توزيع أولر لتقسيم مخاطر المحفظة إلى أطراف مقابلة فردية (أو محافظ فرعية مختلفة) من أجل تحديد مخاطر التركيزيات بها. **وقد أكدت الدراسة التجريبية** أن جميع مقاييس المخاطر - من حيث المبدأ - قادرة على تحديد مخاطر التركيز الفردي والقطاعي، مع مراعاة أن كل من تعقيد تنفيذ تكنولوجيا المعلومات وحساسية المخاطر يمثلان أهمية كبيرة، حيث تختلف التغيرات في جودة المحفظة عبر مقاييس المخاطر المحددة.

كما تناولت دراسة حسن وآخرون (٢٠١٩) بعنوان القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركيز الائتماني في البنوك في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات بازل II، III: دراسة تطبيقية، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة مخاطر التركيز الائتماني في البنوك وأنواعها، وكيفية إدارتها، وكذلك دراسة العلاقة بين التركيز الائتماني في محفظة القروض وأداء البنوك في البيئة المصرية، وإعداد مؤشر للإفصاح عن مخاطر التركيز الائتماني في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل، وبيان طبيعة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مخاطر التركيز الائتماني وأداء البنوك في البيئة المصرية. وقد اعتمدت

الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية الخاصة بالبنوك التجارية محل الدراسة والتي بلغت ٢٠ بنكاً تعمل في البيئة المصرية، وذلك على مدار سلسلة زمنية مكونة من ٦ سنوات تبدأ عام ٢٠١٢م وتنتهي عام ٢٠١٧م بواقع ١٢٠ مشاهدة. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود العديد من الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها للحد أو التقليل من مخاطر التركيز الائتماني ومنها، خفض درجة التركيز الائتماني والتنوع في محفظة القروض، والتقييد بسقف ائتمانية تنسجم مع قدرة البنك على تحمل الخسائر، فضلاً عن التغطية والتأمين الائتماني ضد مخاطر عدم السداد. وقد كشفت الدراسة التطبيقية عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين درجة التركيز الائتماني في محفظة القروض وأداء البنوك العاملة في مصر، في حين هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركيز الائتماني وأداء البنوك العاملة في مصر.

وقد قدمت دراسة (Liu (2019 بعنوان Impact of ownership structure and ownership concentration on credit risk of Chinese commercial banks وتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحليل وقياس أثر هيكل ملكية البنك وتركز الملكية على مخاطر الائتمان. وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى للبيانات الفعلية لعينة مكونة من ٨٨ بنك تجاري بالصين، بواقع ٨٢٦ مشاهدة خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٨، كما اعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار المتقطع Panel Data لدراسة تأثير هيكل ملكية البنوك وتركيز الملكية على مخاطر الائتمان من خلال مقياسين لمخاطر الائتمان، وهما نسبة القروض المتعثرة (NPLR) ونسبة مخصص خسائر القروض (LLPR). وأظهرت نتائج الدراسة أن نوع الملكية (سواء حكومية أو خاصة) له تأثير إيجابي كبير على مخاطر الائتمان، وفقاً لمقياس تركيز الملكية باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان، كما تشير النتائج إلى أن تركيز الملكية في البنوك الحكومية له تأثير معنوي سلبي على مخاطر الائتمان، في حين أن تركيز الملكية الخاصة يؤثر إيجابياً على مخاطر الائتمان. وبشكل عام، تشير النتائج إلى أن تركيز الملكية في أيدي الحكومة يقلل من المخاطر، ومع ذلك فإن تركيز الملكية الخاصة يؤدي إلى تفاقم مخاطر الائتمان.

وفي هذا السياق قدمت وحدة تطبيق مقررات بازل بالبنك المركزي المصري (٢٠١٩) ورقة عمل بعنوان مخاطر التركيز وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل II، والتي استهدفت عرض وتحليل الأساليب والأدوات الكمية التي يجب أن تطبقها البنوك كحد أدنى لقياس مخاطر التركيز في أنشطتها الائتمانية في إطار عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لديها، وكذلك استعراض أهم المتطلبات النوعية لإدارة مخاطر التركيز الائتماني. وقد كشفت ورقة العمل عن المتطلبات النوعية لمخاطر التركيز، والتي يتعين على البنك وضع سياسات وإجراءات خاصة لقياس وإدارة مثل هذه المخاطر بما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي المصري، بالإضافة إلى الالتزام بمجموعة من المبادئ الخاصة بإدارة مخاطر التركيز وأهمها: إجراء عملية مراجعة تفصيلية للمخاطر المحيطة بالقطاعات المختلفة، وتطبيق اختبارات تحمل وسيناريوهات تحليلية لتقدير هذه المخاطر، ومراجعة استراتيجية البنك التمويلية للتأكد من وجود تنوع فعال في مصادر وأجال التمويل. كما أكدت ورقة العمل على ضرورة قيام إدارة البنك بقياس مخاطر التركيز الائتماني لديها سواء مخاطر تركيز فردي Sectoral أو مخاطر تركيز قطاعي Single Name Cncentration Concentration، وإحتساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة تلك المخاطر، كما يتعين على البنوك إجراء اختبارات التحمل لمخاطر التركيز بصفة دورية.

كما استهدفت دراسة (2019) Nehrebecka بعنوان Credit risk measurement: Evidence of concentration risk in Polish banks' credit exposures وقياس مخاطر التركيز في المحافظ الائتمانية، وذلك من خلال عرض وتحليل متطلبات قياس مخاطر الائتمان ضمن لائحة متطلبات رأس المال لقطاع الشركات، كما سعت الدراسة إلى تقييم الاستقرار المالي للقطاع المصرفي من منظور المخاطر الائتمانية. وقد اعتمدت الدراسة على التحليل التجريبي من خلال البيانات الفردية من مصادر مختلفة عن الفترة من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٨م بالبنوك البولندية لمخاطر الائتمان الناشئة عن مختلف القطاعات الاقتصادية. حيث يتضمن التقييم احتمالات التخلف عن السداد على مستوى الشركة، والخسارة في حالة التخلف عن السداد، والخسائر المتوقعة وغير المتوقعة، كما تم تقدير مقاييس الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة باستخدام منهج عوامل المخاطر المتعددة الهيكلية. **وقد كشفت الدراسة عن العديد من النتائج أهمها:** أن مخاطر الائتمان تختلف باختلاف الصناعات وكذلك عبر المراحل المختلفة من الدورة الاقتصادية، كما أنه من وجهة نظر البنوك الفردية والسلطات الاحترازية لا يوجد أسس واستراتيجيات منهجية لإدارة مخاطر التركيز الائتمانية، فضلاً عن التأثير السلبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات الاستقرار المالي بالقطاع المصرفي.

وفي هذا السياق قدم قطاع بازل للرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري (٢٠١٩) دراسة بعنوان التعليمات الرقابية لإدارة مخاطر التركيز في إطار الدعامة الثانية لمقررات بازل، والتي استهدفت تسليط الضوء على مفهوم وأشكال مخاطر التركيز الائتماني، ومنهجية إدارتها ووسائل الحد منها بالبنوك التجارية العاملة في مصر، مع بيان المتطلبات النوعية والكمية لإدارة مخاطر التركيز سواء على المستوى الفردي أو القطاعي، وآليات تنفيذ اختبارات تحمل الضغوط. كما إهتمت الدراسة بتقديم أمثلة رقمية لحساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التركيز الائتماني. **وقد أكدت** الدراسة على العديد من الدلالات والتوجيهات بشأن منهجية إدارة مخاطر التركيز وقياسها بشكل دقيق وموضوعي أهمها: قيام البنك المركزي المصري كسلطة إشرافيه ورقابية بالتقييم الشامل لمخاطر التركيز لدى البنوك بكافة جوانبها النوعية والكمية على حد سواء، بما يسمح بإجراء المقارنات فيما بين البنوك المتشابهة للوقوف على مدى سلامة إدارة تلك المخاطر. كما يتعين على إدارة البنوك الإقرار عن أي نتائج جوهرية تتعلق بمخاطر التركيز، وأي إجراءات تصحيحية يتم إتخاذها بشأنها. كما كشفت الدراسة عن الطرق الكمية لقياس مخاطر التركيز الائتماني، وأفضل النماذج التي يمكن الاعتماد عليها في قياس وتقييم هذه المخاطر في ضوء البيانات المتاحة، مع تقديم أمثلة عملية لكيفية تطبيق هذه النماذج بشكل دقيق وموضوعي بالبيئة المصرية.

كما أكد تقرير Bank of England (2020) بعنوان The PRA's methodologies for setting Pillar 2 capital، على أن مخاطر التركيز الائتماني هي الخسائر التي تنشأ نتيجة مخاطر تركيز التعرضات وعدم التنويع غير الكامل، ويمكن أن ينشأ هذا التنويع غير الكامل من صغر حجم المحفظة أو عدد كبير من التعرضات لمدينين محددين (التركيز لدى عميل محدد) أو من التنويع غير الكامل فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية أو المناطق الجغرافية. **وقد أصبحت** المؤسسات المصرفية مطالبة بحساب مقياس مخاطر التركيز الائتماني، وفقاً لمؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) لجميع المحافظ ذات الصلة (التركز الفردي، التركيز القطاعي، التركيز الجغرافي)، حيث يعرف مؤشر HHI على أنه مجموع مربعات أسهم المحفظة النسبية لجميع المقترضين، ويتم حساب أسهم المحفظة

هذه باستخدام الأصول المرجحة بالمخاطر، وتحتوي المحافظ المتنوعة بشكل جيد على مؤشر HHI قريب من الصفر، في حين أن المحافظ الائتمانية الأكثر تركزاً لديها رقم قريب من الواحد الصحيح، ومن ثم يعتبر مؤشر HHI مؤشراً جيداً لمستوى مخاطر التركيز الائتماني داخل المحفظة. وأخيراً كشف التقرير عن ضرورة قياس وتقييم نوعين أساسيين من مخاطر التركيز وهما مخاطر التركيز على المستوى الفردي، ومخاطر التركيز على المستوى القطاعي، لما لهما من تأثيرات وتداعيات سلبية على معدلات الأداء في الأجل القصير، ومدى القدرة على الاستمرارية في ممارسة الأنشطة المصرفية في الأجل الطويل.

وقد أكدت دراسة (Regele & Gründl, 2021) بعنوان Asset Concentration Risk and Insurance Solvency Regulation، على أن الأدلة التاريخية مثل الأزمة المالية العالمية في الفترة من 2007 إلى 2009 تسلط الضوء على أن مخاطر التركيز القطاعي يمكن أن تمارس دوراً مهماً في ملاءة الشركات. إلا أن أطر العمل الاحترازية لا تراعي الجزئية الحالية مثل إطار عمل RBC الأمريكي والملاءة المالية II سوى مخاطر التركيز الفردي بشكل صريح في متطلبات كفاية رأس المال الخاصة بمخاطر تركيز الأصول. وقد أشارت الدراسة إلى أن مخاطر التركيز القطاعي تظهر من خلال ممتلكات الشركات الأمريكية من الأصول في الفترة من 2009 إلى 2018م، حيث أن تركيزات الأصول القطاعية الكبيرة موجودة في القطاع المالي والمؤسسات العامة والقطاع الخاص. كما أكدت الدراسة أن الإستناد إلى خطة تخصيص رأس المال " الملاءة النظرية " يؤدي إلى مستويات غير مناسبة ومتحيزة لرأس المال اللازم لمواجهة مخاطر تركيز الأصول.

وقد تناولت دراسة إسماعيل (2021) بعنوان مخاطر التركيز الائتماني في المؤسسات المالية والمصرفية، وقد تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في بيان أشكال مخاطر التركيز الائتماني وتحديد النماذج الموضوعية لقياسها، ومنهجية إدارتها وفقاً لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية، مع تأصيل الأطر المنهجية لإدارة هذه المخاطر بصندوق النقد العربي كأدلة استرشادية. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الدلالات والنتائج أهمها: تعد مخاطر التركيز الائتماني من المخاطر الأكثر تأثيراً على قدرة البنوك والمؤسسات المالية بوجه عام على الاستمرار في ممارسة أنشطتها المختلفة، كما كشفت الدراسة عن وجود تغيير جوهري في معايير التقارير المالية الدولية IFRS والتي نأت عن إقتصار المعلومات المالية على الأحداث التاريخية فقط، حيث أصبحت تهتم بتحديد وقياس وتقييم الخسائر المتوقعة عن المخاطر الائتمانية قبل حدوثها بموجب معيار IFRS:9، وتكوين مخصصات كافية لمواجهةها حال حدوثها، فضلاً عن تعزيز مستوى الإفصاح عنها ضمن التقارير الدورية بموجب متطلبات معيار IFRS:7 بما يدعم كافة المستخدمين والأطراف ذوي العلاقة لاتخاذ القرارات الرشيدة، وأخيراً أكدت الدراسة على أن استخدام النماذج الدقيقة والموضوعية لقياس وتقييم مخاطر التركيز الائتماني يسهم في توفير معلومات موثقة وملائمة تدعم تنفيذ الاستراتيجيات الاستباقية لمواجهة تداعياتها السلبية المحتملة في الوقت المناسب.

وقد ناقشت دراسة (JI, 2022) بعنوان Single Factor and Multifactor Risk Model to Measure Concentration Risk of Credit Portfolio under Basel Regulations، أهم المتطلبات التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، خاصة ما يتعلق بحساب رأس المال التنظيمي لمخاطر البنوك باستخدام نموذج عامل الخطر الفردي المقرب (ASRF) في ظل المنهج القائم على التصنيف الداخلي (IRB) بهدف التحقق من مدى قوة

هذا النموذج لقياس مخاطر الائتمان لمحاظ البنوك بدقة، ومدى قدرته على بيان ومراقبة مخاطر التركيز في محاظ البنوك من خلال تخفيف افتراض العامل الواحد. وقد كشفت الدراسة عن العديد من النتائج أهمها: أن نموذج الخطر الفردي المُقرب (ASRF) يفتقر إلى الحساسية اللازمة لرصد وتحليل مخاطر التركيز القطاعي وقياسها بدقة وموضوعية، كما اقترحت الدراسة تضمين البنوك النموذج المناسب متعدد العوامل في عملية إدارة المخاطر بناءً على خصائص محافظهم الاستثمارية، بما يكفل معالجة التضارب بين ربحية البنوك ومراقبة المخاطر بموجب اتفاقية بازل للرقابة المصرفية.

وفي هذا السياق قدمت دراسة كاظم & كاظم (٢٠٢٣) بعنوان قياس مخاطر التركيز الائتماني في المصارف العراقية الخاصة في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل: دراسة تطبيقية، وتجسد الهدف الرئيسي للدراسة في بيان أثر القياس والإفصاح عن مخاطر التركيز الائتماني على أداء المصارف العاملة في العراق، وذلك في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل II، III وقواعد البنك المركزي العراقي. وفي سياق تحقيق أهداف الدراسة تم تنظيم دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك العراقية (٢٠) بنك من خلال تحليل محتوى القوائم والتقارير المالية بما يخدم قياس المتغيرات. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن التوسع الكبير في منح الائتمان وتركيز المصرف عند منح القروض على مقترض واحد، أو قطاعات اقتصادية معينة أو مناطق جغرافية معينة، يؤدي إلى زيادة خطر التعثر وعدم السداد خاصة في ظل ظروف التضخم وفشل الاستثمارات، الأمر الذي يؤثر سلباً على حجم الأرباح المحققة للبنك من محفظة القروض المصرفية، كما أن مستوى الإفصاح الحالي عن المخاطر المصرفية بوجه عام ومخاطر التركيز بوجه خاص مازال يواجه قصوراً شديداً في تقديم صورة كافية عن كيفية قياس وإدارة مخاطر التركيز الائتماني. وقد كشفت الدراسة عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين درجة التركيز الائتماني في محفظة القروض وأداء المصارف العاملة في العراق، في حين تبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركيز الائتماني وأداء المصارف العاملة في العراق.

وأخيراً قدمت دراسة (Kashyap(2023) بعنوان The Concentration Risk Indicator: Raising the Bar for Financial Stability and Portfolio Performance Measurement، والتي استهدفت بناء مؤشر (CRI) لتقييم مخاطر التركيز الائتماني يعمل على معالجة عيوب المنهجيات السائدة ويتكامل مع الأساليب والنماذج المتعارف عليها، بحيث يمكن تكيفه مع مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI). وقد نوهت الدراسة عن قدرة مؤشر CRI على توفير درجة رقمية واحدة يمكن أن تكون مفيدة في تقييم مدى المخاطر التي تنشأ من الاحتفاظ بمحافظ ائتمانية ذات عوامل تركيز مرتفعة، كما إهتمت الدراسة ببيان كيف يمكن لمؤشر الاستقرار المالي أن يصبح مؤشراً للاستقرار المالي بكافة المستويات سواء الفردية أو الكلية على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي. وقد كشفت الدراسة عن العديد من النتائج أهمها: أنه يمكن حساب مؤشر مخاطر التركيز للأصول الفردية ولمحافظ الأصول معاً عند مقارنة استثماريين، وكلما انخفضت مخاطر التركيز، كان الاستثمار أفضل من وجهة نظر تنويع محافظ القروض المصرفية والتسهيلات الائتمانية. كما أكدت الدراسة على أن منهجية إدارة المخاطر بوجه عام ومخاطر التركيز بوجه خاص تتطلب إجراء الكثير من الدراسات المتعمقة قبل أن نكون في وضع يسمح لنا بتقدير مسببات المخاطر بشكل كامل، الأمر الذي يسهم في تخفيف حدة المخاطر.

٢- دراسات وإصدارات مهنية تناولت مؤشرات السلامة المالية بالمؤسسات المصرفية:

قدمت دراسة (Moudud-UI-Huq (2019) بعنوان Does bank competition matter for performance and risk-taking? empirical evidence from BRICS countries، حيث استهدفت بيان العلاقة بين الأداء التنافسي للبنوك وسلوك المخاطرة فيما يتعلق بتأثيرات حجم البنك والأزمة المالية العالمية الأخيرة، وقد اعتمدت الدراسة على تحليل المحتوى بشكل تجريبي للبيانات الفعلية للتقارير المالية لعينة من البنوك قوامها ١١٣٧ بنك بدول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٠م وحتى عام ٢٠١٥م، حيث تم استخدام طريقة الانحدار المتعدد لفحص تأثير المنافسة المصرفية على الأداء المالي ومستوى المخاطرة. **وخلصت الدراسة** إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن البنوك الكبيرة في الأسواق التنافسية تكون أكثر كفاءة من البنوك الصغيرة، كما تبين وجود علاقة غير خطية بين أداء المنافسة ومستوى المخاطر، كما أن المنافسة من خلال حجم البنك تؤثر بشكل غير متجانس على مؤشرات الربحية والكفاءة والمخاطر والاستقرار المالي، فضلاً عن أن كفاءة البنوك الصغيرة لا تقل عن البنوك الكبيرة أثناء الأزمات ولكنها تتقاسم مستوى المخاطر معاً، وأخيراً تكون البنوك الصغيرة مستقرة أثناء الأزمات في الأسواق شديدة التركيز في حين تكون أقل استقراراً في البيئة شديدة التنافسية.

وقد استهدف الإطار التحليلي للبنك المركزي المصري (٢٠٢١) بالفصل الرابع عشر بعنوان: تعليمات خطط التعافي، ترسيخ ثقافة إدارة الأزمات لدى البنوك من خلال إرساء القواعد العامة لإعداد خطط التعافي، وذلك في سياق تأكيد المعايير الدولية على دورها الرئيسي في تعزيز قدرة القطاع المصرفي على التصدي للأزمات، وضمان جاهزية البنوك ورفع قدرتها على الاستجابة بشكل فعال لأي ضغوط اقتصادية أو مالية قد تواجهها. **وقد أشار التقرير** إلى أنه يتعين على البنوك تحديد مؤشرات دقيقة وذات نظرة مستقبلية ضمن خطة التعافي، يتم من خلالها الوقوف على أي مخاطر أو ضغوط قد تؤثر سلباً على أعمال البنك خلال فترة زمنية كافية بما يتيح له اتخاذ ما يلزم من إجراءات لإعادة استقراره والحفاظ على سلامته المالية وضمان استمرارية خطوط الأعمال والوظائف ذات الأهمية لديه. **كما أكد التقرير** على ضرورة إدراج مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية كحد أدنى ضمن خطة التعافي، مع ضرورة إدراج القيم الفعلية للمؤشرات الكمية وفقاً لأخر قيمة متاحة قبل اعتماد الخطة. وتتمثل هذه المؤشرات في كل من: مؤشرات رأس المال، ومؤشرات السيولة، ومؤشرات الربحية، ومؤشرات جودة الأصول، ومؤشرات السوق، ومؤشرات الاقتصاد الكلي، فضلاً عن المؤشرات النوعية التي ترتبط بالمخاطر غير المالية.

كما استهدفت دراسة (Alktrani & Talib (2021) بعنوان Impact of Concentration and Diversity of Loan Portfolio on The Bank Equity Return: A Cross Country Analysis، تحديد أثر تركيز وتنوع محفظة القروض على عوائد أسهم عينة من البنوك العراقية والأردنية خلال الفترة من ٢٠٠٦م وحتى عام ٢٠١٩م، بالإضافة إلى التعرف على طبيعة العلاقة الإحصائية بين مخاطر التركيز الائتماني وعوائد الأسهم. **وأظهرت نتائج الدراسة** أن البنوك محل الدراسة تختلف فيما بينها في درجة التركيز والتنوع في محافظ قروضها على مختلف القطاعات الاقتصادية، كما أن توجه البنوك العراقية محل الدراسة نحو التركيز العالي على القطاع التجاري، وتميل البنوك الأردنية إلى تبني سياسة انتمائية كاملة أحياناً ومعتدلة إلى حد ما أحياناً أخرى، ولا سيما أن تركيز محفظة

القروض على القطاعات الاقتصادية المحددة لدى البنوك يؤثر بشكل كبير على عوائد الأسهم. وأخيراً قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات لتحقيق أفضل توازن لمحفظه القروض بهدف تحقيق أعلى عوائد بأقل مخاطر ممكنة، مع ضرورة قيام البنوك محل الدراسة باتتباع استراتيجية معتدلة (التركيز والتنويع) في محافظ قروضها لتحقيق أفضل عائد مقابل المخاطر المعقولة.

وقد تناولت دراسة (Hafeez et al. (2022 بعنوان Measuring bank risk: Forward-looking z-score، والتي استهدفت الكشف عن منهجية قياس المخاطر المصرفية باستخدام مؤشر (Z) التطلعية، حيث يتمثل المبدأ الأساسي لمقياس Z-score في ربط مستوى رأس مال البنك بالتغيرات في معدلات الربحية، حتى يتسنى للمسئولين تحديد مقدار التغير في العوائد المصرفية الذي يمكن لرأس المال استيعابه دون أن يصبح البنك عرضه لمخاطر التعثر المالي. وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة تم تقديم دراسة تجريبية من خلال البيانات الفعلية لعينة قوامها ١٠٩ بنك بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي تخضع جميعها لتقييم مؤشر S&P1500، وذلك خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠٠٢م وحتى عام ٢٠٢٠م. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من الدلالات والنتائج أهمها: أن بساطة مؤشر (Z) وإعتمادها على البيانات المحاسبية تؤدي إلى مجموعة من التحديات المحتملة لاستخدامها والتي يأتي في مقدمتها مدى موضوعية تقدير إجمال حدوث المخاطر، ومقدار الخسارة حال حدوث المخاطر المحتملة، كما أنه على الرغم من استخدام مؤشر (Z) المعيارية على نطاق واسع لتقييم مخاطر البنوك، إلا أنها تتعرض للانتقاد باعتبارها مقياساً تقليدياً، وقد اقترحت الدراسة طريقة تطلعية لبناء درجة (Z) من خلال دمج توقعات المحللين الماليين والخبراء في مجال تقييم المخاطر سواء داخل البنك أو بالمؤسسات الدولية ذات الصلة. كما كشفت نتائج الدراسة التجريبية أن (Z) التطلعية يمكنها التنبؤ بحركة مؤشر (Z) المعيارية قبل فترة زمنية تعادل ثلاثة شهور من الموعد المحدد، كما أن قدرتها التنبؤية بالمخاطر الهبوطية للبنوك أفضل من درجات المؤشر المعياري. علاوة على ذلك ترتبط (Z) التطلعية بشكل كبير بإحتمالية التخلف عن السداد وتدابير المخاطر القائمة على السوق ويمكن أن توفر إشارات تنبؤية لربحية البنوك المستقبلية، ورصد تأثيرها على معدلات الأداء المصرفي. بشأن تقييم المخاطر المستقبلية ورصد تأثيرها على معدلات الأداء المصرفي.

في حين تناولت دراسة (Rastogi (2022 بعنوان Does transparency and disclosure (T&D) improve the performance of banks in India? الهدف الرئيس للدراسة في بيان دور مستوى الشفافية والإفصاح المحاسبي في تحسين معدلات أداء البنوك الهندية، لاستكشاف طبيعة العلاقة بين الإفصاحات (كمؤشر للشفافية والإفصاح) مع مؤشرات أداء البنوك مثل: الربحية والمخاطرة والمديونية، والكفاءة، كما تم أخذ متغيرات التنظيم والمنافسة وتركيز الملكية كمتغيرات حاكمة. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى باستخدام النماذج الثابتة والديناميكية لعينة مكونة من ٣٤ بنكاً هندياً، وذلك خلال سلسلة زمنية مكونة من ٥ سنوات تبدأ من عام ٢٠١٥م وحتى ٢٠١٩م. وقد كشفت الدراسة عن عدم وجود علاقة ارتباط لأى من مقاييس أداء البنوك محل الدراسة بشكل كبير بالإفصاحات، الأمر الذي يشير إلى أن الإفصاحات لا تؤثر على أداء البنوك في الهند، وقد بررت الدراسة هذه النتيجة بأن الإفصاحات والأداء نشاطان مختلفان يهدفان إلى أغراض مختلفة.

كما تناولت دراسة عبيد وأخرون (٢٠٢٣) بعنوان مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية: دراسة تطوير القطاع المالي، والتي استهدفت بيان أهمية مؤشرات السلامة المالية، وتقديم لمحة تحليلية لدليل مؤشرات السلامة المالية الصادرة عن صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٩، وكذلك تحديد أهم مؤشرات السلامة المالية الأساسية والاضافية، وبيان طبيعة العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية والتحليل الاحترافي الكلي، وتقديم نظره تحليلية على أهم المؤشرات المالية بالقطاع المصرفي في الدول العربية. وقد كشفت الدراسة عن أهم مؤشرات السلامة المالية والتي تتمثل في مؤشرات ملاءة رأس المال، ومؤشرات جودة الأصول، ومؤشرات الربحية، ومؤشرات السيولة، ومؤشرات الحساسية لمخاطر السوق، كما قدمت الدراسة توصيف تفصيلي لمفردات كل من هذه المؤشرات. كما عرضت الدراسة تجارب القطاع المصرفي بالدول العربية بشأن حساب مؤشرات السلامة المالية، وتجميعها بتقارير قابلة للمقارنة، ولا سيما أكدت الدراسة على أهمية الإفصاح عن مؤشرات السلامة المالية بشكل دوري ضمن التقارير المالية أو في تقارير منفصلة، بما يلبي احتياجات كافة الأطراف ذوي العلاقة.

وأخيراً استهدفت دراسة Alber (2023) بعنوان The Controversy of Concentration-Stability in Banking Industry: Evidence from the MENA Countries، تحليل العلاقة بين التركيز المصرفي والاستقرار المالي باستخدام عينة من ١٥ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشمل الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، موريتانيا، المغرب، عمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، تونس، الأردن. تركيا والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من عام ٢٠٠٨م وحتى عام ٢٠٢٠م. وقد قامت الدراسة بقياس تركيز السوق من خلال مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) ومؤشر بون للمنافسة (Boone)، بينما يتم قياس الاستقرار المالي من خلال المقياس التقليدي Z-Score ومؤشر الاستقرار المصرفي الإجمالي (ABSI). وقد نوهت الدراسة عن أن العلاقة بين مخاطر التركيز الائتماني ومؤشرات الاستقرار المالي لا تزال موضوعاً مثيراً للجدل، فوفقاً لوجهة نظر " التركيز والاستقرار " تكون البنية المصرفية المركزة أقل عرضة للأزمات المالية. علاوة على أن البنوك العاملة في أنظمة مصرفية غير تنافسية قد تعزز أرباحها وتحد من الهشاشة المالية من خلال الحفاظ على مستويات أعلى من رأس المال الذي يحميها من الصدمات الاقتصادية وصدمات السيولة الخارجية. في حين يزعم أنصار وجهة نظر " هشاشة المنافسة " أن البنوك الأكبر حجماً من المرجح أن تحصل على ضمانات عامة من قِبَل مديريين يخوضون استثمارات محفوفة بالمخاطر مع علمهم بأنهم محميون بموجب شبكة الأمان الحكومية. وقد كشفت الدراسة عن العديد من النتائج أهمها: وجود أثر ايجابي للتركز الائتماني على مؤشرات الاستقرار المالي، حيث تدعم النتائج وجهة نظر " التركيز والاستقرار ". كما تدعم النتائج أهمية كل من تأثير مقياس Boone و HHI على Z-Score بشكل سلبي، مما يعني أن الاستقرار المالي يتأثر سلباً بالتركز المصرفي.

■ ومن خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة والإصدارات المهنية، يمكن إستخلاص مجموعة من النقاط أهمها:

✓ ركزت معظم الدراسات ومنها (حسن وآخرون، ٢٠١٩؛ البنك المركزي المصري، ٢٠١٩؛ إسماعيل، ٢٠٢١؛ KPMG, 2015; Fischer, 2018; Nehrebecka, 2019) على طبيعة مخاطر التركيز الائتماني من حيث مفهومها وأهدافها وأشكالها، وأهم المصادر والعوامل التي تتسبب في حدوثها، مع عرض وتحليل أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس هذه المخاطر بالمؤسسات المالية بوجه عام والبنوك التجارية بوجه خاص. إلا أن هذه الدراسات والتقارير المهنية ركزت على الأطر النظرية دون تقديم أسس منهجية واستراتيجيات رائدة لإدارتها، وعلى الرغم من تقديم بعضها دراسة ميدانية أو تطبيقية إلا أنها لم تركز على منهجية استخدام النماذج الكمية والمؤشرات الموضوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية والتسهيلات الائتمانية بالبنوك التجارية.

✓ تناول بعض الدراسات ومنها (كاظم & كاظم، ٢٠٢٣؛ Liu, 2019; Bank of England, 2020; Regele&Gründl, 2021; JI, 2022; Kashyap, 2023) أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية ككل ومخاطر التركيز الائتماني على وجه التحديد سواء على المستوى الفردي أو القطاعي، والتي يأتي في مقدمتها مقياس القيمة المعرضة للخطر (VAR)، ومؤشر هيرفندال هيرشمان (HHI)، إلا أن هذه الدراسات لم تكشف بشكل تفصيلي عن منهجية بناء هذه النماذج، ودلالة أثرها الكمي والنوعي على مؤشرات السلامة المالية بالبنوك التجارية المصرية.

✓ أكدت كافة الدراسات العربية والأجنبية، على ضرورة الالتزام بمتطلبات النماذج الكمية والنوعية لإدارة مخاطر التركيز الائتماني من حيث تحديدها وتحليلها، وقياسها، وإحكام الرقابة عليها، وفقاً لما أقرته الدعامة الأولى والثانية من مقررات بازل II، III للرقابة المصرفية، وتعليمات البنوك المركزية كسلطة إشرافية ورقابية.

✓ ركزت بعض التقارير المهنية والدراسات الأكاديمية ومنها (البنك المركزي المصري، ٢٠٢١؛ عبيد وآخرون، ٢٠٢٣؛ Alber, 2022; Hafeez et al., 2022; Ul-Huq, 2019) على الدور الحيوي لقياس وتقييم مخاطر التركيز الائتماني في تحسين معدلات الأداء المصرفي بالمؤسسات المالية ككل والبنوك التجارية بوجه خاص. إلا أن هذه الدراسات تناولت هذا الدور على أساس مجمع بحيث يشمل أداء البنوك ككل، وليس كل بنك على حده، كما ذهب البعض الآخر إلى بيان دورها في تحقيق الاستقرار المالي على المستوى الكلي وليس المستوى الجزئي.

■ **ويتميز البحث الحالي، بتركيزه على نمذجة التقييم المحاسبي من حيث الأثر الكمي والنوعي لمخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية، وفقاً لأهم النماذج التي أقرتها الإصدارات المهنية سواء مقررات بازل للرقابة المصرفية، أو تعليمات البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية. وبيان انعكاساتها على مؤشرات السلامة المالية (كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والربحية، والسيولة) كل على حده، مع تقديم دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية العاملة في مصر، تقوم على تجميع وتحليل البيانات الفعلية الواردة بالتقارير المالية خلال سلسلة زمنية متصلة مكونة من ٥ سنوات تبدأ من عام ٢٠١٩م وحتى عام ٢٠٢٣م.**

رابعاً: أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في دراسة وتحليل النماذج الكمية والمتطلبات النوعية لقياس مخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية، وفقاً لمتطلبات لجنة بازل III، IV للرقابة المصرفية وتعليمات البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية، وعرض اسهامات معايير التقارير المالية الدولية IFRS في قياس وتقييم الأثار المالية لهذه المخاطر وآليات وسياسات الإفصاح عنها بالتقارير الدورية، وبيان انعكاسات التقييم المحاسبي (الأثر الكمي والنوعي) لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات السلامة المالية كل على حده من حيث معيار كفاية رأس المال وجودة الأصول ومؤشرات الربحية ومؤشرات السيولة، مع تقديم دراسة تطبيقية للبنوك التجارية العاملة في مصر، وذلك سعياً نحو تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- 1- تحليل النماذج الكمية والمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية، والكشف عن الإستراتيجيات الحصيفة لإدارتها وفق متطلبات المعايير المحاسبية والإصدارات المهنية.
- 2- تحديد أثر نمذجة التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية على معدل كفاية رأس المال وفق مقررات بازل IV وتعليمات البنك المركزي المصري.
- 3- تحديد أثر نمذجة التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية على مؤشرات جودة الأصول.
- 4- قياس أثر نمذجة التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية على مؤشرات الربحية.
- 5- قياس أثر نمذجة التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية على مؤشرات السيولة.

خامساً: أهمية ودوافع البحث: تتجسد أهمية البحث في تزايد إهتمام الأكاديميين والممارسين والقائمين على التنظيم لمهنة المحاسبة والمراجعة، بمنهجية وأسس التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني بالمؤسسات المصرفية، والتي تقوم على النماذج الكمية والمؤشرات النوعية التي أقرتها لجنة بازل III، IV للرقابة المصرفية، وأشارت إليها معايير التقارير المالية الدولية IFRS، وشدد على تطبيقها البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية على البنوك التجارية العاملة في مصر، فضلاً عن بيان انعكاساتها بشكل مباشر أو غير مباشر على مؤشرات السلامة المالية التي تمثل نظام إنذار مبكر للصحة المالية وقدرة البنوك على الاستمرار في ممارسة أنشطتها المصرفية، ويمكن تناول أهمية البحث من المنظورين العلمي والعملية كما يلي:

1- الأهمية العلمية:

- ترسيخ المبادئ الأساسية والاستراتيجيات الحصيفة لإدارة مخاطر التركيز الائتماني، وإرساء القواعد العامة والخطط التنفيذية للحد منها، بما يكفل جاهزية البنوك التجارية للاستجابة بشكل فعال لأي ضغوط مالية أو غير مالية قد تواجهها.
- إثراء الفكر المحاسبي بمنهجية التقييم الموضوعي باستخدام النماذج الكمية والمؤشرات النوعية لمخاطر التركيز الائتماني، في ضوء أحكام معايير المحاسبة الدولية والمصرية، وإرشادات الإصدارات المهنية ذات الصلة.
- تأكيد معايير التقارير المالية الدولية IFRS وما يناظرها من المعايير المصرية على ضرورة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL لمحفظة القروض المصرفية وفق

- نماذج كمية وأسس موضوعية، وتبني آليات فعالة للإفصاح عنها، بما يُمكن مستخدمي التقارير المالية من الحكم على قدرة المؤسسات المصرفية على الاستمرار.
- تزايد الاهتمام بتفسير دلالة مؤشرات السلامة المالية للبنوك التجارية مقارنة بالمؤشرات المعيارية، وتقديم التوصيات العقلانية بشأن اتخاذ الإجراءات وتنفيذ السياسات المثلى لمواجهة مخاطر التركيز الائتماني، والعمل على الحد منها.
- تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين نمذجة التقييم المحاسبي (الأثر الكمي والنوعي) لمخاطر التركيز الائتماني، ومؤشرات السلامة المالية للبنوك التجارية على المستوى الفردي (كل بنك على حده).

٢- الأهمية العملية:

- تزايد إهتمام البنوك التجارية بتقييم الأثار المالية لمخاطر التركيز الائتماني، نتيجة حده تداعياتها السلبية على متطلبات كفاية رأس المال، ومعدلات الربحية، ومؤشرات السيولة، ومن ثم تشكل تهديد لاستمراريتها وقدرتها على مزاولة أنشطتها المختلفة.
- تمكين الإدارات المعنية بالبنك (إدارة الائتمان، إدارة المخاطر، الإدارة المالية) من التقييم الدقيق والموضوعي لمخاطر التركيز الائتماني، ورصد وتحليل تأثيرها على مؤشرات السلامة المالية.
- تزايد حاجة إدارة البنوك التجارية إلى ضوابط وحدود مُعتمده لتقييم مخاطر التركيز الائتماني، من خلال وضع حدود فرعية للتوظيفات على مستوى قطاعات النشاط الاقتصادي، والمناطق الجغرافية، والكفالات والضمانات.
- حرص البنك المركزي المصري على تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة المصرفية (مقررات بازل)، حيث ألزم كافة البنوك التجارية بتبني نماذج كمية ومؤشرات نوعية لتقييم مخاطر التركيز بحفظة القروض والتسهيلات الائتمانية.
- تلبية إحتياجات الجهات الإشرافية والرقابية مثل: البنك المركزي المصري، وزارة المالية، صندوق النقد الدولي، Moody's, Fitch, Standard & Poor's (S&P)، بشأن متابعة وتقييم ورقابة مؤشرات السلامة المالية بالقطاع المصرفي سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.

وتكمن الدوافع الأساسية لدى الباحث لإجراء هذا البحث في كل من:

- ندرة البحوث العربية - في حدود علم الباحث - التي تناولت انعكاسات التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني وفق النماذج الكمية والمؤشرات النوعية، على مؤشرات السلامة المالية بالقطاع المصرفي المصري.
- استخلاص وبناء أفضل النماذج والمؤشرات التي تدعم دقة وموضوعية التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني بحفظة القروض والتسهيلات الائتمانية، وذلك في سياق الإصدارات التي قدمتها مقررات بازل III، IV، وتوجيهات البنك المركزي المصري، والإحتكام لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية والمصرية.
- تقديم دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية العاملة في مصر (١٢ بنك)، من واقع البيانات الفعلية لسلسلة زمنية (٥) سنوات متتالية، والتي تخدم متغيرات البحث، وتسهم في إختبار فروضه، وإستخلاص أهم النتائج.

سادساً: فروض البحث: سعياً نحو الإجابة على أسئلة البحث، وتحقيق أهدافه، يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي:

- ١- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمذجة التقييم المحاسبي (كمي - نوعي) لمخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية على مؤشرات كفاية رأس المال وفق مقررات بازل IV وتعليمات البنك المركزي المصري.
- ٢- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمذجة التقييم المحاسبي (كمي - نوعي) لمخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية على مؤشرات جودة الأصول.
- ٣- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمذجة التقييم المحاسبي (كمي - نوعي) لمخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية على مؤشرات الربحية.
- ٤- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمذجة التقييم المحاسبي (كمي - نوعي) لمخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية على مؤشرات السيولة.

سابعاً: حدود ونطاق البحث: يمكن عرض حدود البحث على النحو التالي:

- ١- **حدود مكانية:** تم تطبيق البحث على مجموعة من البنوك التجارية المصرية وعددها (١٢) بنكاً تجارياً تعمل في مصر، والتي تختلف من حيث ملكيتها (قطاع عام، قطاع خاص، فروع أجنبية)، ومنها ما هو مقيد وغير مقيد بسوق الأوراق المالية المصرية.
- ٢- **حدود زمنية:** إقتصرت تطبيق البحث على البيانات الفعلية للبنوك التجارية محل الدراسة، وذلك من خلال سلسلة زمنية مكونة من خمس سنوات متتالية تبدأ من عام ٢٠١٩م وحتى عام ٢٠٢٣م، نظراً لإلزام البنك المركزي المصري كافة البنوك العاملة في مصر بقياس مخاطر التركيز باستخدام نماذج كمية، وتقييمها وفق مؤشرات موضوعية والإفصاح عنها بصفة دورية بدءاً من مارس ٢٠١٩م.
- ٣- **حدود منهجية:** اقتصر البحث على تناول انعكاسات التقييم المحاسبي (الأثر الكمي والنوعي) لمخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية على مؤشرات السلامة المالية للبنوك التجارية من المنظور الفردي، دون التطرق لتأثيرها على أساس مجمع للمجموعات المصرفية ككل.

ثامناً: منهج البحث: في ضوء طبيعة المشكلة البحثية وسعياً نحو تحقيق أهدافها واختبار فروضها، فقد اعتمد الباحث على كل من المنهجين الإستقرائي والإستنباطي، حيث تم الإستعانة **بالمنهج الإستنباطي** في دراسة وتحليل ما ورد بالفكر والأدب المحاسبي، ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS وما يناظرها من المعايير المصرية، وكذلك الإصدارات المهنية لمقررات بازل للرقابة المصرفية وتعليمات البنك المركزي المصري بشأن منهجية إدارة مخاطر التركيز الائتماني، لاستخلاص أهم النماذج الكمية والمؤشرات النوعية لقياس وتقييم مخاطر التركيز سواء على المستوى الفردي أو القطاعي، وبيان انعكاسات ذلك على مؤشرات السلامة المالية للبنوك التجارية العاملة في مصر. **كما** **إعتمد الباحث على المنهج الإستقرائي** في جمع وتحليل البيانات التي تتعلق بمتغيرات البحث لبناء النماذج الكمية ومؤشرات التقييم النوعية، وحساب مؤشرات السلامة المالية كل على حده، وذلك من واقع التقارير المالية والتقارير السنوية المتاحة لهذه البنوك عبر مواقعها الإلكترونية وموقع البنك المركزي المصري، مستخدماً أساليب التحليل الإحصائي المناسبة والمتقدمة لاختبار الفروض وتحديد أهم النتائج وتقديم التوصيات بشأنها.

تاسعاً: خطة البحث: سعيًا نحو تحقيق أهداف البحث، وإختبار فروضه، واستخلاص أهم النتائج والتوصيات، تم تقسيم خطة البحث على النحو التالي:

- القسم الأول: الإطار العام للبحث.
 - القسم الثاني: مخاطر التركيز الائتماني والإستراتيجيات الحصيفة لإدارتها.
 - القسم الثالث: تحليل النماذج الكمية والمتطلبات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني في سياق الإصدارات المهنية والمعايير المحاسبية.
 - القسم الرابع: الإطار المنهجي لانعكاسات التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات السلامة المالية.
 - القسم الخامس: الدراسة التطبيقية بالبنوك التجارية العاملة في مصر.
 - القسم السادس: الخلاصة والنتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية.
- وفيما يلي عرض تفصيلي لباقي محاور البحث.**

القسم الثاني: مخاطر التركيز الائتماني والإستراتيجيات الحصيفة لإدارتها.

تعد المخاطر المصرفية أهم التحديات التي تواجه البنوك التجارية من حيث كيفية تحديدها وقياسها وتقييمها وإحكام الرقابة عليها، كما تمثل أبرز القضايا الجوهرية التي تحظى باهتمام الجهات الرقابية والتنظيمية محلياً وإقليمياً ودولياً من حيث إرساء الضوابط والأسس الموضوعية لإدارتها، وتوفير النماذج الكمية والنوعية لقياسها ومتابعتها، ويأتي في مقدمتها مقررات بازل للرقابة المصرفية *Basel Committee on Banking Supervision* (BCBS) والتي توالى إصدارتها المختلفة (بازل I عام ١٩٨٨م، II عام ٢٠٠٤م، III عام ٢٠١١م، IV عام ٢٠١٧م) بهدف تحسين منهجية قياس المخاطر المصرفية وحوكمة إدارتها، وتعزيز مستويات الإفصاح والشفافية بشأنها، ولا سيما ضمان الاستقرار المالي على المستويين الجزئي والكلّي (إسماعيل وآخرون، ٢٠٢١؛ Chen et al., 2021). وتطبيقاً لإرشادات ومتطلبات الدعامات الثانية من مقررات لجنة بازل، وتنفيذاً لتعليمات البنك المركزي المصري بشأن تغطية مخاطر التركيز الائتماني كأحد أشكال المخاطر الجوهرية التي يجب تحديدها وقياسها وتقييمها وفق نماذج كمية ومؤشرات نوعية موضوعية، وتكوين مصدات من السيولة كافية لمواجهة الآثار المالية المترتبة على حدوثها، يمكن عرض وتحليل مخاطر التركيز ومصادر وأسباب حدوثها واستراتيجيات مواجهتها على النحو التالي:

أولاً: مفهوم مخاطر التركيز ومصادر وأسباب حدوثها:

١ - مفهوم مخاطر التركيز Concentration Risk:

قدم صندوق النقد العربي (٢٠١٥) مفهوم مخاطر التركيز بأنها المخاطر التي تنشأ نتيجة تركيز أنشطة المصرف في فئة مخاطر واحده أو من خلال أنواع مختلفة من المخاطر، لوجود ارتباط بين مخاطر التركيز والمخاطر الأخرى التي يتعرض لها المصرف، والمتمثلة في مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل. وتشير مخاطر التركيز بشكل عام إلى المخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة عدم تنوع أنشطته وممارساته المصرفية سواء على مستوى العملاء أو القطاعات أو المناطق الجغرافية أو الأدوات أو الضمانات أو العملات ... الخ، والتي ينتج عنها العديد من التداعيات السلبية التي تؤثر على قوة ومثانة مركزه المالي وقدرته على الاستمرار (Grippa & Gornicka, 2016). وبشكل خاص تشير مخاطر التركيز إلى قيام البنك بمزاولة أنشطته من خلال توظيف الموارد في أنشطة محدوده و/أو مصادر محدوده للحصول على التمويل أو الخدمات الأخرى

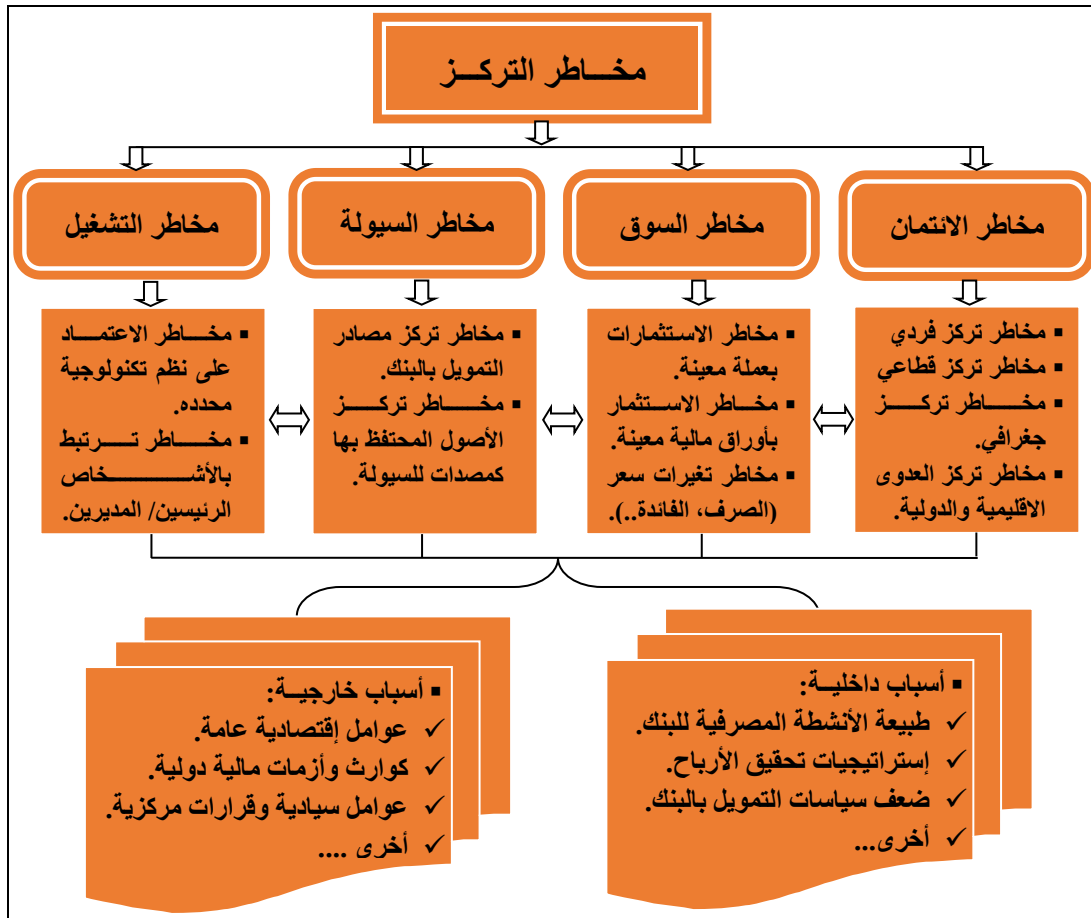
اللازمة لمزاولة نشاطه (Nehrebecka, 2019). كما يمكن تعريف مخاطر التركيز بأنها المخاطر التي تنشأ نتيجة تركيز أنشطة البنك في فئة مخاطر واحدة - تركيز داخل نوع واحد من المخاطر Intra Concentration Risk - أو من خلال أنواع مختلفة من المخاطر - تركيز فيما بين المخاطر Risk Inter Concentration - على مستوى البنك والتي من المحتمل أن يترتب عليها خسائر كبيرة تُهدد قدرة البنك على ممارسة أنشطته الرئيسية، وكذلك حدوث تغيير جوهري بهيكل المخاطر بالبنك (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩). وبالنظر إلى أن نشاط الإقراض كنشاط رئيسي لكافة البنوك التجارية، حيث أن محفظة القروض عادة ما تُشكل جزءاً هاماً من أصول البنوك، فضلاً عن أن الدخل المكتسب منها هو أحد المصادر الرئيسية لإيرادات هذه البنوك، يمكن تعريف مخاطر التركيز الائتماني بأنها المخاطر الناتجة عن منح القروض والتسهيلات الائتمانية لعميل أو عملاء محددين أو لقطاع معين أو منطقة جغرافية محددة، أو اعتماد البنك على نوع محدد من الضمانات، الأمر الذي ينتج عنه خسائر كبيرة تؤثر على المركز المالي ونتيجة أعمال البنك ومن ثم قدرته على الاستمرار (حسن وآخرون، ٢٠١٩).

كما أشارت دراسة إسماعيل (٢٠٢١) إلى أن مخاطر التركيز الائتماني تنشأ نتيجة تركيز توظيفات البنك لدى عميل واحد أو أطراف مرتبطة به سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أو تركيز للتوظيفات مع مجموعة من الأطراف المقابلة التي من المحتمل إخفاؤها نتيجة إقترانها بعوامل مشتركة من بينها الموقع الجغرافي، أو طبيعة النشاط وغيرها من العوامل الأخرى، الأمر الذي ينتج عنه خسائر جسيمة تُهدد قدرة البنك على ممارسة أنشطته الرئيسية واستمراره في المستقبل. وأخيراً عرفت دراسة (2022) مخاطر التركيز الائتماني بأنها أي تعرض فردي أو مجموعة من التعرضات المجمعة لمحفظة القروض المصرفية، والتي لديها القدرة على تحقيق خسائر كبيرة بالنسبة لـ (رأس المال أو إجمالي الأصول أو على مستوى المخاطر الإجمالية بالبنك) بحيث تُهدد الصحة المالية للبنك أو قدرته على الحفاظ على عملياته الأساسية.

ومما سبق، يمكن التنبؤ به بأن مخاطر التركيز الائتماني تُشكل مخاطر جوهريّة لا يمكن تجاهلها، وتنشأ نتيجة التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية لعميل بعينه أو عدد محدد من العملاء، أو قطاع إقتصادي محدد، أو منطقة جغرافية محددة، الأمر الذي قد يترتب عليه خسائر مالية فادحة تقترب من زيادة حالات التعثر وعدم القدرة على السداد من قبل العملاء، مما يؤثر على نتائج أعمال البنك ومؤشرات السلامة المالية، ومن ثم عدم قدرته على الاستمرار في الأجلين القريب والبعيد.

٢ - مصادر وأسباب حدوث مخاطر التركيز Concentration Risk:

أشارت العديد من الدراسات والتقارير المهنية (حسن وآخرون، ٢٠١٩؛ إسماعيل، ٢٠٢١؛ البنك المركزي المصري، ٢٠١٩؛ Luca, 2020; BCBS, 2019; Slime, 2022; Lutkebohmert et al., 2023) إلى أن مخاطر التركيز قد تنشأ من مصادر مختلفة في البنك، والتي غالباً ما تقترب بمحفظة القروض والتسهيلات الائتمانية، وذلك من خلال تركيز مجموعات القروض لعملاء محددين، أو وفق عملاء نقدية محددة، أو حسب قطاعات اقتصادية بعينها، وكذلك حسب الأهداف الائتمانية التي تتبناها إدارة البنك، ويمكن تلخيص مصادر وأسباب حدوث مخاطر التركيز من خلال الشكل التالي رقم (١):



شكل رقم (١)

مصادر وأسباب حدوث مخاطر التركيز بالبنوك التجارية.

المصدر: من إعداد الباحث.

ويتضح من الشكل السابق، أن مخاطر التركيز ترتبط بشكل رئيسي بالمخاطر الأخرى التي يتعرض لها البنك، حيث تمثل كل من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية أهم المصادر الرئيسية لحدوث مخاطر التركيز وذلك على النحو التالي:

- **مخاطر الائتمان:** تعد مخاطر الائتمان أحد المصادر الرئيسية لمخاطر التركيز، والتي تنشأ عن تركيز توظيفات معظم المحفظة الائتمانية بالبنك لدى عميل واحد أو لدى الأطراف المرتبطة به سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أو تركيز توظيفات محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في أحد القطاعات المحدده دون غيرها، حيث يترتب على تعثر أي منها خسائر مالية كبيرة تؤثر سلبياً على قوة وسلامة المركز المالي للبنك وقدرته على ممارسة أنشطته الرئيسية. **ومن الجدير بالذكر** أن مخاطر التركيز الائتماني يمكن تصنيفها من حيث عوامل حدوثها إلى نوعين (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩؛ BCBS, 2019):
 - ✓ **التركيز الفردي Single Name Concentration:** والذي يشير إلى المخاطر المرتبطة بالعملاء والأطراف ذات الصلة بهم، حيث يقوم البنك بتوجيه معظم المحفظة الائتمانية لعميل واحد نظراً لضخامة مركزه المالي أو أي عوامل أخرى.
 - ✓ **التركيز القطاعي Sectoral Concentration:** والذي ينتج عن التركزات الكبيرة للمحفظة الائتمانية لدى قطاعات محددة يكون احتمال إخفاقهم في السداد مقترن بعدة

عوامل مشتركة منها: طبيعة النشاط الاقتصادي، والموقع الجغرافي، والعملية النقدية، ويعد هذا النوع الأكثر تأثيراً على المركز المالي ونتيجة أعمال البنك (Kusi et al., 2020; Luca Lotti, 2020).

- **مخاطر السوق:** تشير إلى المخاطر التي تنشأ نتيجة وجود تركيز في محفظة البنك المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، وذلك من خلال التركيز في استثمارات البنك بعملة معينة أو في أوراق مالية تم إصدارها من مصدر واحد، ولا سيما تقترن هذه المخاطر بتغيرات سعر الصرف و/أو أسعار الفائدة و/أو أسعار السلع بالأسواق (Fuss & Ruf, 2021).
 - **مخاطر السيولة:** تشير إلى مخاطر التركيز التي تنتج عن اعتماد البنك على عدد محدود من مصادر التمويل للحصول على السيولة اللازمة (عدد محدود من المودعين أو المقرضين)، أو تركيز توظيفات استثمارات البنك في أدوات مالية يصعب تسيلها بسهولة نتيجة انخفاض الطلب عليها، أو وجود ركود عام في السوق.
 - **مخاطر التشغيل:** تشير إلى مخاطر التركيز التي تنشأ نتيجة اعتماد البنك على مصدر خارجي واحد للحصول على النظم التقنية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات اللازمة لممارسة أنشطته الرئيسية، وطرح المنتجات وتقديم الخدمات المبتكرة للعملاء، فضلاً عن اقترانها بالممارسات السلبية لبعض العاملين الرئيسيين بالبنك (Gao & Xiao, 2021).
- كما صنفت الدراسات السابقة والتقارير المهنية (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩؛ إسماعيل، ٢٠٢١؛ Boamah et al., 2022؛ Banna et al., 2021؛ CEBS, 2010)** الأسباب الرئيسية لحدوث مخاطر التركيز أي كان مصدرها (مخاطر إئتمان، مخاطر سوق، مخاطر سيولة، مخاطر تشغيلية) إلى نوعين من العوامل وهي: العوامل الداخلية التي ترتبط بسياسات وتوجهات البنك في ممارسة أنشطته الرئيسية، والاستراتيجيات التي يتبناها لتحقيق الأرباح المنشودة، وطبيعة السياسات التمويلية التي يتم الإعتماد عليها، وكذلك الاستراتيجيات التي يتبناها في رصد وتحليل وتقييم هذه المخاطر وآليات مواجهتها، ولا سيما تختلف هذه العوامل من بنك لآخر. والعوامل الخارجية التي تخرج عن سيطرة البنك وتقترن بالعديد من العوامل والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولا سيما الكوارث والأزمات المالية على المستوى الإقليمي والدولي، والتي بلا شك تؤثر على الكيانات والمؤسسات الاقتصادية ككل والبنوك التجارية بوجه خاص (Mateev & Nasr, 2023).

ثانياً: الاستراتيجيات الحصيفة لإدارة مخاطر التركيز الائتماني:

أصبحت منهجية إدارة المخاطر بوجه عام ومخاطر التركيز الائتماني بوجه خاص جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية العامة للبنك، والتي تقتضي وجود نظام معلومات متكامل يشمل الخطط والسياسات والآليات والأدوات المنهجية لإدارتها من حيث تحديد مصادر وعوامل حدوثها، وأهم النماذج الكمية والنوعية لقياسها وتقييمها، وإجراءات متابعتها وإحكام الرقابة عليها، وسبل وأساليب الحد منها، وكذلك وسائل الإفصاح الدوري عنها. وتأسيساً على ما قدمته وثيقة لجنة بازل II للرقابة المصرفية عام ٢٠٠٠م بعنوان "مبادئ إدارة مخاطر الائتمان"، والتي ترتبط بشكل وثيق باستراتيجيات إدارة مخاطر التركيز (Bevilacqua et al., 2019)، وتأكيداً على متطلبات المبدأ الأساسي رقم ١٩ بعنوان (مخاطر التركيز وحدود التعرضات/ الانكشافات الكبرى) لمقررات بازل III، والذي ينص على ضرورة تأكيد السلطات الرقابية من وجود سياسات وإجراءات ملائمة لدى البنوك بشأن تحديد وقياس ورقابة مخاطر التركيز، والإفصاح عنها والسيطره عليها وإتخاذ تدابير للحد منها في الوقت

- المناسب. يمكن عرض أهم مقومات الاستراتيجيات الحصيفة لإدارة مخاطر التركيز الائتماني كما يلي (حسن وآخرون، ٢٠١٩؛ كاظم & كاظم، ٢٠٢٣؛ Comptrollers, 2020):
- ١- يجب على المؤسسات المصرفية أن تقدم حدود ائتمانية إجمالية على مستوى الأطراف الفردية المقابلة أو مجموعات الأطراف المقابلة ذات الصلة، مع تجميع أنواع التعرضات المختلفة لمخاطر التعثر الناشئة عن كل نوع منها بطريقة قابلة للمقارنة.
 - ٢- ينبغي على إدارة منح الائتمان بالمؤسسات المصرفية التأكد من أن التعرضات الائتمانية تتماشى مع القواعد الاحترازية الداخلية، وكذلك مع القواعد الاحترازية المعمول بها من قبل الجهات والهيئات الإشرافية المحلية والدولية (Al- Gasaymeh et al., 2021).
 - ٣- لا يجوز للمؤسسة المصرفية إنشاء نظام داخلي للحوافز الائتمانية يتعارض مع الاستراتيجية العامة لإدارة مخاطر الائتمان، كما لا ينبغي لإدارة البنك تشجيع الاستراتيجيات قصيرة الأجل التي تسعى إلى الربح السريع، والتي تدفع نحو الإنحراف عن السياسات الائتمانية المعتمدة أو تتجاوز الحدود الائتمانية المقررة.
 - ٤- يجب أن تتضمن سياسات الائتمان تنوعاً كافياً للمحفظة الائتمانية، في ضوء الأسواق التي يستهدفها البنك وفق استراتيجيته الائتمانية الشاملة، كما يجب على إدارة البنك تحديد أهداف تكوين المحفظة وتبني حدود موضوعية للأبعاد الجوهرية مثل (أ) الأطراف الفردية المقابلة أو مجموعات الأطراف المقابلة ذات الصلة، (ب) القطاعات، (ج) المناطق الجغرافية، (د) منتجات محددة.
 - ٥- ينبغي على إدارة البنك عند وضع حدود مخاطر الائتمان، أن تأخذ في الاعتبار عواقب سيناريوهات تحمل الضغوط في ظل الظروف المواتية وغير المواتية.
- كما كشفت** وحدة تطبيق مقررات لجنة بازل بالبنك المركزي المصري عن أهم أساليب الحد من مخاطر التركيز الائتماني، حيث يمكن للبنوك تخفيف هذه المخاطر باستخدام مجموعة من الأدوات التي تمثل ركائز نجاح الإستراتيجيات الحصيفة لإدارتها وأهمها ما يلي (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩):
- ٦- **وضع حدود ائتمانية داخلية:** وذلك من خلال توفير إدارة البنك نظام معلومات شامل لحدود منح القروض والتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد والعملاء المرتبطين به، بما يعكس درجة المخاطر المسموح بها حال حدوث مخاطر التركيز، على أن يتم متابعة وتحديث هذه الحدود بصفة مستمرة. وكذلك يمكن لإدارة البنك أن تضح حدود ائتمانية لكل قطاع أو نشاط أو منطقة جغرافية على حده، كما يجب أن تقوم إدارة البنك بتحديد ومتابعة التوظيفات المرتبطة ببعضها البعض سواء كانت هذه البنود داخل أو خارج الميزانية.
 - ٧- **تنويع المحفظة الائتمانية:** يجب على إدارة البنك تبني إستراتيجية توازنية في تنويع محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية لتشمل عدد مناسب من العملاء والقطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة، مع القيام بمتابعة المحفظة الائتمانية بشكل نشط ومستمر لأجراء أي تعديلات في أنشطة البنك الجديد بغرض معالجة وتصويب أي تركيزات كبيرة قائمة بالفعل أو تجنب ما قد يظهر منها في المستقبل.
 - ٨- **تحويل المخاطر:** حيث يمكن تحويل مخاطر التركيز التي يتعرض لها البنك إلى طرف آخر وفق أساليب علمية منهجية، سواء بطريقة مباشرة من خلال بيع الأصل (القرض) أو تنفيذ عملية توريق لجزء من محفظة القروض لديه، أو بطريقة غير مباشرة من خلال

إجراء عمليات تغطية مع أطراف أخرى مثل: شراء مشتقات ائتمانية، الحصول على ضمانات وكفالات جيدة.

٩- **تكوين مصدات من السيولة:** وذلك من خلال الاحتفاظ برأسمال إضافي Capital Buffer يزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الرقابي التي أقرتها لجنة بازل III، IV للرقابة المصرفية.

وفي هذا السياق أشارت دراسة (كاظم & كاظم، ٢٠٢٣) إلى ضرورة تضمين إستراتيجيات إدارة مخاطر التركيز الائتماني كل من:

١٠- تبني إدارة البنك نظم موضوعية لقياس مخاطر التركيز، من خلال استخدام مؤشرات تسهم في تحديد مستوياته، وتعزيز درجة الرقابة على مناطق التركيز الهامة مثل التعرض لصناعة محددة في مرحلة معينة من الدورة الاقتصادية، لما لهذه التطورات من تأثير على مركز المقترضين وكذلك على نوعية قروض المحفظة الائتمانية.

١١- اتخاذ إدارة البنك مجموعة من الإجراءات التصاعدية، في ضوء ما تسفر عنه نتائج عملية المتابعة والتقييم المستمر، ووفقاً لدرجة التركيز الموجوده، مع القيام بالمتابعة والمراجعة بشكل أكثر عمقاً، ولا سيما اتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية للحد من هذه المخاطر.

١٢- قيام إدارة البنك بإعداد التقارير الدورية المتعلقة بمخاطر التركيز الائتماني، وتقديمها للأطراف المستفيدة، على أن تشمل تلك التقارير مستويات تجزئة محفظة القروض حسب القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية، مع الإشارة لدرجة تركيز الائتمان الأكبر ٥٠ عميل.

القسم الثالث: تحليل النماذج الكمية والمتطلبات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني في سياق الإصدارات المهنية والمعايير المحاسبية.

يتعين على البنوك التجارية تقييم مخاطر التركيز الائتماني باستخدام النماذج الكمية والمؤشرات النوعية التي تتسم بالدقة والموضوعية، في ضوء متطلبات لجنة بازل III، IV للرقابة المصرفية، وتعليمات البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية، وكذلك إحتكاماً إلى ما أقرته معايير المحاسبة المصرية والدولية ذات الصلة، بهدف إتخاذ القرارات الحاسمة لتفاديها أو الحد منها، وتحديد آثارها المالية السلبية على المركز المالي ونتيجة أعمال البنك حال حدوثها، ولا سيما احتساب متطلبات رأس المال الإضافي اللازم لمواجهتها (Hamada & Awdeh, 2020)، وفيما يلي عرض وتحليل لهذه النماذج بشكل موجز.

أولاً: النماذج الكمية لقياس وتقييم مخاطر التركيز الائتماني:

قدمت الدراسات السابقة والإصدارات المهنية (إسماعيل، ٢٠٢١؛ البنك المركزي المصري، ٢٠١٩؛ Skridulyte & Freitakas, 2012; BCBS, 2019; Juodis et al., 2019; Moreno et al., 2022) مجموعة من النماذج الكمية والوصفية لقياس وتقييم مخاطر التركيز بوجه عام ومخاطر التركيز الائتماني بوجه خاص، لعل أهمها مؤشر Herfindahl Index، ومؤشر الجزئيات المعدلة Granularity Adjustment، ونموذج Camels ومؤشرات الأداء الرئيسية KPI وغيرها من النماذج الأخرى، وفيما يلي أهم النماذج التي يمكن استخدامها لقياس وتقييم مخاطر التركيز الائتماني:

١- نماذج قياس مخاطر التركيز الفردي: يتعين على إدارة البنوك التجارية أن تقوم بقياس وتقييم مخاطر التركيز الائتماني على المستوى الفردي باستخدام أحد الأسلوبين التاليين، باعتبارهما أكثر الأساليب دقة وموضوعية وملائمة لطبيعة هذه المخاطر، ليس فقط على المستوى المحلي وإنما على المستوى الإقليمي والدولي.

١/١- أسلوب الجزئيات المعدلة (GA) Granularity Adjustment: يستخدم هذا الأسلوب لقياس مخاطر التركيز الفردي، والذي يوضح مقدار رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التركيز في محفظة القروض المصرفية الممنوحة للشركات فقط. ويتم حساب الجزئيات المعدلة Granularity Adjustment التي تمثل قيمة رأس المال المطلوب لمواجهة هذه المخاطر وفقاً للمعادلة التالية:

$$GA = EAD \times \text{Herfindahl Index} \times C$$

حيث إن:

▪ EAD: تمثل إجمالي توظيفات المحفظة الائتمانية بالبنك للشركات فقط " متضمنة القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، وبدون خصم المخصصات. كما تتضمن توظيفات المحفظة الائتمانية كافة مديونيات الشركات المقترضة بما فيها الأوراق التجارية المخصومة، والتسهيلات الائتمانية، والقروض، وأدوات الدين، والأسهم، والبنود خارج قائمة المركز المالي، بالإضافة إلى أي شكل آخر من أشكال الدعم المالي.

▪ Herfindahl Index (HI): يشير المؤشر إلى أي مدى يمثل عدد محدود من العملاء جانب كبير من توظيفات المحفظة الائتمانية بالبنك، ويتراوح هذا المؤشر بين (صفر) والذي يعبر عن أدنى مستوى من التركيز، و(واحد) يشير إلى أعلى مستوى من التركيز بمحفظة القروض. ويتم حساب مؤشر هيرفاندال Herfindahl Index وفقاً للمعادلة التالية:

$$HI = \frac{\sum_{i=1}^n EAD^2}{(\sum_{i=1}^n EAD)^2}$$

▪ C: يشير إلى الحد الثابت، والذي يتم تحديده وفقاً لاحتمالات التعثر على النحو التالي:

الحد الثابت C	إحتمال التعثر PD	الحد الثابت C	إحتمال التعثر PD
٠,٩٣٩	٪٦	٠,٧٧٣	٪٠,٥
٠,٩٤٨	٪٧	٠,٧٨٤	٪١
٠,٩٥٥	٪٨	٠,٨٤٨	٪٢
٠,٩٥٩	٪٩	٠,٨٨٥	٪٣
٠,٩٦٣	٪١٠	٠,٩٠٩	٪٤
--	--	٠,٩٢٧	٪٥

ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي المصري قد ألزم البنوك التجارية باتباع الطريقة المعيارية في المرحلة الأولى من تطبيق مقررات بازل II، حيث سمح للبنوك بتحديد احتمال التعثر لديها (Probability of Default (PD) لأغراض قياس مخاطر التركيز باستخدام أسلوب الجزئيات المعدلة على أساس (متوسط ثلاث سنوات) لنسبة الديون المتعثرة الجديدة التي حدثت خلال العام لإجمالي محفظة القروض في بداية العام، مع التأكيد بأن الحد الأدنى لمعدل احتمال التعثر PD هو ٠,٥٪، وتشير الديون المتعثرة الجديدة إلى رصيد القروض التي استحققت خلال العام ولم يتم سدادها خلال مدة تزيد عن ٩٠ يوماً من تاريخ الاستحقاق. ووفقاً لمعدل احتمال التعثر المحسوب يمكن تحديد المقدار الثابت (C) كما سبق (Prorokowski et al., 2019).

٢/١- أسلوب مؤشر التركيز الفردي (ICI) Individual Concentration Index

Approach: يستخدم هذا الأسلوب لقياس مخاطر التركيز الفردي، والذي يوضح مقدار رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التركيز في المحفظة الائتمانية ككل. ويتم حساب مؤشر التركيز الفردي (ICI) باستخدام مؤشر هيرفاندا (HI) ومعامل التعديل Adjustment Factor (AF) وفقاً للمعادلة التالية:

$$ICI = HI \times AF = \frac{\sum_{i=1}^{1000} x^2}{\left(\sum_{i=1}^{1000} x\right)^2} \times \frac{\sum_{i=1}^{1000} x}{\sum y} \times 100 = \frac{\sum_{i=1}^{1000} x^2}{\sum_{i=1}^{1000} x \sum y} \times 100$$

حيث إن:

▪ ΣX : تشير إلى إجمالي توظيفات البنك من المحفظة الائتمانية لدى كل عميل أو عملاء مرتبطين ضمن أكبر (١٠٠٠) عميل بمحفظة التجزئة والشركات متضمنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على أن لا يتم تخفيضها بأي أداة من أدوات تخفيف المخاطر، مع عدم أخذ أي نوع من الضمانات في الاعتبار. كما يمكن التأكيد على أن رصيد التوظيفات يتضمن كافة المديونيات بما فيها الأوراق التجارية المخصومة، والتسهيلات الائتمانية، والقروض، وأدوات الدين، والأسهم، والبنود خارج الميزانية، وأي أشكال أخرى من أشكال الدعم المالي.

▪ ΣY : تمثل إجمالي التوظيفات بمحفظتي الشركات والتجزئة، على أن لا يتم تخفيضها بأي أداة من أدوات تخفيف المخاطر، مع عدم أخذ أي نوع من الضمانات في الاعتبار. وفي سياق حساب وتقييم دلالة مؤشر التركيز الفردي (ICI) من خلال المعادلة السابقة، يمكن تقدير رأس المال الإضافي المطلوب لمقابلة مخاطر التركيز الائتماني كنسبة من متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان بالدعم الأولي لمحفظتي الشركات والتجزئة (Torell & Larsson, 2013)، وذلك من خلال الجدول التالي رقم (١).

جدول رقم (١)

العلاقة بين دلالة مؤشر التركيز الفردي (ICI) ورأس المال الإضافي المطلوب

م	مؤشر التركيز الفردي (ICI)	رأس المال الإضافي المطلوب
١	$ICI > 0,0\%$	٠%
٢	$ICI > 0,1\%$	٢%
٣	$ICI > 0,2\%$	٤%
٤	$ICI > 0,4\%$	٦%
٥	$ICI > 1,0\%$	٨%

المصدر: البنك المركزي المصري، ٢٠١٩.

ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي المصري، قد ألزم كافة البنوك التجارية العاملة في مصر باستخدام الأسلوبين السابقين في قياس وتقييم مخاطر التركيز الائتماني لديها، وفي حالة إختلاف نتائج القياس والتقييم فيما بين هذه الأساليب، يتم اعتماد نتائج الأسلوب الأكثر تحفظاً في تقدير متطلبات رأس المال الإضافي اللازم لمواجهة هذه المخاطر والحد منها.

٢- نموذج قياس مخاطر التركيز القطاعي: ينبغي على إدارة البنوك التجارية أن تقوم بقياس وتقييم مخاطر التركيز الائتماني على مستوى القطاعات الاقتصادية أو المناطق الجغرافية، لتقدير رأس المال الإضافي المطلوب لمقابلة هذا النوع من المخاطر. وذلك باستخدام نموذج قياس وتقييم مخاطر التركيز القطاعي Sectoral Concentration Index (SCI) وفقاً للمعادلة التالية:

$$SCI = \frac{\sum_{i=1}^{20} X^2}{\left(\sum_{i=1}^{20} X \right)^2} \times 100$$

حيث إن:

- X : تشير إلى قيمة توظيفات المحفظة الائتمانية الخاصة بكل قطاع من القطاعات المحددة (٢٠ قطاع)، على أن لا يتم تخفيضها بأي أداة من أدوات تخفيف المخاطر، وكذلك عدم أخذ أي نوع من الضمانات في الاعتبار. مع التأكيد على أن رصيد التوظيفات يتضمن كافة المديونيات بما فيها الأوراق التجارية المخصومة، والتسهيلات الائتمانية، والقروض، وأدوات الدين، والأسهم، والبنود خارج الميزانية، وأي أشكال أخرى من أشكال الدعم المالي.
- وتتمثل القطاعات الاقتصادية التي يجب أن تقوم البنوك بقياس مخاطر التركيز الائتماني بها، كما يوضحها الجدول التالي رقم (٢).

جدول رقم (٢)

القطاعات الاقتصادية المعتمدة لقياس مخاطر التركيز بها.

م	القطاع	م	القطاع
١	الأنشطة العقارية والتأجير	١١	صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة
٢	الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار	١٢	الوساطة المالية والتأمين
٣	المنتجات الغذائية والمشروبات والدخان	١٣	الأنشطة الاجتماعية والإدارية والتعليم
٤	تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح	١٤	أعمال الصيد
٥	أعمال التشييد والبناء	١٥	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه
٦	صناعة وسائل النقل	١٦	إستخراج وتكرير البترول والغاز الطبيعي
٧	الفنادق والمطاعم (الإقامة وخدمات الغذاء)	١٧	أعمال النقل والتخزين والاتصالات والمعلومات
٨	استغلال المحاجر والتعدين وأعمال التنقيب	١٨	صناعة الزجاج والسيراميك ومواد البناء
٩	صناعة المواد والمنتجات الكيماوية	١٩	صناعة الأجهزة الكهربائية والمنزلية والمعدات
١٠	صناعة المعادن والحديد والصلب والمعادن	٢٠	قطاعات أخرى/ قطاعات غير محددة

المصدر: البنك المركزي المصري، ٢٠١٩.

وفي سياق حساب وتقييم دلالة مؤشر التركيز القطاعي (SCI) من خلال المعادلة السابقة، يمكن تقدير رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر التركيز الائتماني (كنسبة من متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان بالدعامة الأولى لمحفظه الشركات)، كما بالجدول التالي رقم (٣)

جدول رقم (٣)

العلاقة بين دلالة مؤشر التركيز القطاعي (SCI) ورأس المال الاضافي المطلوب

م	مؤشر التركيز القطاعي (SCI)	رأس المال الاضافي المطلوب
١	$SCI > 0\% \text{ و } SCI \geq 12\%$	٠٪
٢	$SCI > 12\% \text{ و } SCI \geq 15\%$	٢٪
٣	$SCI > 15\% \text{ و } SCI \geq 20\%$	٤٪
٤	$SCI > 20\% \text{ و } SCI \geq 25\%$	٦٪
٥	$SCI > 25\% \text{ و } SCI \geq 100\%$	٨٪

المصدر: البنك المركزي المصري، ٢٠١٩.

وإحتكاماً لمتطلبات المعايير المحاسبية بشأن قياس وتقييم المخاطر بوجه عام ومخاطر التركيز بوجه خاص، لم تكن معايير المحاسبة الدولية والمصرية بمعزل عن تقديم أسس وضوابط منهجية لقياس الخسائر الائتمانية والإفصاح عنها بما يتوافق مع متطلبات مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وتعليمات وإرشادات المؤسسات والجهات المحلية والدولية. ففي عام ٢٠١٩م تم استحداث معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الخاص بالأدوات المالية بما يتوافق مع معيار التقارير المالية الدولية (IFRS:9) بهدف تحسين مستويات الأمان لمواجهة المخاطر المختلفة، كما تم استحداث معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) بما يتوافق مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولية (IFRS:7) ليشمل متطلبات الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية بشكل عام، والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل خاص، وفيما

- يلي أهم المتطلبات والإرشادات التي يقتضيها معيار (IFRS:9) ونظيره المصري رقم (٤٧) بشأن منهجية قياس وتقييم الخسائر الائتمانية (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩):
- أقرت معايير المحاسبة ضرورة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع تعرضات الائتمان، مع التنويه بأهمية قيام إدارة البنوك بتكوين مخصصات، حيث أن تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة تمثل مبلغ مرجح باحتمال التعثر، والذي يتطلب دائماً أن يعكس احتمال حدوث خسائر ائتمانية في ضوء السيناريوهات المستقبلية المحتملة.
- في حالة استخدام احتمال التعثر (Probability of Default (PD) وقيمة الخسارة عند التعثر (Loss Given Default (LGD كأساس لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإنه ينبغي تقييم احتمال التعثر (PD) على مدى (١٢) شهراً، في حين يتم تقييم الخسارة عند التعثر (LGD) للعمر الاجمالي لتعرضات الاقراض.
- يجب تقدير احتمال التخلف عن السداد في نقطة من الزمن على أساس الظروف الحالية في تاريخ إعداد القوائم المالية، وتقدير الظروف المستقبلية المتوقعة. **ومن الجدير بالذكر أن** معايير المحاسبة في هذا السياق قد خرجت عن متطلبات لجنة بازل III، والتي تقتضي تقدير احتمال التخلف عن السداد وفق الأسس الداخلية للتصنيف بالبنك، حيث قد يكون التقدير في نقطة محده من الزمن أو عبر دورة الأعمال، وفي الحالتين يتم الاعتماد على متوسط معدلات التخلف عن السداد في الفترات السابقة (Muhammed et al., 2023).
- لم تحدد معايير المحاسبة أي متطلبات بشأن الفترة الزمنية اللازمة للمتابعة وتجميع المعلومات المستخدمة في قياس مقدار الخسارة عند التعثر وإحتمال حدوثها، **في حين** أكدت مقررات بازل III على الحد الأدنى لهذه الفترة وهي خمس سنوات في قطاع التجزئة المصرفية، وسبع سنوات فيما يخص قروض البنوك والشركات.
- ضرورة متابعة التغيرات الجوهرية في مخاطر الائتمان لجميع الأدوات المالية المقاسة بخسائر الائتمان المتوقعة لمدة (١٢) شهراً، كما ينبغي قياس مبلغ هذه الخسائر كل فترة مالية ورصد وتسجيل كافة التغيرات في هذه المبالغ من خلال حساب المخصص، كما يجب أن تكون إدارة البنك قادرة على إثبات أن هذه التعرضات لم تشهد زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي.
- ضرورة مراقبة تعرضات الإقراض عالية المخاطر من أجل تحري الزيادة الجوهرية لمخاطر الائتمان، والتي من شأنها التحرك بسرعة نحو قياس الخسائر المتوقعة على مدى عمر الأداء المالية نتيجة التقلبات الكبيرة والتراجع السريع في جودة المحفظة الائتمانية. مع التأكيد على وجود سياسات معتمده لدى البنك تسمح بتوسيع نطاق التعرض لمخاطر الإقراض (Saif-Alyousfi & Saha, 2021; Khan & Ahmad, 2023).
- يجب أن تشترك تعرضات المحفظة الائتمانية ضمن المجموعة الواحد في خصائص مماثلة لمخاطر الائتمان عند إجراء تقييم جماعي (تركز كلي/ قطاعي)، كما يجب أن تستجيب التعرضات الفردية (تركز فردي) بنفس المقدار للتغيرات في مسببات مخاطر الائتمان ذات الصلة للمجموعة الواحد.

- ينبغي على إدارة البنوك مراعاة المؤشرات العامة عند تقييم مدى جوهرية مخاطر الائتمان مثل: التدهور في المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الصلة بعميل معين أو مجموعة من العملاء، وكذلك التدهور في القطاع أو الصناعة ذات الصلة بنشاط العميل.
- وأخيراً **يجدر بنا التأكيد** على توافق كل من متطلبات معيار الأدوات المالية (IFRS:9) ونظيره المصري رقم (٤٧) لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات الائتمانية مع مقررات لجنة بازل III، وتعليمات البنك المركزي المصري، حيث يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال هذا النموذج:

$$ECL = PD \times EAD \times LGD = \times \times$$

حيث إن:

- ✓ ECL : الخسارة الائتمانية المتوقعة للأداة / الأدوات المالية.
- ✓ PD : احتمالية التعثر (%).
- ✓ EAD : مقدار القروض والتسهيلات الائتمانية عند التعثر.
- ✓ LGD : معدل الخسارة عند التعثر (%).
- ووفقاً لهذا النموذج يتم قياس مخاطر الائتمان وتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل فردي (قروض وتسهيلات ائتمانية / أداة دين) أو على أساس مجموعات متجانسة تحمل عوامل متشابهة مثل (نوع المنتج الائتماني، ودرجة التصنيف الائتماني الداخلي والجدارة الائتمانية، ونوعية الضمانات، وتاريخ التعاقد، والمدى الزمني المتبقي، ..الخ).

ثانياً: المتطلبات النوعية لقياس وتقييم مخاطر التركيز الائتماني:

شدت مقررات لجنة بازل بإصداراتها المختلفة II، III، IV، وتعليمات البنك المركزي المصري على ضرورة إلزام إدارة البنوك التجارية بمجموعة من المتطلبات النوعية والمبادئ الخاصة بإدارة والتحكم في مخاطر التركيز بوجه عام ومخاطر التركيز الائتماني بوجه خاص، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي (حسن وآخرون، ٢٠١٩؛ BCBS، 2019):

- ضرورة توافر سياسات واضحة خاصة بمخاطر التركيز / التركيز الائتماني لدى البنك، بحيث تشكل جانب من الإطار العام لمنهجية إدارة المخاطر لديه، على أن تكون هذه السياسات معتمده من قبل مجلس الإدارة وتتسم بالدقة والموثوقية، كما يجب أن تخضع هذه السياسة للمراجعة الدورية بحيث تأخذ في الاعتبار أي تغييرات قد تطرأ على هيكل المخاطر بالبنك وبيئة العمل المحيطة به.
- ينبغي أن يكون لدى إدارة البنك إجراءات داخلية ملائمة، تتضمن وجود نظام معلومات متكامل وفعال، لتحديد وقياس وتقييم ومتابعة مخاطر التركيز وإحكام الرقابة عليها، ويجب أن تتوافق هذه الإجراءات مع طبيعة نشاط البنك ومدى تعقدها، كما يجب أن تتوافق هذه الإجراءات مع السياسات والحدود الائتمانية المعتمدة. وفيما يخص البنوك ذات الأنشطة المعقدة والأكثر تطوراً، يجب أن تتضمن الإجراءات الداخلية بالإضافة لما سبق، متابعة العوامل المسببة للمخاطر ذات العلاقات والارتباطات المتداخلة، والتي تتطلب أساليب تحليلية أكثر عمقاً لقياسها وإحكام الرقابة عليها.

■ في إطار السياسة الداخلية لإدارة مخاطر التركيز الائتماني، يجب أن تضع إدارة البنك هيكل ملائم لحدود التركيز الائتماني المسموح به للتوظيفات على مستوى كل من: العميل الواحد والأطراف المرتبطة به، قطاعات النشاط الاقتصادي، الصناعات، المناطق الجغرافية، وكذلك الكفالات والضمانات العينية للتسهيلات الائتمانية المقدمة من طرف واحد. كما يجب على إدارة البنك تخصيص عناية واجبة بمناطق المخاطر التي لم تقدم مقررات بازل وتعليمات البنك المركزي أساليب كمية لقياسها (Khandelwal et al., 2019).

■ قيام إدارة البنوك التجارية بوضع حدود لتركز مصادر التمويل في أسواق معينة مثل: سوق الائتربنك، التوريق، عدد محدود من المودعين، مع ضرورة صياغة السياسة التمويلية وفق مستويات مقبولة من التنوع.

■ يجب على إدارة البنك ممارسة مجموعة من المهام بشكل منتظم ودوري وأهمها: إجراء عملية مراجعة تفصيلية للمخاطر المحيطة بالقطاعات المختلفة، وتطبيق سيناريوهات تحليلية لاختبارات تحمل الضغوط، وتفعيل مراجعات دقيقة للأداء الاقتصادي للمقترضين الحاليين، وكذلك مراجعة صلاحيات الاعتماد اللازمة للأعمال والأنشطة الجديدة، ولا سيما مراجعة أساليب تخفيف المخاطر المتبعة من حيث قيمتها ومدى قانونية سريانها وتنفيذها، وأخيراً مراجعة استراتيجية البنك التمويلية للتأكد من وجود تنوع فعال في مصادر وأجال التمويل (Mateev & Nasr, 2023).

ومما سبق، يتبين أهمية استخدام إدارة البنوك التجارية كل من النماذج الكمية والمتطلبات النوعية لقياس وتقييم مخاطر التركيز الائتماني سواء على المستوى الفردي أو القطاعي، وتكوين مصدات كافية من السيولة لمقابلة هذه المخاطر حال حدوثها، ومحاولة تقادي آثارها المالية السلبية على المركز المالي ونتيجة أعمال البنك في الوضع الحالي والمستقبلي.

وفي سياق متصل، فقد أُلزم معيار التقرير المالي الدولي (IFRS:7) ونظيره المصري رقم "٤٠" بعنوان (الأدوات المالية – الإفصاحات)، المؤسسات بوجه عام والبنوك بصفة خاصة بتقديم إفصاحات في قوائمها المالية بحيث تُمكن المستخدمين من تقييم كل من: أهمية الأدوات المالية لأداء البنك، وطبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي يتعرض لها خلال الفترة وفي نهاية فترة التقرير، والطريقة التي يدير بها تلك المخاطر. ويمكن تلخيص ضوابط الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة كأحد المتطلبات النوعية لتقييم مخاطر التركيز على النحو التالي:

■ يجب على البنوك التجارية الإفصاح عن أي تركيزات في الأصول والالتزامات والبنود خارج قائمة المركز المالي، بهدف الكشف عن الحقائق وتوفير معلومات ملائمة تسهم في إتخاذ القرارات الرشيدة التي من شأنها تجنب مخاطر التركيز.

■ ضرورة قيام إدارة البنك بالإفصاح عن مكونات محفظة القروض وإجمالي التعرضات لمخاطر الائتمان بدون أخذ الضمانات في الاعتبار مره، وفي ظل أخذ الضمانات في الاعتبار مرة أخرى، بهدف تقديم صورة شاملة عن التركيزات الائتمانية، وتوفير

- معلومات ملائمة ودقيقة بشأن جودة المحفظة الائتمانية، على أن يتضمن ذلك العناصر التالية (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩؛ اسماعيل، ٢٠٢١):
- ✓ تحليل محفظة القروض على أساس إجمالي القروض والقروض الرديئة.
 - ✓ التوزيع الجغرافي للقروض غير المنتظمة والتي إنتهى أجل استحقاقها.
 - ✓ أرصدة البنك من القروض وفقاً للشروط الواردة في عقد اتفاق القرض الأصلي التي توقف إحتساب استحقاق الفوائد لها بسبب تدهور نوعية الائتمان.
 - ✓ القروض التي تم إعادة هيكلتها خلال الفترة، وتم تصنيفها على أنها قروض رديئة (مقلقة)، والطريقة المستخدمة في قياس القيمة الدفترية للقروض المعاد هيكلتها.
 - ✓ نوع الطرف المقابل والمنطقة الجغرافية والتعرضات التي تم إعادة هيكلتها خلال العام، والتسويات الخاصة بالتغيرات في المخصصات الخاصة بالقروض الرديئة.
 - يجب على البنوك التجارية الإفصاح عن درجة التركيز في الخطر الائتماني، خاصة إن لم تكن مبينة ضمن الإفصاحات الأخرى التي تتعلق بطبيعة أعمال البنك ومركزه المالي، وما إذا كانت ستؤدي إلى تعرض كبير وجوهري للخسارة حال إخفاق الأطراف المقابلة.
 - كما تطرقت الفقرة (IFRS:7 Para 18) إلى القروض واجبة السداد والمثبتة في نهاية فترة التقرير، والتي يجب على المؤسسة/ البنك الإفصاح عن تفاصيل القروض والتسهيلات المتعثرة خلال الفترة للمبلغ الأصلي، أو الفائدة أو محفظة سداد القروض أو شروط إسترداد القروض واجبة السداد، وكذلك ما إذا كان التعثر قد تم معالجته أو تم إعادة التفاوض بشأن شروط القروض واجبة السداد قبل اعتماد ونشر القوائم المالية.
 - وقد أشارت الفقرة (IFRS:7 Para 33) إلى متطلبات الإفصاح النوعي لكل نوع من المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية، حيث يجب على البنك الإفصاح عن مصادر التعرض للمخاطر وكيفية نشأتها، وكذلك أهدافها وسياساتها وإجراءاتها لإدارة المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية والنماذج المستخدمة لقياسها، وأي تغيرات تطرأ عليها.
 - في حين بينت الفقرة (IFRS:7 Para 34) متطلبات الإفصاح الكمي، من خلال تقديم ملخص للبيانات الكمية بشأن تعرض البنك لتلك المخاطر في نهاية التقرير، ويجب أن يستند هذا الإفصاح على المعلومات الداخلية للإدارات المختصة، وتركيزات المخاطر إذا لم تكن واضحة فيما سبق.
 - كما أكدت الفقرة (IFRS:7 Para 35K) على ضرورة الإفصاح عن التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية وأسباب تلك التغيرات، حيث يجب على البنك أن يقدم مطابقة لمخصص الخسارة من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي بحسب فئة الأداة المالية من خلال جدول يظهر بشكل منفصل التغيرات التي تمت خلال الفترة.

القسم الرابع: الاطار المنهجي لانعكاسات التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات السلامة المالية.

تعد مؤشرات السلامة المالية أحد أهم المؤشرات التي تستخدمها إدارة البنوك والجهات والمؤسسات التنظيمية والرقابية في تقييم أداء القطاع المالي بوجه عام، والبنوك التجارية بوجه خاص. حيث تمثل هذه المؤشرات أدوات تحليلية تتضمن بيانات فردية ومجمعة يتم استخدامها لقياس مدى صحة وسلامة المراكز المالية ونتيجة أعمال البنوك التجارية، وتقييم أدائها على المستويين الجزئي والكلّي، وتعزيز فرص التنسيق بين السياسات الاحترازية والنقدية بما يحد من إمكانية حدوث تعارض فيما بينها (Lartey et al., 2021). فضلاً عن أن هذه المؤشرات تمثل ميزان حساس لأدوات قياس وتقييم المخاطر ككل ومخاطر التركيز الائتماني على وجه التحديد، كما تُمكن هذه المؤشرات من تشخيص مواطن الضعف لدى القطاع المصرفي بما يعزز من إمكانية التدخل المبكر للبنوك المركزية لإتخاذ القرارات التصحيحية، ولا سيما تعد مؤشرات إنذار مبكر لمدى نجاح الاستراتيجيات والسياسات المتبعة لإدارة هذه المخاطر (عبيد وأخرون، ٢٠٢٣).

أولاً: طبيعة ودلالة مؤشرات السلامة المالية بالقطاع المصرفي.

يمكن عرض وتحليل المؤشرات الأساسية للسلامة المالية بالقطاع المصرفي، كأحد أهم العناصر التي يجب توافرها عند إجراء تقييم شامل لصحة ومتانة القطاع المالي بوجه عام والبنوك التجارية بوجه خاص، وتنقسم هذه المؤشرات إلى عدة مجموعات رئيسية: مؤشرات كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والربحية، والسيولة، والحساسية لمخاطر السوق، وفيما يلي عرض موجز لهذه المؤشرات ودلالة كل منها (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩؛ Broadstock et al., 2018; Baines & Hager, 2023):

١- مؤشرات كفاية رأس المال: تركز هذه المؤشرات على تحديد مدى كفاية رأس المال سواء الأساسي أو الإضافي أو الدعامية التحوطية (احتياطي المحافظة على رأس المال) لمواجهة المخاطر بكافة أشكالها، وذلك في ضوء متطلبات لجنة بازل III، IV للرقابة المصرفية وتعليمات البنك المركزي المصري، وتتمثل أهم هذه المؤشرات في كل من:

١/١- مؤشر القاعدة الرأسمالية (رأس المال التنظيمي) (الشريحة الأولى + الدعامية التحوطية + الشريحة الثانية) إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، بهدف تحديد قدرة رأس المال التنظيمي على استيعاب الصدمات وتحمل الخسائر غير المتوقعة، وذلك بحد أدنى ١٢,٥٪ وفقاً لمقررات لجنة بازل وتعليمات البنك المركزي المصري

٢/١- مؤشر الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر: يقيس هذا المؤشر نسبة رأس المال (الأساسي + الإضافي) إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، لتحديد قدرة رأس المال بالشريحة الأولى على تحمل الخسائر، حيث تعبر عن الموارد المتاحة لاستيعاب الخسائر المحققة أو المحتملة بحد أدنى ٦٪، حيث يشير رأس المال الأساسي إلى قيمة الأسهم العادية، وعلاوة (خصم) الإصدار، والأرباح المحتجزة، والاحتياطيات المعلنة، وحقوق الأقلية، وذلك بحد أدنى ٤,٥٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر. بينما يشير رأس المال الإضافي إلى قيمة الأسهم الممتازة غير المتركمة، والأدوات المالية الأخرى التي يصدرها البنك، وذلك بحد أدنى ١,٥٪

٣/١- مؤشر رأس المال الأساسي المستمر إلى الأصول المرجحة بالمخاطر: يقيس هذا المؤشر نسبة رأس المال الأساسي المستمر للأسهم العادية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، لتحديد قدرة رأس المال الأساسي المستمر على تحمل الخسائر، والذي يشير إلى قيمة الأسهم العادية، وعلاوة أو (خصم) الإصدار، والأرباح المحتجزة، والاحتياطيات المعلنة، وحقوق الأقلية، وذلك بحد أدنى ٤,٥٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر.

٤/١- مؤشر الرافعة المالية: يقيس هذا المؤشر نسبة الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات إلى الأصول داخل وخارج الميزانية غير مرجحة بأوزان المخاطر، وقد أكدت مقررات لجنة بازل III، وتعليمات البنك المركزي المصري أن الحد الأدنى لهذا المؤشر ٣٪.

٢- مؤشرات جودة الأصول: تهتم هذه المؤشرات بتقييم ومقارنة جودة الأصول التي تحتفظ بها البنوك في مختلف القطاعات أو المناطق الجغرافية أو الدول المختلفة، سواء في الوضع الحالي أو المستقبلي مع مراعاة نوعية المخاطر التي تقترن بها وأوزانها النسبية المختلفة، وتستند هذه المؤشرات على تحليل شامل ودقيق لمحفظة القروض بكل بنك، وتتمثل أهم هذه المؤشرات في كل من:

١/٢- مؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض: يستخدم هذا المؤشر لقياس جودة الأصول في محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية بالبنك، وتعتبر الزيادة في نسبة المؤشر عن التراجع في جودة محفظة الائتمان بالبنك، ويقاس هذا المؤشر بقسمة إجمالي القروض المتعثرة على إجمالي محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية.

٢/٢- مؤشر مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة: يقيس هذا المؤشر المخصصات كنسبة من إجمالي القروض المتعثرة لتحديد مدى تغطية المخصصات للقروض المتعثرة، وتعتبر النسبة مكملة للمعلومات التي يوفرها المؤشر السابق، كما يوفر هذا المؤشر مقياس لحجم الخسائر المستقبلية المتوقعة في حالة شطب جميع القروض المتعثرة. ويتم حساب هذا المؤشر عن طريق قسمة المخصصات على إجمالي القروض المتعثرة.

٣/٢- مؤشر تركيز القروض (القروض المقدمة للأفراد إلى إجمال القروض المقدمة للعملاء): يقيس هذا المؤشر درجة تركيز محفظة القروض من خلال مقارنة ما يتم توجيهه من قروض وتسهيلات ائتمانية لصالح الأفراد إلى إجمالي القروض والتسهيلات بالمحفظة الائتمانية. ويتم حساب هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض الممنوحة للأفراد على إجمالي القروض المقدمة للعملاء.

٤/٢- مؤشر تركيز القروض المقدمة للشركات حسب القطاعات أو المناطق الجغرافية: يقيس هذا المؤشر درجة تركيز محفظة القروض من خلال تحليل أهم حدود خطر الائتمان المقدمه للشركات موزعة حسب القطاعات الاقتصادية أو حسب الموقع الجغرافي في آخر العام، حيث يتم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للقطاعات المرتبطة بعملاء البنك. ويمكن حساب هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض التي تخص الشركات إلى إجمالي القروض المقدمة للعملاء.

٣- **مؤشرات الربحية:** تقيس هذه المؤشرات قدرة إدارة البنوك التجارية على تحقيق أرباح مرضيه نتيجة ممارسة أنشطتها المصرفية المختلفة (خدمية، تمويلية، استثمارية.. الخ)، وتستند هذه المؤشرات على تحليل شامل ودقيق لكافة الأنشطة والخدمات المصرفية بالبنك، وتتمثل أهم هذه المؤشرات في كل من:

١/٣- **مؤشر العائد على متوسط الأصول:** يوفر هذا المؤشر معلومات عن مستوى الربحية بالبنك بالنسبة لمتوسط إجمالي الأصول، كما يعبر هذا المؤشر عن مدى الكفاءة في إدارة الأصول لتحقيق الأرباح المنشوده. ويتم حسابه من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضرائب على متوسط إجمالي الأصول بالبنك سواء مالية أو غير مالية.

٢/٣- **مؤشر العائد على متوسط حقوق المساهمين:** يدل هذا المؤشر على كفاءة إدارة البنك في توظيف رأس المال، كما يوفر هذا المؤشر معلومات بشأن قدرة البنوك على تعظيم رأس المال من الموارد الذاتية عن طريق الأرباح المحتجزة، وجاذبية القطاع للاستثمار في الأسهم الجديدة، ويتم حساب هذا المؤشر بقسمة صافي الدخل بعد الضرائب على إجمالي رأس المال والاحتياطيات.

٣/٣- **مؤشر صافي هامش العائد:** يقيس هذا المؤشر نسبة الفرق بين إجمالي الإيرادات التي تأتي من الفوائد على القروض والفوائد المدفوعة على الودائع إلى إجمالي الدخل، ويعبر هذا المؤشر عن الأهمية النسبية للدخل الناشئ عن الأعمال الرئيسية للبنك، حيث يوضح مدى اعتماد البنك على أعمال الوساطة المالية، ويتم حساب هذا المؤشر بقسمة صافي الدخل من الفوائد على إجمالي الدخل (البنود المولده للعائد).

٤- **مؤشرات السيولة:** تقيس هذه المؤشرات قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة وطويلة الأجل، وتسييل أصوله بسرعة دون تكبد خسائر كبيرة. وتوفر مؤشرات السيولة رؤى استشرافية بشأن وضع سيولة البنك وقدرته على سداد الديون وتغطية نفقات التشغيل والاستفادة من فرص الاستثمار المتاحة، وتتمثل أهم هذه المؤشرات في كل من:

١/٤- **مؤشر الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل:** يقيس هذا المؤشر مدى وجود فجوة في السيولة بين الأصول السائلة والالتزامات قصيرة الأجل، وتحديد المدى الذي يمكن للبنوك أن تفي بسحب الأموال ذات الإستحقاقات قصيرة الأجل دون مواجهة تحديات تتعلق بالسيولة، ويتم حساب هذا المؤشر عن طريق استخدام مقياس الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات قصيرة الأجل (عبيد وأخرون، ٢٠٢٣).

٢/٤- **مؤشر تغطية السيولة:** يقيس هذا المؤشر قدرة البنك على تحمل التدفقات النقدية الخارجة الصافية، أو ضغط السيولة لمدة ٣٠ يوم، حيث يشير إلى قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، ووفقاً لمتطلبات لجنة بازل III، IV فإن هذا المؤشر يتم حسابه من خلال قسمة الأصول عالية الجودة على التدفقات النقدية الخارجة " المتوقعة خلال الثلاثين يوم المقبلة ". كما أكدت لجنة بازل أنه لا يجب أن يقل هذا المؤشر عن ١٠٠٪ (BCBS, 2019).

٣/٤- **مؤشر صافي التمويل المستقر:** يقيس هذا المؤشر النسبة بين مقدار التمويل المستقر المتاح ومقدار التمويل المستقر المطلوب، وهو أحد المؤشرات التي تم تقديمها بموجب بازل III، IV ويهدف إلى التحقق من أن التمويل المستقر المتاح لدى البنك يكفي لمواجهة ومقابلة التمويل المستقر المطلوب، حيث يشير التمويل المستقر المتاح إلى مصادر التمويل على جانبي حقوق الملكية والالتزامات التي تأخذ صفة الاستقرار، أما صافي التمويل المطلوب فيشير إلى استخدامات مصادر التمويل على جانبي الأصول

داخل الميزانية وخارجها، والتي يجب أن يقابلها تمويل مستقر. ويتم حساب هذا المؤشر بقسمة حجم التمويل المستقر المتاح على مبلغ التمويل المستقر المطلوب. كما أكدت لجنة بازل أنه لا يجب أن يقل هذا المؤشر عن ١٠٠٪ (BCBS, 2019).

ثانياً: انعكاسات نماذج تقييم مخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات السلامة المالية.
تؤثر مخاطر التركيز الائتماني بشكل جوهري على قدرة البنوك على ممارسة أنشطتها المصرفية، حيث أن غياب الأسس المنهجية والنماذج الدقيقة والموضوعية لقياسها وتقييمها وإحكام الرقابة عليها، ينتج عنه تداعيات مالية سلبية تُهدد متانة رأس المال، وتعصف بجودة الأصول المالية وغير المالية، وتُضعف قدرة البنك على تحقيق معدلات الربحية المستهدفة، وتستنزف مصادر السيولة المتاحة والمستقره. وقد تزايد إهتمام الأكاديميين والمهنيين والممارسين بالتقييم المحاسبي لمؤشرات السلامة المالية للشركات بوجه عام والبنوك التجارية بوجه خاص، حيث أن مؤشرات السلامة المالية تشير إلى مدى قدرة إدارة البنك على إستغلال وتوظيف الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية، ومدى قدرتها على تحديد وإدارة المخاطر التي تواجهها (Chen et al., 2021; Kashyap, 2023).

وتأييداً لما أكدت عليه الدراسات السابقة والإصدارات المهنية (عبيد وأخرون، ٢٠٢٣؛ البنك المركزي المصري، ٢٠١٩؛ Boamah et al., 2022; Jiang, 2022; BCBS, 2019) بأن مؤشرات السلامة المالية تُعتبر بمثابة نظام إنذار مبكر للوضع المالي للمؤسسة المالية، فضلاً عن أنها أداة هامة لتقييم مخاطر وأداء القطاعين المالي والمصرفي، حيث تعكس قدرة البنك و/أو المؤسسة المالية على الإلتزام بمتطلبات كفاية رأس المال والسيولة، وتحقيق مستويات مناسبة لكل منهما تُعزز من قدرتها على إستيعاب الصدمات المالية. والتي تؤثر وتتأثر بالمؤشرات الكمية والوصفية والمالية لجودة المحفظة الائتمانية بشأن التوزيع القطاعي أو الجغرافي لمحفظة القروض المصرفية، وحجم القروض غير المنتظمة التي مضى أجل استحقاقها، وأرصدة البنك من القروض التي توقفت احتساب الفوائد بشأنها في ضوء الشروط المتفق عليها نتيجة تدهور نوعية الائتمان الخاص بها، والقروض التي تم إعادة هيكلتها، والتسويات الخاصة بالتغيرات في مخصصات القروض الرديئة.

ويمكن استخلاص انعكاسات النماذج الكمية والمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني سواء على المستوى الفردي أو القطاعي باستخدام بيانات توزيع محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية وفق السياسات والحدود التي تتبناها إدارة البنك، وبيان دورها في تحسين مستوى دقة وموضوعية مؤشرات السلامة المالية (كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، السيولة) كما يوضحها الشكل التالي رقم (٢).

وسوف يركز القسم القادم، على قياس أثر استخدام نماذج التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني بالبنوك في ظل إلتزامها بمتطلبات بازل III، IV للرقابة المصرفية، وتعليمات البنك المركزي كسلطة إشرافية، والاحتكام للمعايير المحاسبية، على مؤشرات السلامة المالية (كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، السيولة) لمجموعة من البنوك التجارية العاملة في مصر، وذلك لاختبار فروض البحث واستخلاص أهم النتائج والتوصيات.



شكل رقم (٢)

انعكاسات نماذج تقييم مخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات السلامة المالية

المصدر: من إعداد الباحث.

القسم الخامس: الدراسة التطبيقية بالبنوك التجارية العاملة في مصر.

يستهدف هذا القسم تقديم دراسة تطبيقية بمجموعة من البنوك التجارية العاملة في مصر، من خلال تجميع وتحليل البيانات التي تتعلق بمحفظة القروض والتسهيلات الائتمانية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني بها، وكذلك إستخلاص البيانات اللازمة لحساب مؤشرات السلامة المالية وفق متطلبات لجنة بازل III، IV للرقابة المصرفية وتعليمات البنك المركزي المصري، وبيان أثر التقييم المحاسبي (كمي - نوعي) لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات السلامة المالية التي تتعلق بكل من: مؤشرات كفاية رأس المال، ومؤشرات جودة الأصول، ومؤشرات الربحية، ومؤشرات السيولة. وسعيًا نحو إختبار فروض البحث بشكل عملي، يتناول الباحث كل من:

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية: يتكون مجتمع الدراسة التطبيقية من كافة البنوك التجارية العاملة في مصر، والتي يبلغ عددها (٣٧) بنك من واقع تقرير البنك المركزي المصري عام ٢٠٢٣م، وتمثل عينة الدراسة في عدد (١٢) بنك) سواء مقيد أو غير مقيد بسوق الأوراق المالية المصرية، والتي تتبع القطاعات الرئيسية المختلفة من حيث الملكية (قطاع عام، قطاع خاص، فروع بنوك أجنبية)، كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

البنوك التي تدخل في نطاق عينة الدراسة.

م	البنوك محل الدراسة	محفظة القروض (٢٠٢٣ مليون)	م	البنوك محل الدراسة	محفظة القروض (٢٠٢٣ مليون)
١	البنك الأهلي المصري.	١٧٢٧٦٢١	٧	البنك التجاري الدولي CIB.	٢٦٥١٠٤
٢	بنك القاهرة	١٧٣٩٠٨	٨	قطر الأهلي الوطني QNB	٢٦٨٥٧٧
٣	بنك الإسكندرية.	٤٦٩٠٤	٩	كريدي أجريكول مصر	٤٢٧٠٦
٤	بنك قناة السويس	٣٧١١٤	١٠	بنك الكويت الوطني- مصر	٧٦٠٥٦
٥	بنك البركة	٤٣٦٣٦	١١	التجاري وفا بنك	٣٣٦٥٤
٦	البنك المصري الخليجي	٣٣٧١٣	١٢	البنك الأهلي الكويتي	٤٦٩٦٩

المصدر: إعداد الباحث، بالإعتماد على المواقع الإلكترونية للبنوك، ديسمبر ٢٠٢٣.

- **مبررات إختيار عينة الدراسة:** تم إختيار عينة الدراسة وفقاً لمجموعة من الإعتبارات:
 - ✓ أن تخضع البنوك محل الدراسة لإشراف ورقابة البنك المركزي المصري.
 - ✓ إلتزام البنوك بتطبيق مقررات لجنة بازل III، IV للرقابة المصرفية.
 - ✓ كبر حجم المحفظة الائتمانية بالبنك، وشمولها تمويل الأفراد والمؤسسات.
 - ✓ توافر التقارير المالية بانتظام خلال فترة الدراسة، عبر المواقع الإلكترونية للبنوك، وكذلك موقع مباشر مصر.
 - ✓ تقوم البنوك بنشر قوائمها المالية بالجنيه المصري.

ثانياً: توصيف متغيرات البحث ومؤشرات قياسها: تتجسد متغيرات البحث في كل من المتغيرات المستقلة والتابعة، حيث يتمثل المتغير التابع في مؤشرات السلامة المالية بواقع (١٤ مؤشر) موزعة على أربع مجموعات رئيسية. في حين يتمثل المتغير المستقل في التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني، والذي يتكون من قسمين، يستعرض القسم الأول: النماذج الكمية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني باستخدام مؤشر التركيز الفردي ICI ومؤشر التركيز القطاعي SCI، كما يستعرض القسم الثاني: المؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني بواقع (١٥ مؤشر).

وإسترشاداً بما قدمته التقارير المهنية والدراسات السابقة، بشأن مؤشرات قياس هذه المتغيرات، يمكن للباحث ترميز متغيرات البحث ووصف دلالتها بشكل مختصر، وعرض مؤشرات قياسها كما يوضحها الجدول التالي رقم (٥)، وذلك تمهيداً لجمع البيانات من البنوك التجارية محل الدراسة، والتي تدعم إختبار الفروض وإستخلاص أهم النتائج والتوصيات.

جدول رقم (٥)

متغيرات البحث ومؤشرات قياسها.

رمز المتغير	المتغير	مؤشرات القياس	المصادر
أولاً: المتغيرات التابعة: مؤشرات السلامة المالية.			
١- مؤشرات كفاية رأس المال (Y1):			
CAR	١- مؤشر القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	يقيس هذا المؤشر نسبة رأس المال التنظيمي (الشريحة الأولى + الدعامة التحوطية + الشريحة الثانية) إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، وذلك بحد أدنى ١٢,٥٪	- إسماعيل وآخرون، ٢٠٢٣. - البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣.
CART1	٢- الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	يقيس هذا المؤشر نسبة رأس المال (الأساسي + الإضافي) إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، وذلك بحد أدنى ٦٪	- إسماعيل وآخرون، ٢٠٢٣. - البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣.
CERT1	٣- مؤشر رأس المال الأساسي المستمر إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	يقيس هذا المؤشر نسبة رأس المال الأساسي المستمر للأسهم العادية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، وذلك بحد أدنى ١,٥٪	- إسماعيل وآخرون، ٢٠٢٣. - البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣.
LR	٤- مؤشر الرافعة المالية	نسبة الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات إلى الأصول داخل وخارج الميزانية غير مرجحة بأوزان المخاطر، بحد أدنى ٣٪	- إسماعيل وآخرون، ٢٠٢٣. - البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣.
٢- مؤشرات جودة الأصول (Y2):			
N-PL/TL	٥- القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض	إجمالي القروض غير المنتظمة (غير الجيدة) / إجمالي القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات	- إسماعيل وآخرون، ٢٠٢٣. - البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣.
LP/N-PL	٦- مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة	إجمالي مخصصات القروض وفق سياسات وتقديرات البنك / إجمالي القروض غير المنتظمة (غير الجيدة)	- إسماعيل وآخرون، ٢٠٢٣. - كاظم & كاظم، ٢٠٢٣.
ICL	٧- مؤشر تركيز القروض المقدمة للأفراد إلى إجمالي القروض المقدمة للعملاء	يقيس هذا المؤشر درجة تركيز محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية لصالح الأفراد إلى إجمالي القروض والتسهيلات بالمحفظة الائتمانية	- إسماعيل وآخرون، ٢٠٢٣. - كاظم & كاظم، ٢٠٢٣.
CCL	٨- مؤشر تركيز القروض المقدمة للشركات إلى إجمالي القروض المقدمة للعملاء	يقيس هذا المؤشر درجة تركيز محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية لصالح الشركات إلى إجمالي القروض والتسهيلات بالمحفظة الائتمانية	- إسماعيل وآخرون، ٢٠٢٣. - كاظم & كاظم، ٢٠٢٣.
٣- مؤشرات الربحية (Y3):			
ROA	٩- صافي العائد على متوسط الأصول	صافي الربح بعد الضرائب في نهاية السنة / متوسط صافي الأصول	- إسماعيل وآخرون، ٢٠٢٣. - حسن وآخرون، ٢٠١٩.
ROE	١٠- صافي العائد على متوسط حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضرائب في نهاية السنة / متوسط حقوق الملكية	- إسماعيل وآخرون، ٢٠١٩. - مقرارات بازل III، ٢٠١٩.
NPM	١١- صافي هامش العائد	صافي الدخل من العائد نهاية السنة / إجمالي البنود المولده للعائد (إجمالي الدخل)	- إسماعيل وآخرون، ٢٠١٩. - مقرارات بازل III، ٢٠١٩.

انعكاسات نمذجة التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي المصري: نماذج كمية ودراسة تطبيقية د/ محمد موسى شحاتة

رمز المتغير	المتغير	مؤشرات القياس	المصادر
٤- مؤشرات السيولة (Y4):			
LA/STL	١٢- مؤشر الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل	يقيس هذا المؤشر مدى وجود فجوة في السيولة بين الأصول السائلة والالتزامات قصيرة الأجل	- عبيد وأخرون، ٢٠٢٣
LCR	١٣- مؤشر تغطية السيولة	يقيس هذا المؤشر قدرة البنك على تحمل التدفقات النقدية الخارجة الصافية، أو ضغط السيولة لمدة ٣٠ يوم، ويجب أن لا يقل عن ١٠٠٪	- البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣
NSFR	١٤- مؤشر صافي التمويل المستقر	يقيس هذا المؤشر النسبة بين مقدار التمويل المستقر المتاح ومقدار التمويل المستقر المطلوب، ويجب أن لا يقل عن ١٠٠٪	- مقرارات بازل III، ٢٠١٩
ثانياً: المتغيرات المستقلة: التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني باستخدام النماذج الكمية والمؤشرات النوعية.			
القسم الأول: النماذج الكمية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني (فردى - قطاعي).			
ICI	١- مؤشر التركيز الفردي	يستخدم هذا الأسلوب لقياس مخاطر التركيز الفردي في المحفظة الائتمانية ككل. ويتم حسابه باستخدام مؤشر هيرفاندا (HI) ومعامل التعديل (AF). ووتراوح نسبة من صفر : واحد	- البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣
SCI	٢- مؤشر التركيز القطاعي	يقوم بتقييم مخاطر التركيز الائتماني على مستوى القطاعات الاقتصادية أو المناطق الجغرافية Sectoral Concentration Index (SCI)، ويحسب بقسمة مجموع مربعات (القروض لكل قطاع/ منطقة باجمالي محفظة القروض للبنك). ووتراوح نسبة من صفر : ١٠٠	- مقرارات بازل III، ٢٠١٩ - Luca Lotti, 2020 - Comptroller, 2020
القسم الثاني: المؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني (فردى - قطاعي).			
QICR1	١- تعرض البنك لمخاطر التركيز الائتماني ومصادر حدوثها	يشمل هذا الجزء (١٥ مؤشر) بشأن سياسات وإجراءات تقدير مخاطر التركيز الائتماني، وآليات مواجهتها والحد منها، ومدى الإفصاح عنها بالتقارير المالية والإيضاحات المتممة لها. ويأخذ كل مؤشر (١) عند التزام إدارة البنك به والإفصاح عنه، بينما يأخذ (٠) في حالة عدم التزام إدارة البنك به وعدم الإفصاح عنه.	- Awad & Hussainy, 2015. - حسن وأخرون، ٢٠١٩
QICR2	٢- حجم القروض المقدمة للأفراد		
QICR3	٣- حجم القروض للشركات		
QICR4	٤- نماذج قياس مخاطر التركيز		
QICR5	٥- سياسات إدارة مخاطر التركيز		
QICR6	٦- الحد الأقصى لمخاطر التركيز الائتماني قبل الضمانات.		
QICR7	٧- أساليب تخفيف مخاطر التركيز		
QICR8	٨- سياسات قبول الضمانات		
QICR9	٩- سياسات تكوين المخصصات لمخاطر التركيز الائتماني		
QICR10	١٠- تركيز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان على مستوى القطاعات الاقتصادية		
QICR11	١١- تركيز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان على مستوى القطاعات الجغرافية		
QICR12	١٢- قيمة التعرضات الائتمانية الأكبر ٥٠ عميل بمحفظة البنك		
QICR13	١٣- نسب كفاية رأس المال الرقابي لمواجهة المخاطر		
QICR14	١٤- احتياطي مخاطر الائتمان بموجب معيار IFRS9		
QICR15	١٥- تطبيق سيناريوهات اختبارات تحمل الضغوط لمخاطر التركيز		

المصدر: من إعداد الباحث.

ثالثاً: مصادر الحصول على البيانات: قام الباحث بجمع بيانات الدراسة التطبيقية التي تخدم متغيرات البحث، من واقع التقارير السنوية للبنوك، وذلك من خلال الموقع الإلكتروني لكل بنك أو من الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري بالإضافة إلى موقع مباشر www.mubasher.info، وتتمثل فترة الدراسة والتحليل في خمسة سنوات تبدأ من عام ٢٠١٩م وحتى عام ٢٠٢٣م، وقد قام الباحث بتجميع وإدخال وتصنيف البيانات باستخدام برنامج EXCEL.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة: وفقاً لطبيعة البيانات اعتمد الباحث على مجموعة من الأساليب الإحصائية المتعلقة ببرنامج SPSS، والتي تتمثل في:

- معلمات الإحصاء الوصفي (Descriptive analysis)، لتحديد أدنى قيمة وأعلى قيمة، والتعرف على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بشأن المتغيرات وبيان دلالتها من الجانب المحاسبي.
- مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix)، والتي تعكس درجة الارتباط بين كل متغير من متغيرات البحث وبقيّة المتغيرات، وبيان طبيعة وإتجاه العلاقة بين المتغيرات.
- التحليل العاملي (Factor analysis) لتحليل وتصنيف مؤشرات التقييم النوعية لمخاطر التركيز الائتماني (١٥ مؤشر)، وبناء مؤشر كمي إجمالي يفسر التغيرات في مؤشرات السلامة المالية كمتغيرات تابعة.
- نموذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Regression)، لتحديد أثر المتغيرات المستقلة (التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني)، على المتغيرات التابعة (مؤشرات السلامة المالية) في سياق السلسلة الزمنية محل الدراسة.

خامساً: نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة: يتناول هذا الجزء نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال بيان كل من: أدنى وأعلى قيمة، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لكل متغير، كما يوضحها الجدول التالي رقم (٦).

- **بالنسبة للمتغيرات المستقلة،** فقد بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر التركيز الفردي ICI (٠,٠٣٠) وذلك بإنحراف معياري (٠,٠١٣٥)، وقد تباين اللوغاريتم الطبيعي لمؤشر التركيز الفردي بين البنوك محل الدراسة حيث بلغت أدنى قيمة (٠,٠٠٠) في حين بلغت أعلى قيمة (٠,٠٥)، وقد جاء المتوسط الحسابي لهذا المؤشر في المدى الطبيعي حيث يتراوح بين الحد الأدنى والأعلى وهو (صفر : واحد). وقد بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر التركيز القطاعي SCI (٥٢,٥٣٤) وذلك بإنحراف معياري (٢١,٥٢٦)، وقد تباين اللوغاريتم الطبيعي لمؤشر التركيز القطاعي بين البنوك محل الدراسة حيث بلغت أدنى قيمة (١,٣٧٠) في حين بلغت أعلى قيمة (٩١,٧٩٠)، وقد جاء المتوسط الحسابي لهذا المؤشر في المدى الطبيعي حيث يتراوح بين الحد الأدنى والأعلى وهو (صفر : ١٠٠).

كما بلغ المتوسط الحسابي للمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني بشكل إجمالي QICR (٠,٩٢٦٧) وذلك بإنحراف معياري (٠,٠٢٦٧)، وقد تباين اللوغاريتم الطبيعي لهذه المؤشرات بين البنوك محل الدراسة حيث بلغت أدنى قيمة (٠,٨٦٧) في حين بلغت أعلى قيمة (١,٠٠٠)، وقد جاء المتوسط الحسابي لهذه المؤشرات في المدى الطبيعي وهو (صفر : واحد).

انعكاسات نمذجة التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي المصري: نماذج كمية ودراسة تطبيقية د/ محمد موسى شحاتة

جدول رقم (٦)
نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أعلى قيمة Maximum	أدنى قيمة Minimum	المتغيرات	رمز المتغير
				النماذج الكمية والنوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني:	X
٠,٠١٣٥	٠,٠٣٠	٠,٠٥	٠,٠٠٠	١- مؤشر التركيز الفردي	ICI
٢١,٥٢٦	٥٢,٥٣٤	٩١,٧٩٠	١,٣٧٠	٢- مؤشر التركيز القطاعي	SCI
٠,٠٢٦٧	٠,٩٢٦٧	١,٠٠٠	٠,٨٦٧	٣- المؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز	QICR
				مؤشرات السلامة المالية:	Y
				مؤشرات كفاية رأس المال	Y1
٠,٠٤٢١	٠,١٩٥٥	٠,٣١٤٥	٠,١٢٩٢	١- مؤشر القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	CAR
٠,٠٤٧٩٢	٠,١٦٨٢	٠,٣١٠٠	٠,٠٢٠٠	٢- الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	CAR _{T1}
٠,٠٥٦٥٧	٠,١٥٣٨٣	٠,٣٠٠٠	٠,٠٠٠	٣- مؤشر رأس المال الأساسي المستمر إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	CER _{T1}
٠,٠٢١٠٨٦	٠,٠٨٣٠٠	٠,١٢١٧	٠,٠٤٤١	٤- مؤشر الرافعة المالية	LR
٠,٠٣٨٥٠	٠,١٥٠١٣	٠,٢٥٨٠	٠,٠٧٢٣	إجمالي مؤشرات كفاية رأس المال	Total
				مؤشرات جودة الأصول:	Y2
٢,٩٣٠٦	٤,٢٤٠٥	١٧,٧٠٠٠	٠,٦٢٠٠	٥- القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض	N-PL/TL
٢١٥,٣٩٦	٢٠٠,٠٢٧	١٥٧١,٧٤٠	١,٤٨٠٠	٦- مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة	LP/N-PL
١٨,١١٠٠	٢٩,٧٨٠	٨٨,٢٩٠٠	٤,١٩٠٠	٧- مؤشر تركيز القروض المقدمة للأفراد إلى إجمالي القروض المقدمة للعملاء	ICL
١٨,١١٠٠	٧٠,٢١٩٨	٩٥,٨١٠٠	١١,٧١٠٠	٨- مؤشر تركيز القروض المقدمة للشركات إلى إجمالي القروض المقدمة للعملاء	CCL
٥٣,٧١٨٦	٧٦,٠٦٧	٤١٩,٤١٠	٢٧,٤١٧	إجمالي مؤشرات جودة الأصول	Total
				مؤشرات الربحية:	Y3
٢,٧٧٠٢	٢,٣٢٣٦	٢٢,١٤٠٠	٠,٢٦٠٠	٩- صافي العائد على متوسط الأصول	ROA
٦,٤٣٢٣	١٩,٦٠٢	٣٥,٤٨٠٠	٤,٦٣٠٠	١٠- صافي العائد على متوسط حقوق الملكية	ROE
٨٧,٠٧٣٣	٦٠,٤٢٧	٥٢٩,٤٣٠	٣,٩٢٠٠	١١- صافي هامش العائد	NPM
٣٠,٥١٦٤	٢٧,٤٥١١	١٨٨,٢٥٠٠	٧,٥٨٦٧	إجمالي مؤشرات الربحية	Total
				مؤشرات السيولة:	Y4
١٥٠,٥٣,٩٥	٢٧٦٢,٧١	١١٣٢٥٦,٢	٨,٢٩٠٠	١٢- مؤشر الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل	LA/STL
٣,٥٧٧٣	٢,٦٧١٥	١٩,٧٧٠٠	٠,١٤٠٠	١٣- مؤشر تغطية السيولة	LCR
١,٤٠٠٨	١,٥٨٨٨	٧,٢٥٠٠	٠,١٧٠٠	١٤- مؤشر صافي التمويل المستقر	NSFR
٥٠١٧,٩٦	٩٢٢,٣٢٤	٣٧٧٥٣,٠	٢,٩٣٣٣	إجمالي مؤشرات السيولة	Total

* عدد المشاهدات: ٦٠ مشاهدة.

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

■ **وفيما يتعلق بنتائج المتغيرات التابعة، وبداية بمؤشرات كفاية رأس المال يتضح أن المتوسط الحسابي لمؤشر القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر CAR بلغ (٠,١٩٩٥) وذلك بإنحراف معياري (٠,٠٤٢١)، وقد تباين اللوغاريتم الطبيعي لهذا المؤشر بين البنوك التجارية محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٠,١٢٩٢) في حين بلغت أعلى قيمة (٠,٣١٤٥). كما بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر CAR_{TI} (٠,١٦٨٢) بإنحراف معياري (٠,٠٤٧٩٢) وقد تباين اللوغاريتم الطبيعي لهذا المؤشر فيما بين البنوك محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٠,٠٢٠٠) وأعلى قيمة (٠,٣١٠٠). كما بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر رأس المال الأساسي المستمر إلى الأصول المرجحة بالمخاطر CER_{TI} (٠,١٥٣٨٣) بإنحراف معياري (٠,٠٥٦٥٧) وقد تباين اللوغاريتم لهذا المؤشر فيما بين البنوك محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٠,٠٤٤١) وأعلى قيمة (٠,٣٠٠٠). وقد بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر الرافعة المالية LR (٠,٠٨٣٠٠) بإنحراف معياري (٠,٠٢١٠٨٦) وقد تباين اللوغاريتم لهذا المؤشر فيما بين البنوك محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٠,٠٤٤١) وأعلى قيمة (٠,١٢١٧). كما بلغ المتوسط الحسابي لاجمالي مؤشرات كفاية رأس المال (٠,١٥٠١٣) بإنحراف معياري (٠,٠٣٨٥٠) وقد تباين اللوغاريتم لهذه المؤشرات فيما بين البنوك محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٠,٠٧٢٣) وأعلى قيمة (٠,٢٥٨٠).**

■ **وفيما يخص مؤشرات جودة الأصول، يتبين أن المتوسط الحسابي لمؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض N-PL/TL (٤,٢٤٠٥) بإنحراف معياري (٢,٩٣٠٦) وقد تباين اللوغاريتم لهذا المؤشر فيما بين البنوك محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٠,٦٢٠٠) وأعلى قيمة (١٧,٧٠٠٠). كما بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة LP/N-PL (٢٠٠,٠٢٧) بإنحراف معياري (٢١٥,٣٩٦) وقد تباين اللوغاريتم لهذا المؤشر فيما بين البنوك محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (١,٤٨٠٠) وأعلى قيمة (١٥٧١,٧٤٠). وقد بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر تركيز القروض المقدمة للأفراد إلى إجمالي القروض المقدمة للعملاء ICL (٢٩,٧٨٠) بإنحراف معياري (١٨,١١٠٠) وقد تباين اللوغاريتم لهذا المؤشر فيما بين البنوك محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٤,١٩٠٠) وأعلى قيمة (٨٨,٢٩٠٠). كما بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر تركيز القروض المقدمة للشركات إلى إجمالي القروض المقدمة للعملاء CCL (٧٠,٢١٩٨) بإنحراف معياري (١٨,١١٠٠) وقد تباين اللوغاريتم لهذا المؤشر فيما بين البنوك محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (١١,٧١٠٠) وأعلى قيمة (٩٥,٨١٠٠). وعلى المستوى الاجمالي لمؤشرات جودة الأصول فقد بلغ المتوسط الحسابي (٧٦,٠٦٧) بإنحراف معياري (٥٣,٧١٨٦) وقد تباين اللوغاريتم لهذه المؤشرات فيما بين البنوك محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٢٧,٤١٧) وأعلى قيمة (٤١٩,٤١٠).**

■ **وبشأن مؤشرات الربحية، فقد بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر صافي العائد على متوسط الأصول ROA (٢,٣٢٣٦) بإنحراف معياري (٢,٧٧٠٢) وقد تباين اللوغاريتم لهذا المؤشر فيما بين البنوك محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٠,٢٦٠٠) وأعلى قيمة (٢٢,١٤٠٠). كما بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر صافي العائد على متوسط حقوق الملكية ROE (١٩,٦٠٢) بإنحراف معياري (٦,٤٣٢٣) وقد تباين اللوغاريتم لهذا المؤشر فيما**

بين البنوك محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٤,٦٣٠٠) وأعلى قيمة (٣٥,٤٨٠٠). وقد بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر صافي هامش العائد NPM (٦٠,٤٢٧) بإنحراف معياري (٨٧,٠٧٣٣) وقد تباين اللوغاريتم لهذا المؤشر فيما بين البنوك محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٣,٩٢٠٠) وأعلى قيمة (٥٢٩,٤٣٠). وعلى المستوى الإجمالي لمؤشرات الربحية فقد بلغ المتوسط الحسابي (٢٧,٤٥١١) بإنحراف معياري (٣٠,٥١٦٤) وقد تباين اللوغاريتم لهذه المؤشرات فيما بين البنوك محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٧,٥٨٦٧) وأعلى قيمة (١٨٨,٢٥٠٠).

■ وأخيراً بشأن مؤشرات السيولة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل LA/STL (٢٧٦٢,٧١) بإنحراف معياري (١٥٠٥٣,٩٥) وقد تباين اللوغاريتم لهذا المؤشر فيما بين البنوك محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٨,٢٩٠٠) وأعلى قيمة (١١٣٢٥٦,٢). كما بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر تغطية السيولة LCR (٢,٦٧١٥) بإنحراف معياري (٣,٥٧٧٣) وقد تباين اللوغاريتم لهذا المؤشر فيما بين البنوك محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٠,١٤٠٠) وأعلى قيمة (١٩,٧٧٠٠). وقد بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر صافي التمويل المستقر NSFR (١,٥٨٨٨) بإنحراف معياري (١,٤٠٠٨) وقد تباين اللوغاريتم لهذا المؤشر فيما بين البنوك محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٠,١٧٠٠) وأعلى قيمة (٧,٢٥٠٠). وعلى المستوى الإجمالي لمؤشرات السيولة فقد بلغ المتوسط الحسابي (٩٢٢,٣٢٤) بإنحراف معياري (٥٠١٧,٩٦) وقد تباين اللوغاريتم لهذا المؤشر فيما بين البنوك محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٢,٩٣٣٣) وأعلى قيمة (٣٧٧٥٣,٠٠).

سادساً: بناء مؤشر كمي للمتغيرات النوعية باستخدام التحليل العاملي Factor Analysis: يعد أسلوب التحليل العاملي أحد الأساليب الإحصائية التي أثبتت فعاليتها في اختبار صلاحية المقياس المستخدم، وفيما يلي نتائج التحليل العاملي للمتغيرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني (١٥ متغير) كما يوضحها الجدول التالي رقم (٧). ويتضح من نتائج الجدول التالي، أن نسبة التباين الكلية للمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني (٤٢,٩٣١)، مما يشير إلى قدرة المؤشر الإجمالي على تفسير ٤٢,٩٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشرات السلامة المالية كمتغيرات تابعة. كما أظهرت نتائج اختبار Kaiser-Meyer-Olkin (KMO) أن قيمته تساوي (٠,٩١٦) وهي أكبر من (٠,٦) مما يدل على كفاية حجم العينة محل الدراسة وصلاحية النموذج للتحليل. وأخيراً كشفت نتائج اختبار Bartlett's Test of Sphericity أن قيمة كاي^٢ تعادل (٢٦٩٤,٣٠٠) والقيمة الاحتمالية P-Value تساوي (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات تصلح لبناء مؤشر إجمالي يستخدم في تحليل نماذج الانحدار.

جدول رقم (٧)

نتائج التحليل العاملي بشأن المتغيرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني

رمز المتغير	المتغيرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني	المؤشر (درجة التحميل)
QICR1	١- تعرض البنك لمخاطر التركيز الائتماني ومصادر حدوثها	٠,٨٥٢
QICR2	٢- حجم القروض المقدمة للأفراد	٠,٦٢٤
QICR3	٣- حجم القروض للشركات	٠,٧١١
QICR4	٤- نماذج قياس مخاطر التركيز	٠,٧٤٧
QICR5	٥- سياسات إدارة مخاطر التركيز	٠,٧٥٤
QICR6	٦- الحد الأقصى لمخاطر التركيز الائتماني قبل الضمانات.	٠,٧٢٢
QICR7	٧- أساليب تخفيف مخاطر التركيز	٠,٨٣٤
QICR8	٨- سياسات قبول الضمانات	٠,٧١٨
QICR9	٩- سياسات تكوين المخصصات لمخاطر التركيز الائتماني	٠,٧٠٥
QICR10	١٠- تركيز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان على مستوى القطاعات الاقتصادية	٠,٦٦١
QICR11	١١- تركيز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان على مستوى القطاعات الجغرافية	٠,٧٤٠
QICR12	١٢- قيمة التعرضات الائتمانية لأكثر ٥٠ عميل بمحفظة البنك	٠,٦٦٣
QICR13	١٣- نسب كفاية رأس المال الرقابي لمواجهة المخاطر	٠,٨٥٥
QICR14	١٤- احتياطي مخاطر الائتمان بموجب معيار IFRS9	٠,٦٤٦
QICR15	١٥- تطبيق سيناريوهات اختبارات تحمل الضغوط لمخاطر التركيز	٠,٦٣٥
■ نسبة التباين الكلية		٤٢,٩٣١
■ اختبار KMO لملاءمة حجم العينة		٠,٩١٦
■ اختبار Bartlett's لتحديد الارتباط بين المؤشرات		كا = ٢٦٩٤,٣٠٠
		P-Value = ٠,٠٠٠

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

سابعاً: نتائج تحليل الارتباط **Correlation Analysis**: في ضوء طبيعة البيانات تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة وبعضها البعض، كما هو موضح بالجدول التالي رقم (٨). ويمكن استخلاص مجموعة من العلاقات بين متغيرات الدراسة من خلال مصفوفة الارتباط أهمها ما يلي:

■ وجود علاقة ارتباط معنوية بين مؤشر التركيز الفردي ICI وكل من مؤشر التركيز القطاعي SCI والمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني QICR وذلك بمعاملات ارتباط موجبة (٠,٨٦٥، ٠,١٧٢) على التوالي. في حين توجد علاقة ارتباط معنوية سالبة بمعامل (-٠,٢٠) بين مخاطر التركيز الفردي ومؤشرات كفاية رأس المال ككل، وعلى المستوى التفصيلي هناك علاقة ارتباط سالبة بين مؤشر التركيز الفردي ومؤشر القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر CAR، وكذلك مع مؤشر الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر CAR_{TI}، ولا سيما مع مؤشر رأس المال الأساسي المستمر إلى الأصول المرجحة بالمخاطر CER_{TI}، وأخيراً مع مؤشر الرافعة المالية LR، حيث جاءت جميع إشارات معامل الارتباط سالبة بمعامل (-٠,٠٤٨، -٠,١٤١، -٠,٢٧٩، -٠,٣٠) على التوالي وذلك عند مستوى دلالة Sig. (٠,٠٥)، مما يشير إلى أن التوسع في حجم التركيز الائتماني الفردي بالبنوك محل الدراسة يؤدي إلى تدني مؤشرات كفاية رأس المال سواء بشكل إجمالي أو لكل مؤشر على حده.

انعكاسات نمذجة التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي المصري: نماذج كمية ودراسة تطبيقية
 د/ محمد موسى شحاتة

جدول رقم (٨)

نتائج مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة Pearson Correlation

المتغيرات	ICI	SCI	QICR	CAR	CAR _{T1}	CER _{T1}	LR	Total	N-PL/TL	LP/N-PL	ICL	CCL	ROA	ROE	NPM	Total	LA/S TL	LCR	NSFR	Total	
ICI	١																				
SCI		١																			
QICR			١																		
CAR				١																	
CAR _{T1}					١																
CER _{T1}						١															
LR							١														
Total								١													
N-PL/TL									١												
LP/N-PL										١											
ICL											١										
CCL												١									
Total													١								
ROA														١							
ROE															١						
NPM																١					
Total																	١				
LA/STL																		١			
LCR																			١		
NSFR																				١	
Total																					١

** تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة ٠,٠١ * تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ عدد المشاهدات : ٦٠ مشاهدة.
 المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

- كما تبين وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بمعامل (-0,226) بين مخاطر التركيز الفردي ومؤشرات جودة الأصول ككل، وعلى المستوى التفصيلي هناك علاقة ارتباط سالبة بين كل من مؤشر التركيز الفردي وكل من مؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض LP/N-PL/TL، وكذلك مع مؤشر مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة-LP/N-PL، ولا سيما مع مؤشر تركيز القروض المقدمة للأفراد إلى إجمالي القروض المقدمة للعملاء ICL، حيث جاءت إشارات معامل الارتباط سالبة (-0,13، -0,24، -0,86) على التوالي، في حين جاءت إشارة معامل الارتباط موجبة (0,858) مع مؤشر تركيز القروض المقدمة للشركات إلى إجمالي القروض المقدمة للعملاء CCL. وذلك عند مستوى دلالة Sig. (0,05)، وهذا يعني أن التوسع في حجم التركيز الائتماني الفردي بالبنوك محل الدراسة يؤدي إلى تدني مؤشرات جودة الأصول من حيث المخصصات التي يتم تكوينها وحجم القروض الموجهه للأفراد بصفة ذاتية خاصة في ظل غياب القواعد والمعايير المؤسسية التي يجب إتباعها عند منح القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات.
- تبين وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بمعامل (0,07) بين مخاطر التركيز الفردي ومؤشرات الربحية ككل، وعلى المستوى التفصيلي هناك علاقة ارتباط موجبة بين كل من مؤشر التركيز الفردي ومؤشر صافي العائد على متوسط الأصول ROA (0,036)، كما جاء معامل الارتباط سلبي مع مؤشر صافي العائد على حقوق الملكية ROE (-0,05)، في حين جاء مؤشر الارتباط موجب مع مؤشر صافي هامش العائد NPM (0,082). وذلك عند مستوى دلالة Sig. (0,05)، الأمر الذي يشير إلى أن التوسع في حجم التركيز الائتماني الفردي بالبنوك محل الدراسة يؤدي إلى تحسين مؤشرات الربحية بوجه عام ولكن بشكل ضعيف جداً، وكذلك تحسين معدل العائد على الأصول، وصافي هامش العائد، إلا أنه يؤدي إلى تدني صافي العائد على متوسط حقوق الملكية.
- تبين وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بمعامل (-0,004) بين مخاطر التركيز الفردي ومؤشرات السيولة ككل، وعلى المستوى التفصيلي هناك علاقة ارتباط سالبة بين كل من مؤشر التركيز الفردي ومؤشر الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل LA/STL، ومؤشر تغطية السيولة LCR، ومؤشر صافي التمويل المستقر NSFR، حيث جاءت جميع معاملات الارتباط سالبة (-0,03، -0,02، -0,049) على التوالي. وذلك عند مستوى دلالة Sig. (0,05)، الأمر الذي يشير إلى أن التوسع في حجم التركيز الائتماني الفردي بالبنوك محل الدراسة يؤدي إلى التأثير السلبي على مؤشرات السيولة بوجه عام، وكذلك على مستوى مؤشرات تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر التي أقرتها متطلبات لجنة بازل III، IV، وتعليمات البنك المركزي المصري.
- وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بمعامل (-0,195) بين مخاطر التركيز القطاعي SCI ومؤشرات كفاية رأس المال ككل، وعلى المستوى التفصيلي هناك علاقة ارتباط سالبة بين مؤشر التركيز القطاعي ومؤشر القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر CAR، وكذلك مع مؤشر الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر

CAR_{TI} ، ولا سيما مع مؤشر رأس المال الأساسي المستمر إلى الأصول المرجحة بالمخاطر CER_{TI} ، وأخيراً مع مؤشر الرافعة المالية LR ، حيث جاءت جميع إشارات معامل الارتباط سالبة بمعامل (-، ٠،١٠٣ ، -، ٠،١٣٥ ، -، ٠،٢٤٧ ، -، ٠،٢٥) على التوالي وذلك عند مستوى دلالة Sig. (٠،٠٥) ، مما يشير إلى أن التوسع في حجم التركيز الائتماني القطاعي بالبنوك محل الدراسة يؤدي إلى تدني مؤشرات كفاية رأس المال سواء بشكل إجمالي أو لكل مؤشر على حده.

■ تبين وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بمعامل (-، ٠،٢٥٢) بين مخاطر التركيز القطاعي SCI ومؤشرات جودة الأصول ككل، وعلى المستوى التفصيلي هناك علاقة ارتباط سالبة بين كل من مؤشر التركيز الفردي وكل من مؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض N-PL/TL، وكذلك مع مؤشر مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة LP/N-PL، ولا سيما مع مؤشر تركيز القروض المقدمة للأفراد إلى إجمالي القروض المقدمة للعملاء ICL، حيث جاءت كافة إشارات معامل الارتباط سالبة (-، ٠،٠٣ ، -، ٠،٢٥ ، -، ٠،٩٧) على التوالي، في حين جاءت إشارة معامل الارتباط موجبة (٠،٩٧٤) مع مؤشر تركيز القروض المقدمة للشركات إلى إجمالي القروض المقدمة للعملاء CCL. وذلك عند مستوى دلالة Sig. (٠،٠٥) ، مما يشير إلى أن التوسع في حجم التركيز الائتماني القطاعي بالبنوك محل الدراسة يؤدي إلى تدني مؤشرات جودة الأصول من حيث المخصصات التي يتم تكوينها وحجم القروض الموجهة للأفراد بصفة ذاتية خاصة في ظل غياب القواعد والمعايير المؤسسية التي يجب إتباعها عند منح القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات.

■ تبين وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بمعامل (٠،١٤) بين مخاطر التركيز القطاعي ومؤشرات الربحية ككل، وعلى المستوى التفصيلي هناك علاقة ارتباط موجبة بين كل من مؤشر التركيز القطاعي ومؤشر صافي العائد على متوسط الأصول ROA، ومؤشر صافي العائد على حقوق الملكية ROE، ومؤشر صافي هامش العائد NPM ، حيث جاءت جميع معاملات الارتباط موجبة (٠،٠٦٤ ، ٠،٠٤٩ ، ٠،٠١٣٩) على التوالي. وذلك عند مستوى دلالة Sig. (٠،٠٥) ، الأمر الذي يشير إلى أن التوسع في حجم التركيز الائتماني القطاعي بالبنوك محل الدراسة يؤدي إلى تحسين مؤشرات الربحية بوجه عام وعلى مستوى المؤشرات الفرعية بوجه خاص، إلا أن هذه العلاقة ضعيفة جداً وغالباً ما تكون في الأجل القصير فقط.

■ تبين وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بمعامل (٠،٠٠٨) بين مخاطر التركيز القطاعي SCI ومؤشرات السيولة ككل، وعلى المستوى التفصيلي هناك علاقة ارتباط سالبة بين كل من مؤشر التركيز القطاعي ومؤشر الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل LA/STL، ومؤشر صافي التمويل المستقر NSFR، حيث جاءت معاملات الارتباط سالبة (-، ٠،٠٤ ، -، ٠،٠٥٢) على التوالي. في حين جاء معامل الارتباط موجب مع مؤشر تغطية السيولة LCR (٠،٠١٠) ، وذلك عند مستوى دلالة Sig. (٠،٠٥) ، الأمر الذي يشير

- إلى أن التوسع في حجم التركيز الائتماني القطاعي بالبنوك محل الدراسة يؤدي إلى التأثير السلبي على نسبة التداول، مؤشر صافي التمويل المستقر.
- تبين وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بمعامل (-0,134) بين المؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني QICR ومؤشرات كفاية رأس المال ككل، وعلى المستوى التفصيلي جاءت معاملات الارتباط سالبة (-0,019، -0,161، -0,163، -0,14) على التوالي. كما تبين وجود علاقة ارتباط موجبة (0,126) بين المؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني QICR ومؤشرات جودة الأصول ككل، وعلى المستوى التفصيلي جاءت معاملات الارتباط سالبة لكل من مؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض N-PL/TL، ومؤشر تركيز القروض المقدمة للأفراد إلى إجمالي القروض المقدمة للعملاء ICL (-0,01، -0,18) على التوالي، في حين جاءت معاملات الارتباط موجبة لكل من مؤشر مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة LP/N-PL، ومؤشر تركيز القروض المقدمة للشركات إلى إجمالي القروض المقدمة للعملاء CCL (0,126، 0,184) على التوالي.
 - وفيما يخص العلاقة بين المؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني QICR ومؤشرات الربحية ككل، فقد تبين وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بمعامل (-0,33)، وعلى المستوى التفصيلي تبين وجود علاقة ارتباط سالبة لكل من مؤشر صافي العائد على متوسط الأصول ROA، ومؤشر صافي هامش العائد NPM، حيث جاءت معاملات الارتباط سالبة (-0,052، -0,336) على التوالي، في حين هناك علاقة ارتباط موجبة مع مؤشر صافي العائد على حقوق الملكية ROE وذلك بمعامل ارتباط (0,089).
 - وأخيراً تبين وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بمعامل (0,041) بين المؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني QICR ومؤشرات السيولة ككل، وعلى المستوى التفصيلي هناك علاقة ارتباط موجبة بين كل من المؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني ومؤشر الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل LA/STL، ومؤشر تغطية السيولة LCR، ومؤشر صافي التمويل المستقر NSFR، حيث جاءت جميع معاملات الارتباط موجبة (0,029، 0,013، 0,059) على التوالي. الأمر الذي يشير إلى أهمية مؤشرات التقييم النوعي من حيث منهجية تحديد مخاطر التركيز وعوامل حدوثها، وسياسات إدارتها والحد منها، ومدى تبني إدارة البنك نماذج موضوعية لقياسها، وآليات واضحة ومعتمده للإفصاح عنها... الخ، في تعزيز مستويات السيولة بالبنك وتكوين مصدات كافية لمواجهة مثل هذه المخاطر حال حدوثها، وتفادي التداعيات والآثار المالية السلبية التي تؤثر على المركز المالي ونتيجة أعمال البنوك التجارية.

ثامناً: نتائج إختبارات فروض الدراسة: يمكن الإعتماد على نتائج تحليل انحدار السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Regression لإختبار فروض الدراسة، وذلك على النحو التالي:

١- شروط جودة وتطابق نموذج الانحدار المقدر: يمكن استخدام مجموعة من الاختبارات للتحقق من توافر شروط جودة وتطابق نموذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية، وذلك على النحو التالي:

١/١- نتائج عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي (Collinearity Statistics): يستخدم لإختبار مدى وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، من خلال فحص معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) فإذا كانت قيمة (VIF) أقل من أو تساوي (١٠) يمكن الحكم بعدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة، ويوضح الجدول التالي رقم (٩) نتائج مقاييس الإزدواج الخطي لمتغيرات الدراسة.
جدول رقم (٩)

نتائج مقاييس الإزدواج الخطي للمتغيرات المستقلة Collinearity Statistics

رمز المتغيرات	المتغيرات	VIF
X	النماذج الكمية والنوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني:	
ICI	١- مؤشر التركيز الفردي	٦,٣١
SCI	٢- مؤشر التركيز القطاعي	٥,٣٤
QICR	٣- المؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز	٤,٤٣

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

ويتضح من نتائج الجدول السابق، أن قيمة معامل تضخم البيانات (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (١٠)، حيث بلغت نتائج قيم الاختبار للمتغيرات المستقلة (٦,٣١ ، ٥,٣٤ ، ٤,٤٣) على التوالي، ومن ثم فإن متغيرات الدراسة لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي.

٢/١- نتائج تبعية البواقي (أخطاء النموذج) للتوزيع الطبيعي: يمكن استخدام اختبار (Shapiro- Wilk) واختبار (Jarque Bera)، للتحقق من أن أخطاء النموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً، ومن الجدول التالي رقم (١٠) يتبين أن القيمة الاحتمالية (P-Value) لكل من Shapiro-Wilk و Jarque Bera (٠,٢٨٩٤) وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، مما يشير إلى تبعية بواقي النماذج للتوزيع الطبيعي بكافة المتغيرات، ويُعزز سلامة بناء النماذج الكمية للدراسة.

جدول رقم (١٠)

نتائج اختبار Shapiro- Wilk واختبار Jarque Bera لمتغيرات الدراسة

Jarque Bera		Shapiro- Wilk	
P-Value	قيمة الاختبار (كا ^٢)	P-Value	قيمة الاختبار (Z)
٠,٢٨٩٤	٢,٤٨	٠,٢٨٩٤	٠,٥٥٥

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

٣/١- نتائج اختبار مدى تساوي تباين أخطاء النموذج: يمكن استخدام اختبار Breusch-Pagan/ Cook-Weisberg for heteroskedasticity لتحديد مدى تساوي تباين أخطاء النموذج بين متغيرات الدراسة من عدمه، ويوضح الجدول التالي رقم (١١) أن قيمة Chi-Square (٤,٨٤) لجميع المتغيرات، وقد بلغت القيمة الاحتمالية P-Value (٠,٩٣٨٧) وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، ومن ثم فإنه يوجد تجانس في تباين أخطاء النموذج، مما يدل على قوة وسلامة النماذج لاختبار الفروض.

جدول رقم (١١)

نتائج اختبار Breusch- Pagan/ Cook- Weisberg for heteroskedasticity

P-Value	قيمة الاختبار (كا ^٢)	Test
٠,٩٣٨٧	٤,٨٤	Breusch- Pagan/ Cook- Weisberg for heteroskedasticity

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

٤/١- نتائج اختبار الارتباط الذاتي لكل متغير داخل السلسلة الزمنية: يمكن استخدام اختبار Breusch- Godfrey LM Test for autocorrelation لتحديد مدى وجود ارتباط ذاتي داخل متغيرات الدراسة من عدمه، ويوضح الجدول التالي رقم (١٢) أن قيمة Chi-Square تساوي (١,٥٥٩) لجميع متغيرات الدراسة، وقد بلغت القيمة الاحتمالية P-Value (٠,٢١١٨) وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، ومن ثم لا يوجد ارتباط ذاتي داخل متغيرات الدراسة، مما يدل على قوة وسلامة النماذج لاختبار فروض الدراسة.

جدول رقم (١٢)

نتائج اختبار Breusch- Godfrey LM Test for autocorrelation

P-Value	قيمة الاختبار (كا ^٢)	Test
٠,٢١١٨	١,٥٥٩	Breusch- Godfrey LM Test for autocorrelation

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

٢- نتائج اختبار الفرض الأول: حيث ينص الفرض الأول من فروض الدراسة بأنه " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمذجة التقييم المحاسبي (كمي - نوعي) لمخاطر التركيز الائتماني بمحظة القروض المصرفية على مؤشرات كفاية رأس المال وفق مقررات بازل IV وتعليمات البنك المركزي المصري"، واختبار هذا الفرض تم الإعتماد على نموذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Regression من خلال ما يلي:

أ- نتائج اختبار Hausman Test: تم استخدام هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية لنموذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية، ويوضح الجدول التالي رقم (١٣) نتائج هذا الإختبار.

جدول رقم (١٣)

نتائج اختبار Hausman Test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات كفاية رأس المال

Hausman Test	
P-Value	Chi. ²
٠,٧١٢	١,٣٧

وفي ضوء النتائج السابقة، يتبين أن قيمة P-Value (٠,٧١٢) وهي أكبر من (٠,٠٥) لذا يجب الإعتماد على نتائج نموذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية القائم على

التأثيرات العشوائية Random Effects Model لتحديد أثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات كفاية رأس المال بالبنوك التجارية محل الدراسة.
ب- نتائج نموذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Regression: تم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model، حيث يناسب هذا النموذج البيانات التي تقوم على السلاسل الزمنية المقطعية وتتبع التوزيع الطبيعي، وذلك لتحديد أثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني (كمي - نوعي) سواء على المستوى الفردي أو القطاعي كمتغيرات مستقلة على مؤشرات كفاية رأس المال كمتغير تابع يتضمن أربع مجموعات رئيسية، كما يوضحها الجدول التالي رقم (١٤).

جدول رقم (١٤)

نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model لأثر التقييم المحاسبي (كمي - نوعي) لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات كفاية رأس المال (Y1)

مؤشرات كفاية رأس المال (Y1)					المتغيرات
Total	LR	CERT ₁	CART ₁	CAR	
٠,٢٣٦٧	٠,١٢١٩	٠,٢٩٠٩	٠,٢٨٨٩	٠,٢٤٥٥	ثابت الدالة
٠,٩٤٩٦	٠,٤٠٣٥	٠,٥٩٤٧	١,٠٣٣	١,٦٧٤	١- مؤشر التركيز الفردي (ICI)
**٠,٠٠٨-	**٠,٠٠٧-	**٠,٠٠٠٨-	**٠,٠٠٠٩-	**٠,٠٠١٥-	٢- مؤشر التركيز القطاعي (SCI)
٠,٠٧١-	*٠,٠٣٤-	٠,١١٥-	٠,١١١-	*٠,٠٢٥٠-	٣- المؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني (QICR)
					■ المؤشرات العامة للنموذج:
٠,٤٥	٠,٦٥	٠,٥٥٤	٠,٨١٠	٠,٧٢٦	✓ معامل التحديد R ²
١٧,٣٥	١٢,٢٢	٥,١٨	٤,٨٦	١٢,٨٢	✓ قيمة Wald المحسوبة.
*٠,٠١٥	*٠,٠٢٣	٠,١٥٨	٠,١٨٢	*٠,٠٠٥	✓ القيمة الاحتمالية (P-Value).
معنوي	معنوي	غير معنوي	غير معنوي	معنوي	✓ الدلالة الاحصائية

** تشير إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠١ * تشير إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥ المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويوضح الجدول السابق رقم (١٤) نتائج هذا الاختبار، حيث تبين معنوية نموذج الإنحدار على المستوى الإجمالي لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات كفاية رأس المال ككل للبنوك التجارية العاملة في مصر وتدخل في نطاق عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (١٧,٣٥) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,٠١٥) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، كما بلغ معامل التحديد Coefficient of Determination (R²) (٠,٤٥) حيث يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة (مؤشر التركيز الفردي، ومؤشر التركيز القطاعي، والمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني) على تفسير ٤٥٪ من التغيرات التي تطرأ على المتغيرات التابعة (مؤشرات كفاية رأس المال ككل)، وقد جاءت هذه الدلالة متوافقة مع ما توصلت إليه دراسة (حسن وآخرون، ٢٠١٩) حيث خلصت الدراسة إلى وجود تأثير جوهري لمخاطر التركيز الائتماني على متطلبات كفاية رأس المال التي أقرتها المعايير التنظيمية والجهات الاشرافية. ومن ثم يمكن بناء النموذج العام من خلال المعادلة التالية:

$$Y1 = 0,2367 + 0,9496 ICI - 0,008 SCI - 0,071 QICR + e$$

وعلى المستوى التفصيلي لمؤشرات كفاية رأس المال، يمكن استخلاص وتحليل نماذج الانحدار على النحو التالي:

■ **تبين معنوية نموذج الانحدار** لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر CAR، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (١٢,٨٢) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,٠٠٥)، كما بلغ معامل التحديد Coefficient of Determination (R^2) (٠,٧٢٦)، والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة (مؤشر التركيز الفردي، ومؤشر التركيز القطاعي، والمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز) على تفسير ٧٢,٦٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشر القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر CAR، ويرجع ذلك إلى قيام كافة البنوك التجارية محل الدراسة بتطبيق الارشادات التي أقرتها مقررات بازل III، IV، وتعليمات البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية. ومن ثم يمكن بناء نموذج الانحدار من خلال المعادلة التالية:

$$CAR = 0,2455 + 1,674 ICI - 0,0015 SCI - 0,0250 QICR + e$$

■ **تبين عدم معنوية نموذج الانحدار** لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر CAR_{TI} ، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (٤,٨٦) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,١٨٢) وهي أكبر من (٠,٠٥)، كما بلغ معامل التحديد Coefficient of Determination (R^2) (٠,٨١٠)، ويرجع عدم معنوية النموذج إلى وجود مرونة كبيرة في إلزام البنوك التجارية محل الدراسة بتطبيق الارشادات التي أقرتها لجنة بازل III، IV، وتعليمات البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية بشأن الاحتفاظ بالشرحية الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر CAR_{TI} .

■ **تبين عدم معنوية نموذج الانحدار** لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر رأس المال الأساسي المستمر إلى الأصول المرجحة بالمخاطر CER_{TI} ، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (٥,١٨) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,١٥٨) وهي أكبر من (٠,٠٥)، كما بلغ معامل التحديد Coefficient of Determination (R^2) (٠,٥٥٤)، ويرجع عدم معنوية النموذج إلى وجود مرونة كبيرة في إلزام البنوك التجارية محل الدراسة بتطبيق الارشادات التي أقرتها مقررات بازل III، IV، وتعليمات البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية بشأن متطلبات رأس المال الأساسي المستمر إلى الأصول المرجحة بالمخاطر CER_{TI} بحد أدنى (١,٥٪ فقط).

■ **تبين معنوية نموذج الانحدار** لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر الرافعة المالية LR، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (١٢,٢٢) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,٠٢٣) وهي أقل من (٠,٠٥)، كما بلغ معامل التحديد Coefficient of Determination (R^2) (٠,٦٥)، والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة (مؤشر التركيز القطاعي، والمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز) على تفسير ٦٥٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الرافعة المالية LR، ويرجع ذلك إلى تشديد مقررات بازل III، IV، وتعليمات البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية على ضرورة استيفاء متطلبات الرافعة المالية بشأن القاعدة الرأسمالية بحد أدنى (٣٪) للبنوك التجارية، ومن ثم يمكن بناء نموذج الانحدار من خلال المعادلة التالية:

$$LR = 0,1219 + 0,4035 ICI - 0,007 SCI - 0,034 QICR + e$$

ومن خلال عرض وتحليل نتائج الجدول رقم (١٤)، يمكن قبول الفرض الأول من فروض البحث حيث " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمذجة التقييم المحاسبي (كمي - نوعي) لمخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية على مؤشرات كفاية رأس المال وفق مقررات بازل IV وتعليمات البنك المركزي المصري"، وذلك بمستوى معنوية (٠,٠١٥) على المستوى الإجمالي وهي أقل من (٠,٠٥).

٣- نتائج إختبار الفرض الثاني: حيث ينص الفرض الثاني من فروض الدراسة بأنه " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمذجة التقييم المحاسبي (كمي - نوعي) لمخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية على مؤشرات جودة الأصول"، ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Regression من خلال ما يلي:

أ- نتائج اختبار Hausman Test: تم استخدام هذا التحليل للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية لنموذج إنحدار السلاسل الزمنية المقطعية، ويوضح الجدول التالي رقم (١٥) نتائج هذا الإختبار.

جدول رقم (١٥)

نتائج اختبار Hausman Test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات جودة الأصول

Hausman Test	
P-Value	Chi. 2
٠,٤٥٧	٥,٣٢

وفي ضوء النتائج السابقة، يتبين أن قيمة P-Value (٠,٤٥٧) وهي أكبر من (٠,٠٥) لذا يجب الإعتماد على نتائج نموذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية القائم على التأثيرات العشوائية Random Effects Model لتحديد أثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات جودة الأصول بالبنوك التجارية محل الدراسة.

ب- نتائج نموذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Regression: تم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model، حيث يناسب هذا النموذج البيانات التي تقوم على السلاسل الزمنية المقطعية وتتبع التوزيع الطبيعي، وذلك لتحديد أثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني (كمي - نوعي) سواء على المستوى الفردي أو القطاعي كمتغيرات مستقلة على مؤشرات جودة الأصول كمتغير تابع يتضمن أربع مجموعات رئيسية، كما يوضحها الجدول التالي رقم (١٦). ويتبين من نتائج هذا الجدول معنوية نموذج الإنحدار على المستوى الإجمالي لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات جودة الأصول ككل، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (٣٤,٦١) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، كما بلغ معامل التحديد (R²) Coefficient of Determination (٠,٧٧) حيث يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة (مؤشر التركيز الفردي، ومؤشر التركيز القطاعي، والمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني) على تفسير ٧٧٪ من التغيرات التي تطرأ على المتغيرات التابعة (مؤشرات جودة الأصول ككل). ومن ثم يمكن بناء النموذج العام من خلال المعادلة التالية:

$$Y2 = 44,368 + 477,76 ICI - 2,420 SCI + 158,86 QICR + e$$

جدول رقم (١٦)

نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model لأثر التقييم المحاسبي (كمي - نوعي) لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات جودة الأصول (Y2)

مؤشرات جودة الأصول (Y2)					المتغيرات
Total	CCL	ICL	LP/N-PL	N-PL/TL	
٤٤,٣٦٨	٢٨,٧٤١	٧١,٢٥٨	٧٥,١٣٧	٥,٤٥١	ثابت الدالة
٤٧٧,٧٦	٦٠,٩٦١	٦٠,٩٦١-	٢٠٢٠,٥٥	٩٢,٤٧-	١- مؤشر التركيز الفردي (ICI)
٢,٤٢٠-	٠,٨٦٣	٠,٨٦٣-	٩,٧٥٠-	*٠,٠١٤	٢- مؤشر التركيز القطاعي (SCI)
١٥٨,٨٦	٦,٣٠٣-	٦,٣٠٣	٦٣٣,٥٩	٠,٨٩٠	٣- المؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني (QICR)
■ المؤشرات العامة للنموذج:					
٠,٧٧	٠,٩٤٦	٠,٩٤٨	٠,٧٦٥	٠,٧٢	✓ معامل التحديد R ²
٣٤,٦١	٩٤٢,٧	٩٤٥,٩	٣٤,٥٩	١٠,٦١	✓ قيمة Wald المحسوبة.
**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٠	*٠,٠١٤	✓ القيمة الاحتمالية (P-Value).
معنوي	معنوي	معنوي	معنوي	معنوي	✓ الدلالة الاحصائية

** تشير إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠١ * تشير إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥ المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

وعلى المستوى التفصيلي لمؤشرات جودة الأصول، يمكن استخلاص وتحليل نماذج الانحدار على النحو التالي:

■ تبين معنوية نموذج الانحدار لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض N-PL/TL، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (١٠,٦١) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,٠١٤)، كما بلغ معامل التحديد Coefficient of Determination (R²) (٠,٧٢)، والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة (مؤشر التركيز الفردي، ومؤشر التركيز القطاعي، والمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني) على تفسير ٧٢٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض N-PL/TL. ومن ثم يمكن بناء نموذج الانحدار من خلال المعادلة التالية:

$$N-PL/TL = 5,451 - 92,47 ICI + 0,014 SCI + 0,890 QICR + e$$

■ كما تبين معنوية نموذج الانحدار لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة LP/N-PL، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (٣٤,٥٩) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,٠٠٠)، كما بلغ معامل التحديد Coefficient of Determination (R²) (٠,٧٦٥)، والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة (مؤشر التركيز الفردي، ومؤشر التركيز القطاعي، والمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني) على تفسير ٧٦,٥٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشر مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة LP/N-PL. ومن ثم يمكن بناء نموذج الانحدار من خلال المعادلة التالية:

$$LP/N-PL = 75,137 + 2020,55 ICI - 9,750 SCI + 633,59 QICR + e$$

■ وكذلك تبين معنوية نموذج الانحدار لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر تركيز القروض المقدمة للأفراد إلى إجمالي القروض المقدمة للعملاء ICL، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (٩٤٥,٩) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,٠٠٠)، كما بلغ معامل التحديد (R²) Coefficient of Determination (٠,٩٤٨)، والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة (مؤشر التركيز الفردي، ومؤشر التركيز القطاعي، والمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني) على تفسير ٩٤,٨٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشر تركيز القروض المقدمة للأفراد إلى إجمالي القروض المقدمة للعملاء ICL. ومن ثم يمكن بناء نموذج الانحدار من خلال المعادلة التالية:

$$ICL = 71,258 - 60,961 ICI - 0,863 SCI + 6,303 QICR + e$$

■ وأخيراً تبين معنوية نموذج الانحدار لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر تركيز القروض المقدمة للشركات إلى إجمالي القروض المقدمة للعملاء CCL، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (٩٤٢,٧) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,٠٠٠)، كما بلغ معامل التحديد (R²) Coefficient of Determination (٠,٩٤٦)، والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة (مؤشر التركيز الفردي، ومؤشر التركيز القطاعي، والمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني) على تفسير ٩٤,٦٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشر تركيز القروض المقدمة للشركات إلى إجمالي القروض المقدمة للعملاء CCL. ومن ثم يمكن بناء نموذج الانحدار من خلال المعادلة التالية:

$$CCL = 28,741 + 60,961 ICI + 0,863 SCI - 6,303 QICR + e$$

ويجدر التنويه بأن نتائج نماذج الانحدار السابقة، قد جاءت متوافقة مع نتائج دراستي (حسن وآخرون، ٢٠١٩؛ كاظم & كاظم، ٢٠٢٣) بشأن وجود تأثير سلبي لمخاطر التركيز بوجه عام والتركيز القطاعي SCI بوجه خاص على مؤشرات جودة الأصول، الأمر الذي يقتضي تبني نماذج تقييم موضوعية وتقديم تقارير دورية لاتخاذ القرارات الرشيدة بشأنها.

ومن خلال عرض وتحليل نتائج الجدول رقم (١٦)، يمكن قبول الفرض الثاني من فروض البحث حيث " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمذجة التقييم المحاسبي (كمي - نوعي) لمخاطر التركيز الائتماني بمحفظه القروض المصرفية على مؤشرات جودة الأصول ككل"، وذلك بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) على المستوى الاجمالي وهي أقل من (٠,٠٠٥).

٤- نتائج إختبار الفرض الثالث: حيث ينص الفرض الثالث من فروض الدراسة بأنه " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمذجة التقييم المحاسبي (كمي - نوعي) لمخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية على مؤشرات الربحية"، ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Regression من خلال ما يلي:
أ- نتائج اختبار Hausman Test: تم استخدام هذا التحليل للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية لنموذج إنحدار السلاسل الزمنية المقطعية، ويوضح الجدول التالي رقم (١٧) نتائج هذا الإختبار.

جدول رقم (١٧)

نتائج إختبار Hausman Test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات الربحية

Hausman Test	
P-Value	Chi. ²
٠,١٤٢	٥,٤٤

وفي ضوء النتائج السابقة، يتبين أن قيمة P-Value (٠,١٤٢) وهي أكبر من (٠,٠٥) لذا يجب الإعتداد على نتائج نموذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية القائم على التأثيرات العشوائية Random Effects Model لتحديد أثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات الربحية بالبنوك التجارية محل الدراسة.

ب- نتائج نموذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Regression: تم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model، حيث يناسب هذا النموذج البيانات التي تقوم على السلاسل الزمنية المقطعية وتتبع التوزيع الطبيعي، وذلك لتحديد أثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني (كمي - نوعي) سواء على المستوى الفردي أو القطاعي كمتغيرات مستقلة على مؤشرات الربحية كمتغير تابع يتضمن ثلاث مجموعات رئيسية، كما يوضحها الجدول التالي رقم (١٨).

جدول رقم (١٨)

نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model لأثر التقييم المحاسبي (كمي - نوعي) لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات الربحية (Y3)

مؤشرات الربحية (Y3)				المتغيرات
Total	NPM	ROE	ROA	
٢١٠,٧٨	٥٨٩,٦١٩	١٠,١٦٢	٢٨,٢١٢	ثابت الدالة
١٣٦,٤٣-	٣٨٤,٣٧-	٨٦,١٨٢-	٢٥,٤٤٨	١- مؤشر التركيز الفردي (ICI)
٠,٣٧٦٥	١,٠٦٦	٠,٠٨٦	*٠,٠١٢	٢- مؤشر التركيز القطاعي (SCI)
٢١٨,٨٣-	٦٣٠,٨٠-	٨,٢٤٤	٣٠,٠٥٥-	٣- المؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني (QICR)
				■ المؤشرات العامة للنموذج:
٠,٥١٧	٠,٥٦٧	٠,٥٠	٠,٩٤٧	✓ معامل التحديد R ²
١١,٠٥	١١,١٩	١٧,٤٢	٣٠,١٢	✓ قيمة Wald المحسوبة.
*٠,٠١١	*٠,٠١٠	**٠,٠٠٨	**٠,٠٠٠	✓ القيمة الاحتمالية (P-Value).
معنوي	معنوي	معنوي	معنوي	✓ الدلالة الاحصائية

* تشير إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠١ * تشير إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من نتائج الجدول السابق رقم (١٨) معنوية نموذج الانحدار على المستوى الإجمالي لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات الربحية ككل، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (١١,٠٥) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,٠١١) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، كما بلغ معامل التحديد Coefficient of Determination (R²) (٠,٥١٧) حيث يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة (مؤشر التركيز الفردي، ومؤشر التركيز القطاعي، والمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني) على تفسير ٥١,٧٪ من التغيرات التي تطرأ على المتغيرات التابعة (مؤشرات الربحية ككل). ومن ثم يمكن بناء النموذج العام من خلال المعادلة التالية:

$$Y3 = 210,78 - 136,43 ICI + 0,3765 SCI - 218,83 QICR + e$$

وعلى المستوى التفصيلي لمؤشرات الربحية، يمكن استخلاص وتحليل نماذج الانحدار على النحو التالي:

■ تبين معنوية نموذج الانحدار لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر صافي العائد على متوسط الأصول ROA، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (٣٠,١٢) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,٠٠٠)، كما بلغ معامل التحديد Coefficient of Determination (R²) (٠,٩٤٧)، والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة (مؤشر التركيز الفردي، ومؤشر التركيز القطاعي، والمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني) على تفسير ٩٤,٧٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشر صافي العائد على متوسط الأصول ROA. ومن ثم يمكن بناء نموذج الانحدار من خلال المعادلة التالية:

$$ROA = 28,212 + 25,448 ICI + 0,012 SCI - 30,055 QICR + e$$

■ كما تبين معنوية نموذج الانحدار لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر صافي العائد على حقوق الملكية ROE، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (١٧,٤٢) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,٠٠٨)، كما بلغ معامل التحديد Coefficient of Determination (R²) (٠,٥٠)، والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة (مؤشر التركيز الفردي، ومؤشر التركيز القطاعي، والمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني) على تفسير ٥٠٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشر صافي العائد على حقوق الملكية ROE. ومن ثم يمكن بناء نموذج الانحدار من خلال المعادلة التالية:

$$ROE = 10,162 - 86,182 ICI + 0,086 SCI + 8,244 QICR + e$$

■ وأخيراً تبين معنوية نموذج الانحدار لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر صافي هامش العائد NPM، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (١١,٦٩) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,٠١٠)، كما بلغ معامل التحديد Coefficient of Determination (R²) (٠,٥٦٧)، والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة (مؤشر التركيز الفردي، ومؤشر التركيز القطاعي، والمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني) على تفسير ٥٦,٧٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشر صافي هامش العائد NPM. ومن ثم يمكن بناء نموذج الانحدار من خلال المعادلة التالية:

$$NPM = 589,619 - 384,37 ICI + 1,066 SCI - 630,80 QICR + e$$

ومن الجدير بالذكر أن نتائج نماذج الانحدار السابقة، جاءت متوافقة مع ما خلصت إليه دراسة (إسماعيل، ٢٠٢١) بشأن وجود تأثير سلبي لمخاطر التركيز الفردي على مؤشرات الربحية، في حين يوجد تأثير إيجابي لمخاطر التركيز القطاعي على مؤشرات الربحية بالبنوك التجارية، وقد فسرت دراسة (Luca Lotti, 2020) ذلك بأنه في بعض الحالات تقوم إدارة البنوك بتركيز جزء كبير من المحفظة الائتمانية نحو أنشطة أو قطاعات أو مناطق جغرافية معينة نظراً لتمتعها بمزايا مطلقة أو حصولها على دعم من الأجهزة الحكومية أو المؤسسات الدولية... الخ، بهدف تحقيق مزيد من الأرباح على التوظيفات الائتمانية. ومن جانب آخر جاءت هذه النتائج متعارضة مع ما قدمته دراسة (حسن وآخرون، ٢٠١٩) والتي أكدت على وجود علاقة سلبية بين مخاطر التركيز الائتماني سواء بأنشطة محددة أو قطاعات معينة، أو مناطق جغرافية بعينها ومؤشرات الربحية بالبنوك التجارية. وهنا يرى الباحث أن أثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني الفردي أو القطاعي على مؤشرات الربحية، قد يكون أثر إيجابي أو سلبي بناء على طبيعة وأنماط الخطط الاستراتيجية التي تتبناها إدارة البنك بشأن منح القروض والتسهيلات الائتمانية، ومدى دقة وكفاية البيانات والمعلومات التي تم تجميعها لدراسة الملفات الائتمانية، ومدى سلامة النماذج وعمق التحليلات بشأن تقييم الآثار والتداعيات المالية الناتجة عنها على المركز المالي ونتيجة الأعمال ليس فقط في الأجل القصير وإنما في الأجل الطويل أيضاً.

ومن خلال عرض وتحليل نتائج الجدول رقم (١٨)، يمكن قبول الفرض الثالث من فروض البحث حيث " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمذجة التقييم المحاسبي (كمي - نوعي) لمخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية على مؤشرات الربحية ككل"، وذلك بمستوى معنوية (٠,٠١١) على المستوى الإجمالي وهي أقل من (٠,٠٥).

٥- نتائج اختبار الفرض الرابع: حيث ينص الفرض الرابع من فروض الدراسة بأنه " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمذجة التقييم المحاسبي (كمي - نوعي) لمخاطر التركيز الائتماني بمحفظة القروض المصرفية على مؤشرات السيولة"، واختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Regression من خلال ما يلي:

أ- نتائج اختبار Hausman Test: تم استخدام هذا التحليل للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية لنموذج إنحدار السلاسل الزمنية المقطعية، ويوضح الجدول التالي رقم (١٩) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (١٩)

نتائج اختبار Hausman Test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات السيولة

Hausman Test	
P-Value	Chi. ²
٠,٨٩٩	٠,٥٩

وفي ضوء النتائج السابقة، يتبين أن قيمة P-Value (٠,٨٩٩) وهي أكبر من (٠,٠٥) لذا يجب الإعتقاد على نتائج نموذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية القائم على التأثيرات العشوائية Random Effects Model لتحديد أثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات السيولة بالبنوك التجارية محل الدراسة.

ب- نتائج نموذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية **Panel Data Regression**: تم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية **Random Effects Model**، حيث يناسب هذا النموذج البيانات التي تقوم على السلاسل الزمنية المقطعية وتتبع التوزيع الطبيعي، وذلك لتحديد أثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني (كمي - نوعي) سواء على المستوى الفردي أو القطاعي كمتغيرات مستقلة على مؤشرات السيولة كمتغير تابع يتضمن ثلاث مجموعات رئيسية، كما يوضحها الجدول التالي رقم (٢٠).

جدول رقم (٢٠)

نموذج التأثيرات العشوائية **Random Effects Model** لأثر التقييم المحاسبي (كمي - نوعي) لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات السيولة (Y4)

مؤشرات السيولة (Y4)				المتغيرات
Total	NSFR	LCR	LA/STL	
٦,٨٧٩	٠,٥٤٨٠	٥,٣٧٥	٥,١٧٤	ثابت الدالة
٦١,٥٧٤	٩,٩٦٢-	٧٨,١٣٩	٧٨,١٣٩	١- مؤشر التركيز الفردي (ICI)
*٠,٠١٥-	*٠,٠٠٧	*٠,٠٢٩-	*٠,٠٢٩-	٢- مؤشر التركيز القطاعي (SCI)
١,٣٤٣	١,٠٦٨	٣,٦٥٦-	٣,٦٥٦-	٣- المؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز (QICR)
■ المؤشرات العامة للنموذج:				
٠,٦٥٧	٠,٥٥	٠,٨٠	٠,٣٠	✓ معامل التحديد R ²
٦١,٢٧	١٣,٣٠	١٤,٣٩	١٤,٣٧	✓ قيمة Wald المحسوبة.
**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٠	*٠,٠٢٤	*٠,٠٢٤	✓ القيمة الاحتمالية (P-Value).
معنوي	معنوي	معنوي	معنوي	✓ الدلالة الاحصائية

** تشير إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠١ * تشير إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥ المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من نتائج الجدول السابق رقم (٢٠) معنوية نموذج الإنحدار على المستوى الإجمالي لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات السيولة ككل، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (٦١,٢٧) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، كما بلغ معامل التحديد **Coefficient of Determination** (R²) (٠,٦٥٧) حيث يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة (مؤشر التركيز الفردي، ومؤشر التركيز القطاعي، والمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني) على تفسير ٦٥,٧٪ من التغيرات التي تطرأ على المتغيرات التابعة (مؤشرات السيولة ككل). ومن ثم يمكن بناء النموذج العام من خلال المعادلة التالية:

$$Y4 = 6,879 + 61,574 ICI - 0,015 SCI + 1,343 QICR + e$$

و على المستوى التفصيلي لمؤشرات السيولة، يمكن استخلاص وتحليل نماذج الانحدار على النحو التالي:

■ تبين معنوية نموذج الإنحدار لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل **LA/STL**، حيث بلغت قيمة **Wald** المحسوبة (١٤,٣٧) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,٠٢٤)، كما بلغ معامل التحديد **Coefficient of Determination** (R²) (٠,٣٠)، والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة (مؤشر التركيز الفردي، ومؤشر التركيز القطاعي، والمؤشرات النوعية لتقييم

مخاطر التركيز الائتماني) على تفسير ٣٠٪ فقط من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل LA/STL. ومن ثم يمكن بناء نموذج الانحدار من خلال المعادلة التالية:

$$LA/STL = 5,174 + 78,139 ICI - 0,029 SCI - 3,656 QICR + e$$

■ كما تبين معنوية نموذج الانحدار لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر تغطية السيولة LCR ، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (١٤,٣٩) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,٠٢٤)، كما بلغ معامل التحديد Coefficient of Determination (R²) (٠,٨٠)، والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة (مؤشر التركيز الفردي، ومؤشر التركيز القطاعي، والمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني) على تفسير ٨٠٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشر تغطية السيولة LCR. ومن ثم يمكن بناء نموذج الانحدار من خلال المعادلة التالية:

$$LCR = 5,375 + 78,139 ICI - 0,029 SCI - 3,656 QICR + e$$

■ وأخيراً تبين معنوية نموذج الانحدار لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر صافي التمويل المستقر NSFR ، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (١٣,٣٠) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,٠٠٠)، كما بلغ معامل التحديد Coefficient of Determination (R²) (٠,٥٥)، والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة (مؤشر التركيز الفردي، ومؤشر التركيز القطاعي، والمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني) على تفسير ٥٥٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشر صافي التمويل المستقر NSFR. ومن ثم يمكن بناء نموذج الانحدار من خلال المعادلة التالية:

$$NSFR = 0,5480 - 9,962 ICI + 0,007 SCI + 1,068 QICR + e$$

ومن خلال عرض وتحليل كافة نماذج الانحدار السابقة، يمكن التأكيد على وجود أثر ذو دلالة معنوية لنمذجة التقييم المحاسبي (كمي - نوعي) سواء على المستوى الفردي أو القطاعي على مؤشرات السلامة المالية للبنوك التجارية المصرية، مع الإشارة إلى أن مستوى تأثير التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على المستوى القطاعي من حيث الأنشطة و/أو المناطق الجغرافية أكبر من مستوى تأثير مخاطر التركيز الفردي، ويأتي هذا التأثير جلياً في كل من مؤشرات جودة الأصول والربحية ككل حيث جاءت في المرتبة الأولى، يليها مؤشرات السيولة ككل في المرتبة الثانية، وأخيراً مؤشرات كفاية رأس المال ككل في المرتبة الأخيرة. مع التأكيد على جوهرية هذا التأثير على مؤشر القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر كمؤشر فرعي لمؤشرات كفاية رأس المال نتيجة تشديد مقررات لجنة بازل III، IV وتعليمات البنك المركزي المصري على استيفائها والإفصاح عنها ضمن التقارير المالية بالبنوك التجارية العاملة في مصر.

القسم السادس: الخلاصة والنتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية.

في سياق عرض وتحليل الإطار النظري للبحث واستخلاص أهم النماذج الكمية والمؤشرات النوعية للتقييم المحاسبي بشأن مخاطر التركيز الائتماني في ضوء متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وتعليمات البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية، وإسترشاداً بضوابط معايير التقارير المالية الدولية IFRS ذات الصلة، وتقديم دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك التجارية العاملة في مصر، يُمكن عرض نتائج البحث وتقديم أهم التوصيات والدراسات المستقبلية على النحو التالي:

أولاً: الدلالات النظرية والنتائج التطبيقية للبحث:

- 1- تُشكل مخاطر التركيز الائتماني مخاطر جوهرية لا يمكن تجاهلها، وتنشأ نتيجة اعتماد البنوك في مزاوله أنشطتها على توظيف محفظة القروض في أنشطة وقطاعات محددة أو لدى عدد محدود من العملاء... الخ، كما ترتبط مخاطر التركيز بصفة عامة بالمخاطر الأخرى مثل مخاطر السوق والسيولة والتشغيل التي يتعرض لها البنك.
- 2- تؤثر مخاطر التركيز الائتماني بشكل جوهري على قدرة البنوك على ممارسة أنشطتها المصرفية، حيث أن غياب الأسس المنهجية والنماذج الدقيقة والموضوعية لقياسها وتقييمها وإحكام الرقابة عليها، ينتج عنه تداعيات مالية سلبية تُهدد متانة رأس المال، وتعصف بجودة الأصول المالية وغير المالية، وتُضعف قدرة البنك على تحقيق معدلات الربحية المستهدفة.
- 3- تقوم البنوك التجارية العاملة في مصر باستخدام أسلوب الجزيئات المعدلة GA ومؤشر التركيز الفردي ICI والقطاعي SCI في قياس وتقييم مخاطر التركيز الائتماني لديها، وفي حالة إختلاف نتائج القياس والتقييم فيما بين هذه الأساليب، يتم اعتماد نتائج الأسلوب الأكثر تحفظاً في تقدير متطلبات رأس المال الإضافي اللازم لمواجهة هذه المخاطر.
- 4- أكدت معايير التقارير المالية الدولية IFRS على ضرورة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع تعرضات الائتمان، مع التنويه بأهمية قيام إدارة البنوك بتكوين مخصصات، حيث أن تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة تمثل مبلغ مرجح باحتمال التعثر، والذي يتطلب دائماً أن يعكس احتمال حدوث خسائر ائتمانية في ضوء السيناريوهات المستقبلية المحتملة.
- 5- لم تحدد معايير التقارير المالية الدولية IFRS أي متطلبات بشأن الفترة الزمنية اللازمة للمتابعة وتجميع المعلومات المستخدمة في قياس مقدار الخسارة الائتمانية عند التعثر وإحتمال حدوثها، في حين أكدت مقررات بازل III على الحد الأدنى لهذه الفترة وهي خمس سنوات في قطاع التجزئة المصرفية، وسبع سنوات لقروض البنوك والشركات.
- 6- تمثل مؤشرات السلامة المالية أدوات تحليلية تتضمن بيانات فردية ومجموعة يتم استخدامها لقياس مدى صحة وسلامة المراكز المالية ونتيجة أعمال البنوك التجارية، وتقييم أدائها على المستويين الجزئي والكلي.
- 7- تُعتبر مؤشرات السلامة المالية بمثابة نظام إنذار مبكر للوضع المالي للبنوك التجارية، حيث تعكس قدرة البنك على الإلتزام بمتطلبات كفاية رأس المال والسيولة، وتحقيق مستويات مناسبة لكل منهما تُعزز قدرتها على إستيعاب الصدمات المالية.

- كما كشفت الدراسة التطبيقية عن مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:
- ٨- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني بالبنوك التجارية العاملة في مصر على مؤشرات كفاية رأس المال ككل، بمستوى معنوية (٠,٠١٥) ومعامل تحديد R^2 (٠,٤٥)، مما يشير إلى قدرة نماذج التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على تفسير ٤٥٪ من التغيرات في مؤشرات كفاية رأس المال ككل.
 - ٩- يؤثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر CAR، بمستوى معنوية (٠,٠٠٥)، ومعامل تحديد R^2 (٠,٧٢٦)، والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة (مؤشر التركيز الفردي، والتركز القطاعي، والمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز) على تفسير ٧٢,٦٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشر القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر CAR.
 - ١٠- تبين عدم معنوية نموذج الإنحدار لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر CAR_{TI} ، وذلك بمستوى معنوية (٠,١٨٢)، كما تبين عدم معنوية نموذج الإنحدار لأثر التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر رأس المال الأساسي المستمر إلى الأصول المرجحة بالمخاطر CER_{TI} ، وذلك بمستوى معنوية (٠,١٥٨)، وكلاهما أكبر من (٠,٠٥).
 - ١١- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر الرافعة المالية LR، بمستوى معنوية (٠,٠٢٣)، ومعامل تحديد R^2 (٠,٦٥)، والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير ٦٥٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الرافعة المالية LR.
 - ١٢- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات جودة الأصول ككل، بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) ومعامل تحديد R^2 (٠,٧٧) حيث يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة (مؤشر التركيز الفردي، ومؤشر التركيز القطاعي، والمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني) على تفسير ٧٧٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشرات جودة الأصول ككل.
 - ١٣- هناك أثر للتقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض N-PL/TL، بمستوى معنوية (٠,٠١٤)، ومعامل تحديد R^2 (٠,٧٢)، والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير ٧٢٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض N-PL/TL.
 - ١٤- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة LP/N-PL، بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، ومعامل تحديد R^2 (٠,٧٦٥)، والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير ٧٦,٥٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشر مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة LP/N-PL.
 - ١٥- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر تركيز القروض المقدمة للأفراد إلى إجمالي القروض المقدمة للعملاء ICL، بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، ومعامل تحديد R^2 (٠,٩٤٨)، والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير ٩٤,٨٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشر تركيز القروض المقدمة للأفراد إلى إجمالي القروض المقدمة للعملاء ICL.

- ١٦- هناك أثر ذو دلالة معنوية للتقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر تركيز القروض المقدمة للشركات إلى إجمالي القروض المقدمة للعملاء CCL، بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، ومعامل تحديد R^2 (٠,٩٤٦)، والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير ٩٤,٦٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشر تركيز القروض المقدمة للشركات إلى إجمالي القروض المقدمة للعملاء CCL.
- ١٧- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات الربحية ككل، بمستوى معنوية (٠,٠١١) ومعامل R^2 (٠,٥١٧) حيث يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة (مؤشر التركيز الفردي، ومؤشر التركيز القطاعي، والمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني) على تفسير ٥١,٧٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشرات الربحية ككل.
- ١٨- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر صافي العائد على متوسط الأصول ROA، بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، ومعامل تحديد R^2 (٠,٩٤٧)، والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير ٩٤,٧٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشر صافي العائد على متوسط الأصول ROA.
- ١٩- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر صافي العائد على حقوق الملكية ROE، بمستوى معنوية (٠,٠٠٨)، ومعامل تحديد R^2 (٠,٥٠) والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير ٥٠٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشر صافي العائد على حقوق الملكية ROE.
- ٢٠- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر صافي هامش العائد NPM، بمستوى معنوية (٠,٠١٠)، ومعامل تحديد R^2 (٠,٥٦٧) والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير ٥٦,٧٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشر صافي هامش العائد NPM.
- ٢١- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشرات السيولة ككل، بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، ومعامل تحديد R^2 (٠,٦٥٧) حيث يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة (مؤشر التركيز الفردي، ومؤشر التركيز القطاعي، والمؤشرات النوعية لتقييم مخاطر التركيز الائتماني) على تفسير ٦٥,٧٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشرات السيولة ككل.
- ٢٢- يوجد أثر للتقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل LA/STL، بمستوى معنوية (٠,٠٢٤)، ومعامل تحديد R^2 (٠,٣٠) والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير ٣٠٪ فقط من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل LA/STL.
- ٢٣- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر تغطية السيولة LCR، بمستوى معنوية (٠,٠٢٤) ومعامل تحديد R^2 (٠,٨٠)، والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير ٨٠٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشر تغطية السيولة LCR.
- ٢٤- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتقييم المحاسبي لمخاطر التركيز الائتماني على مؤشر صافي التمويل المستقر NSFR، بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، ومعامل تحديد R^2 (٠,٥٥) والذي يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير ٥٥٪ من التغيرات التي تطرأ على مؤشر صافي التمويل المستقر NSFR.

ثانياً: توصيات البحث: في سياق عرض وتحليل الإطار النظري، ونتائج الدراسة التطبيقية

- ١- ضرورة تبني إدارة البنوك سياسات واضحة تتعلق بمخاطر التركيز الائتماني، بحيث تشكل جانب من إستراتيجيتها لإدارة المخاطر، على أن تكون هذه السياسات معتمده من قبل مجلس الإدارة وتتسم بالدقة والموثوقية، كما يجب أن تخضع هذه السياسات للمراجعة الدورية بحيث تراعي أي تغيرات قد تطرأ على هيكل المخاطر بالبنك وبيئة العمل المحيطة به.
- ٢- يجب أن تتضمن سياسات الائتمان بالبنوك التجارية تنوعاً كافياً للمحفظة الائتمانية، كما يجب على إدارة البنك تحديد أهدافها من تكوين المحفظة الائتمانية، وتبني حدود موضوعية للأبعاد الجوهرية مثل: الأطراف الفردية المقابلة أو مجموعات الأطراف المقابلة ذات الصلة، والقطاعات والمناطق الجغرافية المستهدف تمويلها.
- ٣- يجب على إدارة البنوك ترسيخ النماذج الكمية والمؤشرات النوعية لقياس وتقييم مخاطر التركيز الائتماني، وإرساء المؤشرات العامة والخطط التنفيذية لإدارة هذه المخاطر، بما يكفل جاهزية البنوك للاستجابة بشكل فعال لأي ضغوط مالية أو غير مالية قد تواجهها.
- ٤- ينبغي على إدارة منح الائتمان بالمؤسسات المصرفية التأكد من أن التعرضات الائتمانية تتماشى مع القواعد الاحترازية الداخلية، وكذلك مع القواعد الاحترازية المعمول بها من قبل الجهات والهيئات الإشرافية والرقابية على المستوى المحلي والدولي.
- ٥- يجب أن تشترك تعرضات المحفظة الائتمانية ضمن المجموعة الواحدة في خصائص مماثلة لمخاطر الائتمان عند إجراء تقييم جماعي (تركز كلي/ قطاعي)، كما يجب أن تستجيب التعرضات الفردية (تركز فردي) بنفس المقدار للتغيرات في مسببات مخاطر الائتمان ذات الصلة للمجموعة الواحدة.
- ٦- ينبغي على إدارة البنوك مراعاة المؤشرات العامة عند تقييم مدى جوهرية مخاطر الائتمان مثل: التدهور في المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الصلة بعميل معين أو مجموعة من العملاء، وكذلك التدهور في القطاع أو الصناعة ذات الصلة بنشاط العميل.
- ٧- يجب بناء نظام معلومات متكامل وفعال لتحديد وقياس مخاطر التركيز بمحفظة القروض والتسهيلات الائتمانية، وتقييمها وفقاً للسياسات والحدود المعتمدة محلياً ودولياً.
- ٨- ضرورة قيام إدارة البنك بإعداد التقارير الدورية المتعلقة بمخاطر التركيز الائتماني، وتقديمها للأطراف المستفيدة، على أن تشمل تلك التقارير مستويات تجزئة محفظة القروض حسب القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية، مع الإشارة لدرجة تركيز الائتمان لأكثر ٥٠ عميل.
- ٩- ضرورة قيام إدارة البنوك التجارية بإجراء عمليات مراجعة تفصيلية لبيئة المخاطر المحيطة بالقطاعات المختلفة التي تُشكل محفظة القروض المصرفية، والتحقق من وجود تنوع فعال في مصادر وأجال تمويلها.
- ١٠- يجب أن تقوم إدارة البنك باتخاذ مجموعة من الإجراءات التصعيدية، في ضوء ما تسفر عنه نتائج عملية المتابعة والتقييم المستمر، ووفقاً لدرجة التركيز الموجوده، مع القيام بالمتابعة والمراجعة بشكل أكثر عمفاً، ولا سيما اتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية للحد من هذه المخاطر.

ثالثاً: الدراسات المستقبلية التي ترتبط بمجالات البحث:

- يمكن للباحثين إجراء مزيد من البحوث المستقبلية التي ترتبط بموضوع البحث أهمها:
- 1- أثر الإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركيز في ضوء معايير IFRS ومقررات بازل IV على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية.
 - 2- دور تفعيل آليات الحوكمة بشأن مخاطر التركيز في تحسين منهجية إدارة المخاطر وإنعكاساتها على جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية: مدخل مقترح وأدلة تطبيقية.
 - 3- نموذج محاسبي مقترح لاستخدام منهجية اختبارات تحمل الضغوط في تقدير الخسائر المالية لمخاطر التركيز بالبنوك التجارية المصرية: مع دراسة تطبيقية.
 - 4- تأثير التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز في ضوء المعايير المحاسبية والتنظيمية على مستويات التصنيف الائتماني بالبنوك التجارية المصرية: دراسة تطبيقية.
 - 5- انعكاسات التقييم المحاسبي لمخاطر التركيز في ضوء معايير IFRS ومقررات بازل IV على دقة التنبؤات بالعثر المالي في القطاع المصرفي المصري: دراسة تطبيقية.
 - 6- قياس أثر استخدام المشتقات المالية لإدارة مخاطر التركيز على مؤشرات الاستقرار المالي بالقطاع المصرفي المصري: نماذج كمية وأدلة تطبيقية.
 - 7- دور تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية بشأن منهجية إدارة مخاطر التركيز في تحسين جودة التقارير المالية: مدخل مقترح ومسح ميداني بالبنوك التجارية المصرية.
 - 8- أثر تفعيل مهام المراجعة الخارجية بشأن فحص منهجية إدارة مخاطر التركيز على التقييم الموضوعي لاستمرارية المؤسسات المصرفية: دراسة تجريبية.

مراجع البحث

أ- المراجع باللغة العربية:

- ١- إسماعيل، عصام (٢٠٢١)، مخاطر التركيز الائتماني في المؤسسات المالية والمصرفية، صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد ١٢، ص ص ١- ٢٩.
 - ٢- إسماعيل، محمود إسماعيل محفوظ؛ محمود، منصور حامد؛ سلام، حلمي إبراهيم (٢٠٢١)، أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال (CAR) والرافعة المالية (Leverage) طبقاً لاتفاقية بازل III على الاستقرار المالي للبنوك، المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، المجلد الأول، العدد الأول، ص ص ٨٠- ١٠٤.
 - ٣- حسن، كمال عبد السلام علي؛ قلبه، عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن؛ الغندور، مصطفى عطية السيد (٢٠١٩)، القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركيز الائتماني في البنوك في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات بازل II، III: دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد ٣٩، العدد الثاني، ص ص ٩٠٧-٩٣٣.
 - ٤- عبيد، رامي؛ الجيوني، جمال؛ أعطية، حبيب؛ خليل، سائد؛ سراج، عبد الله؛ رجب، أحمد (٢٠٢٣)، مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية، دراسات تطوير القطاع المالي، صندوق النقد العربي، العدد ٢١، ص ص ١- ١٢٣.
 - ٥- كاظم، مثنى عباس عبد؛ كاظم، ليث جواد (٢٠٢٣)، قياس مخاطر التركيز الائتماني في المصارف العراقية الخاصة في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات التربوية المستدامة، المجلد ٥، العدد الثاني، ص ص ٩٣٢- ٩٦٣.
- **تقارير وإصدارات مهنية:**
- ٦- البنك الأهلي المصري (٢٠٢٠)، التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للعملاء، قطاع التسويق الائتماني.
 - ٧- البنك المركزي المصري (٢٠١٩)، مخاطر التركيز وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل ٢: ورقة للمناقشة، قطاع الرقابة والإشراف، وحدة تطبيق مقررات بازل ٢، ص ص ١-١٩.
 - ٨- (٢٠١٩)، التعليمات الرقابية لإدارة مخاطر التركيز في إطار الدعامة الثانية لمقررات بازل، قطاع الرقابة والإشراف، وحدة تطبيق مقررات بازل ٢، ص ص ١-١٠.
 - ٩- (٢٠٢١)، تعليمات خطط التعافي: الفصل الرابع عشر، قطاع الرقابة والإشراف، ص ص ١-١٣.
 - ١٠- (٢٠٢٣)، الاطار التحليلي: مؤشرات الاستقرار المالي، ص ص ١-٥.
 - ١١- صندوق النقد العربي (٢٠١٥)، التعامل مع مخاطر التعرضات الكبيرة وتجارب الدول العربية.
 - ١٢- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي (٢٠١٩)، " قرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لعام ٢٠١٥ - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية"، الوقائع المصرية، العدد ٨١ تابع " أ ".

ب- المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Alber, N. (2022). The Controversy of Concentration-Stability in Banking Industry: Evidence from the MENA Countries. *Available at SSRN*.
2. Al-Gasaymeh, A. S., Kaddumi, T. A., & Qasaimeh, G. M. (2021). Measuring risk exposure in the banking sectors: evidence from Gulf Cooperation countries. *Journal of Financial Economic Policy*, 13(4), 491-501.

3. Alktrani, S. , Talib, M. (2021). Impact of Concentration and Diversity of Loan Portfolio on The Bank Equity Return: A Cross Country Analysis. *Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT)*, 12(7), 1950-1962.
4. Atahau, A. D. R., & Cronje, T. (2019). Does focus strategy work? A study of bank loan portfolios in Indonesia. *Journal of Asia Business Studies*, 13(3), 450-471.
5. Baines, J., & Hager, S. B. (2023). From passive owners to planet savers? Asset managers, carbon majors and the limits of sustainable finance. *Competition & Change*, 27(3-4), 449-471.
6. Banna, H., Hassan, M. K., & Rashid, M. (2021). Fintech-based financial inclusion and bank risk-taking: Evidence from OIC countries. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 75, 101447.
7. Basel Committee on Banking Supervision. (2019), Concentration Risk, Supervisory Letter, 1-11.
8. Bevilacqua, M., Cannata, F., Cardarelli, S., Cristiano, R. A., Gallina, S., & Petronzi, M. (2019). The evolution of the Pillar 2 framework for banks: some thoughts after the financial crisis. Bank of Italy Occasional Paper, (494).
9. Boamah, N. A., Boakye-Dankwa, A., & Opoku, E. (2022). Risk-taking behavior, competition, diversification and performance of frontier and emerging economy banks. *Asian Journal of Economics and Banking*, 6(1), 50-68.
10. Broadstock C. David, Collins Alan, Hunt Lester, Vergos Konstantinos (2018). Voluntary disclosure, greenhouse gas emissions and business performance: Assessing the first decade of reporting. *The British accounting review* ,50 (1): 48- 59.
11. Bundi, N. (2022). Risk Concentration in Networks of Banks Connected by Financial Contracts (Doctoral dissertation, Stevens Institute of Technology).
12. CEBS. (2010). Guidelines on the Management of Concentration Risk under the Supervisory Review Process (GL31). Committee of European Banking Supervisors Document No. 101/80.
13. Chen, W. D., Chen, Y., & Huang, S. C. (2021). Liquidity risk and bank performance during financial crises. *Journal of Financial Stability*, 56, 100906.
14. Comptroller's Handbook, A. C. O. C. (2020). Concentrations of credit, Version 2.0, October, 1-27.
15. Fischer, M., Moser, T., & Pfeuffer, M. (2018). A discussion on recent risk measures with application to credit risk: Calculating risk contributions and identifying risk concentrations. *Risks*, 6(4), 142.

16. Füss, R., & Ruf, D. (2021). Bank systemic risk exposure and office market interconnectedness. *Journal of Banking & Finance*, 133, 106311.
17. Gao, L., & Xiao, J. (2021). Big data credit report in credit risk management of consumer finance. *Wireless Communications and Mobile Computing*, 2021, 1-7.
18. Glabadanidis, P. (2023). Portfolio weights concentration: optimal strategies and equilibrium implications. *International Journal of Managerial Finance*, 19(3), 572-582.
19. Grippa, P., & Gornicka, L. (2016). Measuring concentration risk-A partial portfolio approach. *International Monetary Fund*.
20. Hafeez, B., Li, X., Kabir, M. H., & Tripe, D. (2022). Measuring bank risk: Forward-looking z-score. *International Review of Financial Analysis*, 80, 102039.
21. Hamadi, H., & Awdeh, A. (2020). Banking concentration and financial development in the MENA region. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 13(4), 675-689.
22. Illueca, M., Norden, L., Pacelli, J., & Udell, G. F. (2022). Countercyclical prudential buffers and bank risk-taking. *Journal of Financial Intermediation*, 51, 100961.
23. Ji, J. (2022). Single Factor and Multifactor Risk Model to Measure Concentration Risk of Credit Portfolio under Basel Regulations (Doctoral dissertation, Illinois Institute of Technology).
24. Jiang, Y. (2022). Credit ratings, financial ratios, and equity risk: A decomposition analysis based on Moody's, Standard & Poor's and Fitch's ratings. *Finance Research Letters*, 46, 102512.
25. Juodis, M., Valvonis, V., Berniūnas, R., & Beivydas, M. (2019). Measuring concentration risk in bank credit portfolios using granularity adjustment: practical aspects. *Monetary Studies (Bank Of Lithuania)*, 13(1), 43-63.
26. Kashyap, R. (2023). The Concentration Risk Indicator: Raising the Bar for Financial Stability and Portfolio Performance Measurement. Available at SSRN 4361961.
27. Khan, M. A., & Ahmad, W. (2023). Competition, concentration and default-risk in the Indian banking industry. *Journal of Economic Studies*, 50(2), 268-282.
28. Khandelwal, C., Kumar, S., Verma, D., & Pratap Singh, H. (2019). Financial risk reporting practices: Systematic literature review and research agenda. *The Bottom Line*, 32(3), 185-210.
29. KPMG.(2015). In the detail PRA proposals on Pillar 2 capital requirements, international cooperative.

30. Kusi, B. A., Adzobu, L., Abasi, A. K., & Ansah-Adu, K. (2020). Sectoral loan portfolio concentration and bank stability: Evidence from an emerging economy. *Journal of emerging market finance*, 19(1), 66-99.
31. Lartey, T., James, G. A., & Danso, A. (2021). Interbank funding, bank risk exposure and performance in the UK: A three-stage network DEA approach. *International review of financial analysis*, 75, 101753.
32. Liu, Y., Brahma, S., & Boateng, A. (2020). Impact of ownership structure and ownership concentration on credit risk of Chinese commercial banks. *International Journal of Managerial Finance*, 16(2), 253-272.
33. Luca Lotti. (2020). Concentration risk, Cassa depositie prestiti Cdb, 1-25.
34. Lütkebohmert, E., Sester, J., & Shen, H. (2023). On the Relevance and Appropriateness of Name Concentration Risk Adjustments for Portfolios of Multilateral Development Banks. *Available at SSRN 4642039*.
35. Mateev, M., & Nasr, T. (2023). Banking system stability in the MENA region: the impact of market power and capital requirements on banks' risk-taking behavior. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*.
36. Moreno, I., Parrado-Martínez, P., & Trujillo-Ponce, A. (2022). Using the Z-score to analyze the financial soundness of insurance firms. *European journal of management and business economics*, 31(1), 22-39.
37. Moudud-Ul-Huq, S. (2021). Does bank competition matter for performance and risk-taking? Empirical evidence from BRICS countries. *International Journal of Emerging Markets*, 16(3), 409-447.
38. Muhammed, S., Desalegn, G., Fekete-Farkas, M., & Bruder, E. (2023). Credit Risk Determinants in Selected Ethiopian Commercial Banks: A Panel Data Analysis. *Journal of Risk and Financial Management*, 16(9), 406.
39. Nehrebecka, N. (2019). Credit risk measurement: Evidence of concentration risk in Polish banks' credit exposures. *Zbornik radova Ekonomskog fakulteta u Rijeci: časopis za ekonomsku teoriju i praksu*, 37(2), 681-712.
40. PRA. (2020). The PRA's methodologies for setting pillar 2 Capital. Bank of England Statement of Policy.
41. Prorokowski, L., Prorokowski, H., & Bongfen Nteh, G. (2019). Reviewing Pillar 2 regulations: credit concentration risk. *Journal of Financial Regulation and Compliance*, 27(3), 280-302.

42. Rahman, M. L., Troster, V., Uddin, G. S., & Yahya, M. (2022). Systemic risk contribution of banks and non-bank financial institutions across frequencies: The Australian experience. *International Review of Financial Analysis*, 79, 101992.
43. Rastogi, S., & Kanoujjiya, J. (2022). Does transparency and disclosure (T&D) improve the performance of banks in India?. *International Journal of Productivity and Performance Management*, (ahead-of-print).
44. Regele, F., & Gründl, H. (2021). Asset concentration risk and insurance solvency regulation (No. 40/21). *ICIR Working Paper Series*.
45. Saif-Alyousfi, A. Y., & Saha, A. (2021). Determinants of banks' risk-taking behavior, stability and profitability: Evidence from GCC countries. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 14(5), 874-907.
46. Skridulytė, R., & Freitakas, E. (2012). The Measurement of concentration risk in loan portfolios. *Economics and Sociology*, 51-61.
47. Slime, B. (2022). Mathematical Modeling of Concentration Risk under the Default Risk Charge Using Probability and Statistics Theory. *Journal of Probability and Statistics*, 2022.
48. Torell, B., & Larsson, M. (2013). Name Concentration Risk and Pillar 2 Compliance. The Granularity.
49. Yanquen, E., Livan, G., Montañez-Enriquez, R., & Martinez-Jaramillo, S. (2022). Measuring systemic risk for bank credit networks: A multilayer approach. *Latin American Journal of Central Banking*, 3(2), 100049.